



مجلة الحقوق

للبحوث القانونية والاقتصادية

مجلة فصلية محكمة
تصدرها
كلية الحقوق
جامعة الاسكندرية

العدد الثاني ٢٠٠٠

الناشر

دار الجامعة الجديدة

٢٨ ش سوتير - الأzarطة

تليفاكس ٩٩-٤٨٦٨٠



مجلة الحقوق

للبحوث القانونية الاقتصادية

مجلة الحقوق

للبحوث القانونية والاقتصادية

مجلة فصلية محكمة تصدرها كلية الحقوق

جامعة الإسكندرية

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور

مجلدي محمود شهاب

عميد الكلية

سكرتير التحرير

الأستاذ الدكتور

فتوح الشاذلي

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

الناشر

دار الجامعة الجديدة

٣٨ ش سوتير - الأزاريطة - الإسكندرية

تليفاكس : ٤٨٦٨٠٩٩

رؤساء التحرير السابقون

١٩٤٥ - ١٩٤٢	أ.د. زكي عبد المتعال - مؤسس المجلة
١٩٤٦ - ١٩٤٥	أ.د. عبد المعطي الخيال
١٩٤٩ - ١٩٤٦	أ.د. السعيد مصطفى السعيد
١٩٥٢ - ١٩٤٩	أ.د. حسن أحمد بغدادي
١٩٥٩ - ١٩٥٢	أ.د. حسين فهمي
١٩٦٤ - ١٩٥٩	أ.د. أنور سلطان
١٩٦٦ - ١٩٦٤	أ.د. علي صادق أبو هيف
١٩٦٨ - ١٩٦٦	أ.د. أحمد شمس الوكيل
١٩٧١ - ١٩٦٨	أ.د. حسن حسن كيهره
١٩٧٤ - ١٩٧١	أ.د. مصطفى كمال طه
١٩٧٧ - ١٩٧٤	أ.د. علي محمد البارودي
١٩٧٩ - ١٩٧٧	أ.د. حسن خليل
١٩٨٢ - ١٩٧٩	أ.د. توفيق فخرج
١٩٨٥ - ١٩٨٢	أ.د. جلال ثروت محمد
١٩٨٨ - ١٩٨٥	أ.د. جلال علي العدوي
١٩٩١ - ١٩٨٨	أ.د. مصطفى الجمال
١٩٩٣ - ١٩٩٢	أ.د. محمد زكي أبو عامر
١٩٩٨ - ١٩٩٤	أ.د. محمد السعيد الدقاق
٢٠٠١ - ١٩٩٨	أ.د. مصطفى سلامة حسين

المحتويات

- نموذج قياسي للعوامل المحددة للاستثمار الخاص في مصر خلال ٩ - ٤
الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٩٩
د. السيد محمد أحمد السريتي
- ٧٦ - ٥٥ مستقبل منظمة التجارة العالمية
أ. د. مصطفى سلامة .. عميد كلية الحقوق بالاسكندرية
- ٩٤ - ٧٧ العملة بين التهويل والتهوين
إطلالة قانونية
أ. د. مصطفى سلامة .. عميد كلية الحقوق بالاسكندرية
- ١٣٥ - ٩٥ مؤتمر تجارب التكامل الاقتصادي في أوروبا والعالم العربي
دراسة حول تطور وتقييم مفاوضات المشاركة العربية - المتوسطية
الأوروبية
إعداد . فاروق حسنين مخلوف
- ١٧٠ - ١٣٧ مؤتمر تجارب التكامل الاقتصادي في أوروبا والعالم العربي
دراسة مراجع لتجربة التكامل الاقتصادي في العالم العربي
إعداد وتقديم د. حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة
الاقتصادية العربية

نموذج قياسي للعوامل المحددة للاستثمار
الخاص في مصر خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٩

د. السيد محمد أحمد السريتي^(١)

^(١) المدرس بقسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.

نموذج قياسي للعوامل المحددة للاستثمار

الخاص في مصر خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٩

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأهمية النسبية لمحددات الاستثمار الخاص في مصر، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي للعوامل المحددة للاستثمار الخاص المصري، بما يساعد واضعي السياسات الاقتصادية على اختيار السياسات الأكثر فاعلية في تحفيز الاستثمار الخاص المصري، الأمر الذي ينعكس في زيادة دور القطاع الخاص المصري في دفع عملية التنمية الاقتصادية.

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى الدور المتزايد الملحق على عائق القطاع الخاص المصري في عملية التنمية الاقتصادية، فضلا عن اتجاه الحكومة المصرية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحويل العديد من المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة، في إطار عملية الخصخصة، والتي بدأ تنفيذها في مصر منذ عام ١٩٩١ من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي. ونعد هذه الدراسة محاولة متواضعة لصياغة نموذج قياسي للاستثمار الخاص في مصر، للتعرف على أهم العوامل المحددة له.

وتتضمن هذه الدراسة ثمانية أقسام أساسية: أولها: الأسس النظرية للاستثمار، ثانيها: دراسات قياس الاستثمار الخاص في الدول النامية، ثالثها: دراسات قياس الاستثمار الخاص في مصر، رابعها: العوامل المؤثرة في الاستثمار الخاص، خامسها: صياغة النموذج القياسي، سادسها: تقدير النموذج، سابعها: تفسير نتائج النموذج المقدر، أخير نتائج البحث.

١- الأسس النظرية للاستثمار:

يختر الأدب الاقتصادي بالعديد من النظريات المفسرة لسلوك الاستثمار، ومن أوائل الذين قاموا بتحليل للعوامل المؤثرة في الاستثمار كينز (Keynes, 1936)، حيث لاحظ أن الاستثمار يعتمد على الكفاية الحدية لرأس المال بالنسبة لسعر الفائدة التي تعكس تكلفة الفرصة البديلة للأموال المستثمرة. كما أشار كينز إلى أن توقعات المستثمر الخاص سوف تكون الأساس الأول في اتخاذ قرارات الاستثمار (Serven and Solimano, 1994). وجاء بعد ذلك نموذج المعجل Accelerator Model (Caballero, 1997) والذي يقوم على أساس أن الحافز الذي يدفع رجال الأعمال إلى زيادة استثماراتهم هو الزيادة في حجم الناتج، ومن ثم فإن الاستثمار يتوقف على التغيرات في مستوى الناتج. وسرعان ما تحول هذا النموذج إلى نموذج المعجل المرن (Koyck, 1954) Flexible Accelerator Model:

$$I = \sum_{T=0}^N \beta_T \Delta K^*_{t-T} \longrightarrow (1)$$

حيث I تشير إلى الاستثمار، β_T معاملات للمتغيرات ذات فترات الإبطاء، K^* رصيد رأس المال المرغوب، وفي حالة ثبات عناصر الإنتاج، فإن K^* من الممكن كتابتها كدالة خطية في مستوى الناتج Y :

$$K^* = \alpha Y \longrightarrow (2)$$

وفي إطار نظرية المعجل فإن التوقعات والربحية وتكلفة رأس المال ليس لها أي تأثير في الاستثمار (Serven and Solimano, 1994). ونظراً لعدم وجود الأسعار في الجانب الأيمن لمعادلة المعجل المرن لم تحظ باهتمام كبير. لذلك حاول (Jorgenson, 1963) معالجة هذا الوضع في نظريته

النيوكلاسيكية للاستثمار، وتحول إلى النموذج النيوكلاسيكي المرن (Hall and Jorgenson, 1967)

$$K^* = \alpha Y / C_K \longrightarrow (3)$$

حيث K هو رأس المال ، C_K تكلفته ، α نسبة رأس المال/الإنتاج، وكل النظريات والنماذج السابقة ركزت على العلاقة بين الناتج والاستثمار. وتقرر نظرية (Tobin, 1969) أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية للأصل الرأسمالي إلى تكلفة الإحلال وهي النسبة التي أسماها Tobin نسبة q

$$q = \frac{MV}{RC} \longrightarrow (4)$$

حيث MV تمثل القيمة السوقية للأصل الرأسمالي ، RC تعبر عن تكلفة الإحلال ، وأشار Tobin إلى أن المنشآت يجب أن تستثمر عندما تكون $(q > 1)$ وقد تم استخدام هذه النظرية بنجاح في اتخاذ قرارات الاستثمار. وينظر الكينزيين التقليديين إلى الاستثمار كدالة في كل من الربحية والطلب على الإنتاج (Senesens, 1987) . ويقرر (Stiglitz and Weiss, 1981) أن المنشآت المالية ربما تواجه عوائق مالية في الأسواق المحلية نتيجة للتحكم في أسعار الفائدة أو بسبب ترشيد الائتمان المحلي. كذلك يعتبر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي عامل مهم بالنسبة للاستثمار (Serven and Solimano, 1994) .

ويلاحظ من استعراض الأسس النظرية للاستثمار أنها معتمدة على الأساس الكينزي والنيوكلاسيكي، غير أننا نرى أن هذه النظريات تعد نظريات للنمو الاقتصادي أكثر من أنها نظريات تفسر العوامل المؤثرة في سلوك الاستثمار الخاص. ويرى الباحث أن تصميم النموذج يتطلب الأخذ في الاعتبار المحددات الأخرى للاستثمار، والتي يمكن أن تكون هدفاً للسياسات الاقتصادية في الدول المختلفة. لذلك سوف نعرض في القسم التالي للدراسات

التي حاولت قياس دالة الاستثمار الخاص في الدول النامية كخطوة ضرورية لتصميم نموذج قياسي للعوامل المحددة للاستثمار الخاص في مصر.

٢- دراسات قياس الاستثمار الخاص في الدول النامية:

تركز اهتمام النظريات والنماذج بتحليل محددات الاستثمار في الدول المتقدمة، إلا أنه من الصعب تطبيقها كما هي على أوضاع الدول النامية لعدة أسباب: أولها: اختلاف الهياكل الاقتصادية والمؤسسية للدول النامية عن نظيرتها في الدول المتقدمة على نحو يستحيل معه أن تتوافر الفروض الأساسية للنماذج النظرية مثل كمال أسواق رأس المال. ثانيها: قصور القواعد الإحصائية في الدول النامية عن توفير بيانات دقيقة ومفصلة عن العديد من المتغيرات الاقتصادية الهامة، مثل أرصدة رأس المال، والأسعار النسبية للعمل ورأس المال والتي تعتبر ضرورية لاستخدام النماذج القياسية في عملية التقدير. ثالثها: إن برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي المطبقة في العديد من الدول النامية تتضمن مجموعة متنوعة من السياسات والإجراءات التي لم تأخذها النظريات والنماذج المعروفة في الاعتبار، والتي من شأنها أن تؤثر في قرارات الاستثمار الخاص في الدول النامية (الخواجة، ١٩٩٥ : ١٢٧). ونظراً لهذا القصور؛ قام العديد من الاقتصاديين بإجراء دراسات تطبيقية مختلفة منذ بداية الثمانينات بهدف تحديد العوامل التي من المتوقع أن تؤثر في الاستثمار الخاص في الدول النامية، ومن أهم هذه الدراسات:

دراسة (Fry, 1980) وتوصل إلى أن كل من الائتمان المحلي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والقوة الشرائية للصادرات، والاستثمار الخاص في الفترات السابقة له تأثير معنوي على الاستثمار الخاص. واعتمد في تحليله على نموذج المعجل مع إضافة بعض المتغيرات الأخرى مثل الطلب والأسعار النسبية للمسلع الرأسمالية، وسعر الصرف والمناخ من الائتمان

المحلي، وذلك بهدف تقدير دوال الاستثمار الخاص في واحد وستين دولة نامية.

دراسة (Sundarajan and Thakur, 1982): حيث توصلنا إلى نفس نتائج دراسة Fry، فكانت كل المتغيرات السابقة ذات أثر معنوي على الأثر الاستثمار الخاص في كل من الهند وكوريا. واستخدما نموذج المعجل والنموذج النيوكلاسيكي مع إضافة بعض المتغيرات الأخرى مثل الرصيد الرأسمالي للقطاع العام والمناخ من الإخلاء الحقيقي للقطاع الخاص، حيث أثبت أن لهما أثر معنوي على الاستثمار الخاص في كل من الهند وكوريا.

دراسة (Blejer and Khan, 1984): وخلصت هذه الدراسة إلى أهمية نموذج المعجل، والذي يسمح للسياسات الحكومية بالتأثير على سرعة التعديل بالنسبة للرصيد للرأسمالي المرغوب فيه من خلال ميكانيكية التعديل الجزئي. وفرقت الدراسة بين الاستثمار العام في البنية الأساسية والمتوقع أن يحفز الاستثمار الخاص Crowding in Effect والاستثمار العام في السلع الإنتاجية والمتوقع أن يزاحم الاستثمار الخاص Crowding out Effect. واستخدما Blejer and Khan نموذج الأمثلية Optimization بهدف اشتقاق دالة الاستثمار الخاص لأربعة وعشرين دولة وذلك لتقييم آثار السياسات الحكومية على الاستثمارات الخاصة في تلك الدول. وافترضت هذه الدراسة أن العناصر التي تؤثر على سرعة التعديل بالنسبة للمستوى المرغوب فيه من رأس المال هي مراحل دورة الأعمال ، والمناخ من التمويل ، ومستوى استثمار القطاع العام.

دراسة (Musalem, 1989): وتوصل إلى أن الاستثمار الخاص في المكسيك شديد الاستجابة لسعر الفائدة الحقيقي ولمستوى الطاقات الإنتاجية المستغلة في المنشآت الصناعية، وهي دراسة ضمن دراسات للبنك الدولي

عام ١٩٨٩ عن الاستثمار الخاص في دول أمريكا اللاتينية. وقام Musalem بإجراء تحليل تطبيقي للاستثمار الخاص في المكسيك.

دراسة (Occampo, 1990) : وتوصل إلى أهمية الطلب المحلي كمحدد أساسي للاستثمار الخاص في البلاد النامية، وإلى استجابة الاستثمار الخاص لكل من الأسعار التنموية للسلع الرأسمالية، والقيود على الاستيراد، ومدى توافر الائتمان المحلي طويل الأجل اللازم للتمويل الصناعي. وقد اعتمد Occampo على بحث محدودات الاستثمار والتمويل في كولومبيا، وهي دراسة ضمن دراسات للبنك الدولي عام ١٩٩٠ عن الاستثمار الخاص في دول أمريكا اللاتينية.

دراسة (Cardoso, 1993): توصلت هذه الدراسة إلى تأثير كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الحكومي والمديونية الخارجية على الاستثمار الخاص في دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وفنزويلا). واعتمد Cardoso على مجموعة بيانات Panal data عن هذه الدول لإثبات تأثير سعر الصرف الحقيقي ومعدلات التبادل التجاري في الاستثمار الخاص، ولكن النتائج الإحصائية المتعلقة بهذين المتغيرين كانت غير معنوية.

دراسة (Serven, 1996): وأكد على ما توصل إليه كل من Beljer and Khan بشأن تأثير الاستثمار العام على الاستثمار الخاص. واعتمد Serven في تحليله على نموذج تجريبي للهند، والتي تعطي مثلاً جيداً للدور المزدوج للاستثمار العام. واعتمد في تحليله على افتراضين أساسيين، الأول: أنه لا يوجد فرق بين أسعار السلع الرأسمالية وأسعار السلع النهائية، والثاني: أن معظم الاستثمارات تتم بواسطة القطاع غير الرسمي الذي لا يدخل سوق الأوراق المالية، مما أدى إلى ضعف أثر سعر الفائدة في سوق الائتمان المصرفي.

دراسة (البديري ، ١٩٩٧) : وخلصت هذه الدراسة إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الحكومي والصادرات والائتمان المحلي وسعر الفائدة الحقيقي كان لها تأثير جوهري في الاستثمار الخاص الأردني. واعتمدت هذه الدراسة على نموذج قياسي يحدد كافة العوامل المحددة للاستثمار الخاص الأردني خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٩٤.

ومن الملاحظ أن الدراسات السابقة ركزت على قياس الاستثمار الخاص في الدول النامية التي تتشابه في ظروفها الاقتصادية وخصائصها مع مصر ، بما يعكس أهمية بعض العوامل المؤثرة في الاستثمار الخاص في الدول النامية ومنها مصر. ورغم تماثل الاقتصاد المصري مع الدول النامية في بعض الخصائص إلا أنه يختلف عنها في عدد آخر من الخصائص ، ولذلك توجد عوامل أخرى تؤثر في الاستثمار الخاص المصري، الأمر الذي يستدعي منا عرضاً لدراسات قياس الاستثمار الخاص في مصر، وهذا ما يتناوله القسم الثالث من الدراسة.

٣- دراسات قياس الاستثمار الخاص في مصر:

على الرغم من كثرة وتعدد الدراسات المتعلقة بدور القطاع الخاص المصري، إلا أن دراسات قياس الاستثمار الخاص لم تلق العناية الكافية إلا في عدد محدود من الدراسات منها:

دراسة (Shafik, 1992) : توصلت هذه الدراسة إلى أن كل من الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان الخاص، والاستثمار الحكومي في البنية الأساسية، وسعر الفائدة الحقيقي منسوب إلى الأجر الحقيقي يؤثر في الاستثمار الخاص. وقام Shafik بإجراء دراسة ميدانية على خمسين شركة تابعة للقطاع الخاص المصري بهدف تحديد العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار الاستثمار في القطاع الخاص خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٦. وأوضحت الدراسة أن الاستثمار الخاص يعتمد على كل من الناتج المحلي الإجمالي،

وسعر الفائدة الحقيقي منسوب إلى الأجر الحقيقي، وهامش الربح، والائتمان الخاص، والاستثمار الحكومي والأسعار النسبية للسلع الرأسمالية.

دراسة (Ghars-El Din, 1990): وتوصل إلى أن الزيادة الكبيرة في نصيب الحكومة من التمويل المحلي كان لها أثر مزاحم بدرجة كبيرة على أنشطة القطاع الخاص. كما توصل إلى أن لكل من الناتج المحلي الإجمالي، والمتاح من الائتمان بالأسعار الثابتة، والعوامل الدورية تؤثر في الاستثمار الخاص. وركزت هذه الدراسة على أثر السياسات الحكومية في الاستثمار الخاص المصري خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٠. وفرقت بين الاستثمار العام في البنية الأساسية الذي كان له دور تكاملي للاستثمار الخاص، والاستثمار العام في السلع الإنتاجية الذي كان يزاحم الاستثمار الخاص نتيجة لتشابه منتجاتهما.

دراسة (الخواجة، ١٩٩٥): وخلصت هذه الدراسة إلى أن أهم المتغيرات التي أثرت في الاستثمار الخاص المصري هي: الائتمان المتاح للقطاع الخاص، الاستثمار العام في البنية الأساسية، وسعر الصرف الحقيقي، ومدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي قيمة الصادرات. وقامت هذه الدراسة بتحديد العلاقة بين الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي في الدول النامية، وتحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في قرارات الاستثمار الخاص في الدول النامية، وخاصة التي تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي، وأخيراً تم دراسة الحالة المصرية بهدف استخلاص المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في الاستثمار الخاص وقياس أثرها بشكل كمي خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٢.

دراسة (أبو السعود، ١٩٩٦): وتوصل إلى تأثر الاستثمار الخاص في مصر طردياً بكل من سعر الصرف الحقيقي، ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الحقيقي، ونسبة الاستثمار العام إلى الناتج

المحلي الحقيقي، وعكسياً بمسر الفائدة الحقيقي وعجز الموازنة العامة للدولة وإجمالي الديون الخارجية. كما أوضح الأثر الإيجابي لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي ككل على الاستثمار الخاص، واعتمد في دراسته على صياغة معادلتين الأولى: قامت باختبار أثر أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الخاص في مصر، والثانية: قامت باختبار أثر تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي إجمالاً على الاستثمار الخاص في مصر.

ومن الملاحظ أن الدراسات السابقة لقياس الاستثمار الخاص المصري لم تغط الفترة الأخيرة، وهي فترة الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١ - ١٩٩٩)، كما أنها لم تشمل كل المتغيرات المؤثرة في الاستثمار الخاص. ولذلك سنعرض في القسم التالي للعوامل المؤثرة في سلوك الاستثمار الخاص المصري خلال العقود الثلاثة الماضية.

٤ - العوامل المؤثرة في سلوك الاستثمار الخاص المصري:

بناء على ما تم استعراضه في نظرية الاستثمار ودراسات قياس الاستثمار الخاص في الدول النامية ومصر، ووفقاً للظروف التي مر بها الاقتصاد المصري في العقود الثلاثة الماضية، فإن أهم العوامل التي يحتمل أنها أثرت في سلوك الاستثمار الخاص المصري تتمثل في: العادات الاستثمارية، التغيرات في كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الاستثمار العام الحقيقي، القيمة الحقيقية للصادرات السلعية والخدمية، سعر الصرف، الائتمان المحلي الخاص الحقيقي. بالإضافة إلى سعر الفائدة الحقيقي، ومعدل التضخم، السياسات الاقتصادية الكلية، الحالة السياسية. وفيما يلي توضيح لتأثير هذه العوامل في سلوك الاستثمار الخاص.

العادات الاستثمارية: أن تأثير العادات الاستثمارية في سلوك الاستثمار الخاص المصري غير محدد الاتجاه، وتتعلق هذه العادات بالميل للاستثمار وبمدى الرغبة في المخاطرة والتوجه إلى أنماط حديثة في الاستثمار أم إلى نفس الأنماط التقليدية. وسوف نركز في هذا البحث على الميل إلى الاستثمار

والستعرف على ما إذا كان قد ازداد أم ظل كما هو . ويتم توضيح أثر العادات الاستثمارية من خلال اختبار أثر الاستثمار في فترات سابقة Time lag على الاستثمار في الفترة الحالية.

التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: وفقا لنظرية معجل الاستثمار الكينزية فإنه توجد علاقة طردية بين مقدار الاستثمار الخاص ومعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتأثر سلوك الاستثمار الخاص بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والذي يمثل في أحد جوانبه الطلب على المنتجات التي يقام من أجلها الاستثمار. ويؤكد (Gordon, 1993) أن المنشآت الصناعية تسعى للمحافظة على علاقة ثابتة بين مقدار رأس المال المستثمر والمبيعات المتوقعة؛ أي أن التغير في الاستثمار يعتمد على التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن تفسير هذه العلاقة الطردية بإمكانية قيام الدول النامية التي تتميز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها بتوجيه جزء متزايد من مواردها للاستثمار المحلي بما يسهم في التمويل اللازم للاستثمار الخاص (Greene and Villanueva, 1991:41) ولكن الواقع المشاهد في الدول النامية ومنها مصر يشير إلى أن برامج التكيف الهيكلي كان لها آثار انكماشية وارتبط هذا بقرارات الاستثمار الخاص في الأجل القصير من ناحية ، وبترجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى، خاصة في أواخر الثمانينات. ويزيد من قوة هذا التأثير السلبي على الاستثمار الخاص أثر التوقعات، حيث تؤدي إلى حالة الركود الاقتصادي العام، ويترتب على هذا السلوك تأجيل خروج الاقتصاد من حالة ركوده واستمراره عند مستوى توازني يتصف بانخفاض معدلات الاستثمار بسبب سيادة حالة التشاؤم العام (الخواجة ، ١٩٩٥ : ١٣٠).

وبالنسبة لحالة مصر سوف نختبر اتجاه العلاقة بين الاستثمار الخاص الحقيقي والتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

التفسير في الاستثمار العام الحقيقي: إن العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص تتوقف على مرحلة التنمية الاقتصادية التي يصل إليها اقتصاد الدولة ؛ ففي الدول الصناعية المتقدمة التي استكملت بنيتها الأساسية ويتوافر فيها شبكة واسعة من المرافق العامة، فإنه من المتوقع أن توجد علاقة عكسية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، حيث يزاحم الاستثمار العام الاستثمار الخاص في استخدام الموارد Crowding out Effect نتيجة لاستنزائه بجزء من الموارد المحلية المتاحة، وما يترتب على ذلك من رفع سعر الفائدة بالنسبة لمستثمري القطاع الخاص. أما في الدول النامية ومنها مصر التي ما زالت في طور بناء وتحديث البنية الأساسية لها ، فمن المتوقع أن توجد علاقة طردية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، حيث يمارس الاستثمار العام أثراً تكاملياً على الاستثمار الخاص Crowding in Effect ، وهذا يؤكد على ضرورة المزج بين هذين النوعين من الاستثمارات لرفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي (Aschauer, 1989: 171-188). وذلك على أساس أن الاستثمار العام يخفض من النفقات التي تواجه القطاع الخاص نظراً لما يوفره من وفورات خارجية ملموسة تحفز على زيادة حجم استثمارات. وبالنسبة لحالة مصر فمن المتوقع أن توجد علاقة تكاملية (طردية) بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، وسوف يتم اختبار مدى صحة هذه العلاقة في النموذج.

التغيرات في القيمة الحقيقية للصادرات السلعية والخدمية: تعد الصادرات منفذاً للفائض منذ المدرسة الكلاسيكية ، ولذلك فإن زيادة الصادرات تؤدي إلى اتساع نطاق السوق ، ومن ثم زيادة الطلب الكلي، الأمر الذي يمكن من استيعاب مزيد من المنتجات الجديدة ، ويشجع على الاستثمارات الخاصة في الدول النامية التي تعاني من قصور في الطلب المحلي. هذا بالإضافة إلى الدور الإيجابي لحصيلة الصادرات في تمويل السورادات الرأسمالية اللازمة للاستثمار الخاص، بما يسهم في زيادة حجم

الاستثمارات المنفذة من قبل القطاع الخاص. وبالنسبة لوضع الاقتصاد المصري فإنه من المتوقع أن تؤثر التغيرات في القيمة الحقيقية للصادرات السلعية والخدماتية طردياً في الاستثمار الخاص الحقيقي، وسوف يتم اختبار مدى صحة هذه العلاقة في النموذج.

التغير في سعر الصرف: إن تأثير تخفيض قيمة العملة الوطنية (ارتفاع سعر الصرف) غير محدد بشكل قاطع؛ فمن ناحية قد يجعل أسعار الصادرات أرخص نسبياً مقومة بالعملة الأجنبية ، ومن ثم زيادة كمية وقيمة الصادرات، بافتراض أن مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الوحدة ، وينعكس ذلك في زيادة أنشطة واستثمارات القطاعات المنتجة للسلع التصديرية ، ومن ثم زيادة الاستثمار الخاص. ولكن من ناحية أخرى ، فإن الدول النامية تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد السلع الرأسمالية ولذلك فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية (ارتفاع سعر الصرف) يجعل أسعار الواردات أعلى نسبياً من خلال الارتفاع في التكلفة الحقيقية للسلع المستوردة ويقلل من هامش الربح المتحقق ، ولذلك يؤثر ارتفاع سعر الصرف سلباً على الاستثمار الخاص. وقد أوضح (Serven and Salimano, 1994) ثلاثة أسباب لهذه العلاقة؛ أولها: أن ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً في الدخل الحقيقي ، ومن ثم يخفض الطاقات الإنتاجية المرغوبة للمشروعات ويقلل من استثماراتها ، وبالتالي يقل الاستثمار الخاص. ثانيها: أن ارتفاع سعر الصرف يرتبط بارتفاع سعر الفائدة الحقيقي، مما يؤدي بدوره إلى تخفيض الاستثمار الخاص. ثالثها أن ارتفاع سعر الصرف يرفع التكلفة الحقيقية للسلع المستوردة ويقلل هامش الربح، ومن ثم يقل الاستثمار الخاص. ونظراً لأن الاستثمار الخاص في مصر يعتمد بدرجة كبيرة نسبياً على مستلزمات الإنتاج المستوردة ، وفي نفس الوقت يوجه معظم إنتاجه للسوق المحلي وليس

للتصدير* . وبالنسبة لوضع الاقتصاد المصري فمن المتوقع وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الخاص والتغير في سعر الصرف، وسوف يتم اختبار مدى صحة هذه العلاقة في النموذج.

سعر الفائدة الحقيقي: وفقاً للنظريات الكينزية والنيوكلاسيكية يؤثر سعر الفائدة عكسياً في الاستثمار الخاص، لذلك فإن تخفيض سعر الفائدة يشجع على زيادة الاستثمار الخاص ، لأن أسعار الفائدة المنخفضة تقلل من التكلفة الحقيقية للاستثمار، مما ينعكس في زيادة معدلات الربحية ويزداد الإنتاج ويحدث توسع في الاقتصاد (Sachs, 1993:106). وارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يؤثر عكسياً في الاستثمار الخاص من خلال آليتين، تتمثل الأولى: في رفع التكلفة الحقيقية للاقتراض من البنوك من ثم يقل الاستثمار الخاص. الثانية: رفع تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرباح المحتجزة في شكل ودائع بنكية بدلاً من استخدامها في توسيع القاعدة الإنتاجية لهذه المشروعات، ومن ثم يقل الاستثمار الخاص.

وفي مصر خلال فترتي السبعينات والثمانينات نظراً لارتفاع معدلات التضخم وتحديد أسعار الفائدة الأسمية أصبح سعر الفائدة الحقيقي سالباً ، ولذلك تم تحرير أسعار الفائدة الأسمية في بداية التسعينات للوصول إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة تمثيلاً مع وجهة نظر صندوق النقد الدولي، لأن ذلك يشجع على الادخار من ناحية، ومن ناحية أخرى يوجه المدخرات إلى توظيفها الكفاء في الاستثمارات المثلث. وعليه، فسوف يتم اختبار اتجاه العلاقة بين مستويات أسعار الفائدة الحقيقية والاستثمار الخاص الحقيقي في مصر، ومن المتوقع أن تكون هذه العلاقة أكثر وضوحاً لاعتماد القطاع

* وفقاً لتقديرات البنك الدولي لم تزد نسبة صادرات القطاع الخاص المصري عن ٥% في المتوسط من جملة إنتاجه من السلع الزراعية والصناعية خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٢ ، (world Bank Report, 1994.)

الخاص المصري* على تمويل ٨٥% من استثماراته من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٢ (World Bank, 1994).

التغير في الائتمان المحلي الخاص الحقيقي: ويعد من المصادر الأساسية لتمويل الاستثمار الخاص، ويؤثر طردياً في سلوك الاستثمار الخاص بافتراض ثبات تكلفة الائتمان أو ثبات سعر الفائدة. ويتوقف تأثير الائتمان المحلي الخاص في الاستثمار الخاص على طبيعة السياسة النقدية (السبري، ١٩٩٨)، فإذا كانت السياسة النقدية متشددة ومقيدة للائتمان بتحديد شروط للائتمان حسب الأنشطة الاقتصادية فيقل حجم الائتمان ويقل الاستثمار الخاص. أما إذا كانت السياسة النقدية غير متشددة (سهلة) ولا تضع شروطاً للائتمان المصرفي وتركه يتحدد وفقاً لأسعار الفائدة، بالتالي يزيد حجم الائتمان ويزيد الاستثمار الخاص. وبالنسبة لوضع مصر فمن المتوقع أن يؤثر التغير في الائتمان المحلي الخاص الحقيقي طردياً في الاستثمار الخاص الحقيقي، وسنقوم باختبار مدى صحة هذه العلاقة في النموذج.

معدل التضخم: يؤثر معدل التضخم في الأجل القصير تأثيراً طردياً في الاستثمار الخاص؛ لأن معدل التضخم إذا كان معتدلاً فإنه يسهم في استقرار الأعمال، وانتعاشها طالما أن مستوى الإنفاق الاستثماري يستجيب لمستوى الأرباح، ولذلك فمن المتوقع أن يزيد الاستثمار الخاص مع ارتفاع المستوى العام للأسعار. أما في الأجل الطويل إذا ارتفع معدل التضخم بصورة تراكمية يؤدي إلى حدوث زيادات متتالية في معدلات الأجور تنعكس في زيادة تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع التكلفة الحقيقية للاستثمار، فإن هذا سوف يخفض حجم الاستثمارات المنفذة من قبل القطاع الخاص. وفي مصر من الضروري اختبار تأثير التضخم على الاستثمار الخاص لتفوق الأثر التراكمي للتضخم في الأجل الطويل على أثره في الأجل القصير.

* حيث تعتمد المشروعات الإنتاجية الخاصة كبيرة الحجم نسبياً على التمويل بالاقتراض.

السياسات الاقتصادية الكلية: تعد من المتغيرات الهامة التي كانت لها أثر واضح في سلوك الاستثمار الخاص المصري خلال فترات مختلفة. ففي السبعينات تم تباع سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي ساهمت في زيادة الاستثمار الخاص، وفي التسعينات تم تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي. وسياسة الانفتاح الاقتصادي: تم تطبيقها عام ١٩٧٤، وهي من أوائل السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الاقتصاد المصري بهدف تحفيز الاستثمار الخاص بصدور قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، وكان ذلك بهدف تعبئة الموارد المالية الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية لتتسم مع القطاع العام في تغطية فجوتي الموارد والتكنولوجيا، وزيادة دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية (عطية وآخرون، ١٩٩١: ٣٢٢-٣٢٤). وسياسة الإصلاح الاقتصادي: بدأت الحكومة المصرية تطبيقها عام ١٩٩١، عندما أسرعت نحو التحرر الاقتصادي الشامل في نطاق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وقد ساعدت هذه السياسة على زيادة نصيب القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية. واختبار أثر السياسات الاقتصادية الكلية سوف يتم في هذه الدراسة بأسلوبين، الأول باستخدام Dummy Variables، والثاني من خلال التقسيم الزمني لفترة الدراسة بأكملها إلى ثلاثة فترات، بحيث يتم التعرف على أثر هذه السياسات خلال هذه الفترات.

الحالة السياسية: من الملاحظ عندما يكون الوضع السياسي للدولة مستقرًا، فإن ذلك يعطي للمستثمرين ثقة في الاقتصاد، وبالتالي يقومون بزيادة استثماراتهم والعكس صحيح. وبالتالي يمكن القول بأنه من المتوقع أن توجد علاقة طردية بين الحالة السياسية للدولة ومعدلات نمو الاستثمار الخاص (مختار، ١٩٨٧: ١٦١).

وبناء على ما تقدم من تحديد للعوامل المؤثرة في سلوك الاستثمار الخاص المصري ، سيتم صياغة نموذج قياسي يشمل جميع العوامل التي أثرت في الاستثمار الخاص المصري. وهذا ما يتناوله القسم التالي.

٥- صياغة النموذج القياسي:

ووفقاً للعوامل التي أثرت في الاستثمار الخاص المصري ، وتم تحديدها في القسم السابق سنقوم بصياغة نموذج قياسي للاستثمار الخاص المصري خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٩. وفقاً للنظرية والدراسات السابقة فإن هناك ستة متغيرات أساسية لها تأثيرها في الاستثمار الخاص المصري ، وهي التغيرات في كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والاستثمار العام الحقيقي ، القيمة الحقيقية للصادرات السلعية والخدمية ، والائتمان المحلي الخاص الحقيقي، وسعر صرف الدولار بالجنيه، بالإضافة إلى سعر الفائدة الحقيقي. ولكن نستأمل في الواقع المصري نجد أن هناك عوامل أخرى بالإضافة إلى العوامل السابقة أثرت في الاستثمار الخاص المصري ، كان من أبرز هذه العوامل العادات الاستثمارية ومعدل التضخم، والسياسات الاقتصادية المطبقة في الاقتصاد المصري. ومن هذا المنطلق فإن نموذج الاستثمار الخاص المصري سوف يتضمن أحد عشر متغيراً. منها الرقم القياسي لمؤشر الاستثمار الخاص الحقيقي في السنة الحالية (IAY_1) كمتغير تابع، والرقم القياسي لمؤشر الاستثمار الخاص الحقيقي لأربع فترات سابقة ($IAY_1(-4)$) ، والرقم القياسي لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (IAX_1)، والرقم القياسي لمؤشر الاستثمار العام الحقيقي (IAX_2) ، والرقم القياسي لمؤشر القيمة الحقيقية للصادرات السلعية والخدمية (IAX_3) ، والرقم القياسي لمؤشر سعر صرف الدولار بالجنيه (IAX_4) ، ومؤشر سعر الفائدة الحقيقي (AX_5) ، والرقم القياسي لمؤشر الائتمان المحلي الخاص الحقيقي (IAX_7) ، ومعدل التضخم (IN) ، وسياسة الانفتاح

الاقتصادي (Dum₁) وسياسة الإصلاح الاقتصادي (Dum₂) كمغيرات مستقلة.

ويحتوي النموذج على معادلة وحيدة ، ويتضمن متغيراً تابعاً، وعشرة متغيرات مستقلة منها متغيران صوريان Dummy variables يعكسان أهم السياسات الاقتصادية التي طبقها الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة. ويصاغ النموذج في المعادلة التالية:

$$IAY_1 = A_0 + A_1IAY_1(-4) + A_2IAX_1 + A_3IAX_2 + A_4IAX_3 + A_5IAX_4 + A_6AX_5 + A_7IAX_7 + A_8IN + A_9Dum_1 + A_{10}Dum_2 + Ut$$

ويعرض جدول (١) التالي المتغيرات التي يتضمنها النموذج.

جدول (١)

قائمة متغيرات نموذج الاستثمار الخاص المصري

IAY ₁	* المتغير التابع: الرقم القياسي لمتوسط الاستثمار الخاص الحقيقي في السنة الحالية.
IAY ₁ (-4)	* المتغيرات المستقلة: الرقم القياسي لمتوسط الاستثمار الخاص الحقيقي لأربع فترات سابقة.
IAX ₁	الرقم القياسي لمتوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
IAX ₂	الرقم القياسي لمتوسط الاستثمار العام الحقيقي
IAX ₃	الرقم القياسي لمتوسط القيمة الحقيقية للصادرات السلعية والخدمية.
IAX ₄	الرقم القياسي لمتوسط سعر صرف الدولار بالجنيه
AX ₅	متوسط سعر الفائدة الحقيقي
IAX ₇	الرقم القياسي لمتوسط الائتمان المحلي الخاص الحقيقي
IN	معدل التضخم
Dum ₁	سياسة الانفتاح الاقتصادي
Dum ₂	سياسة الإصلاح الاقتصادي

ومن المتوقع وجود علاقة طردية بين الرقم القياسي لمتوسط الاستثمار الخاص الحقيقي في السنة الحالية كمتغير تابع وكل من الرقم القياسي لمتوسط الاستثمار الخاص الحقيقي لأربع فترات سابقة، والرقم القياسي لمتوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والرقم القياسي لمتوسط القيمة الحقيقية للصادرات السلعية والخدمية ، والرقم القياسي لمتوسط الائتمان

المحلي الخاص الحقيقي ، ومياسة الانفتاح الاقتصادي ومياسة الإصلاح الاقتصادي كمتغيرات مستقلة. كما أنه من المتوقع وجود علاقة عكسية بين الرقم القياسي لمتوسط الاستثمار الخاص الحقيقي في السنة الحالية كمتغير تابع وكل من الرقم القياسي لمتوسط سعر صرف الدولار بالجنيه، ومتوسط سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم كمتغيرات مستقلة .

ووفقاً لصياغة النموذج القياسي للاستثمار الخاص المصري التي تم التوصل إليها في هذا القسم، سنقوم في القسم التالي من هذه الدراسة بتقدير هذا النموذج .

٦- تقدير النموذج :

يتطلب تقدير أي نموذج قياسي لجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج ، وتوضيح الأساسي الذي يتم وفقاً له قياس متغيرات النموذج ، واختيار النموذج الملائم للتقدير ، وأخيراً نتائج التقدير .

أولاً: جميع البيانات :

أ- مصادر البيانات : تم الاعتماد على البيانات السنوية المنشورة من قبل جهات رسمية مثل وزارة التخطيط وصندوق النقد الدولي (IMF)، وذلك بهدف الحصول على سلسلة زمنية من البيانات تغطي فترة الدراسة من ١٩٧٤ - ١٩٩٩. وبالنسبة لبيانات الاستثمار الخاص والاستثمار العام تم الحصول عليها من بيانات وزارة التخطيط ، نظراً لعدم توافرها في بيانات صندوق النقد الدولي ، أمام باقي بيانات المتغيرات المستخدمة في النموذج تم الحصول عليها من بيانات IMF . فضلاً عن قيام الباحث بإجراء معالجات إحصائية لتوحيد سنة الأساس في البيانات المتاحة للحصول على الصورة الملائمة كلما دعت الضرورة لذلك.

ب- قياس المتغيرات : تم قياس متغيرات النموذج على النحو التالي :

الرقم القياسي لمتوسط الاستثمار الخاص الحقيقي (IAY_1) :
 يشير إلى مقدار الاستثمار الخاص الحقيقي المنفذ بواسطة القطاع الخاص
 المصري، وتم حسابه عن طريق الحصول على مقدار الاستثمارات المنفذة
 من قبل القطاع الخاص بالأسعار الجارية، وقسمتها على الرقم القياسي
 لأسعار الجملة ، حصلنا على الاستثمار الخاص الحقيقي (Y_1) ومنه تم حساب
 متوسط الاستثمار الخاص الحقيقي (AY_1) عن طريق الأوساط المتحركة
 باستخدام المعادلة التالية: $AY_1 = \frac{1}{3} [Y_1 + Y_1(-1) + Y_1(-2)]$ وأخيراً
 حصلنا على الرقم القياسي للاستثمار الخاص الحقيقي باعتبار سنة ١٩٧٤
 تمثل سنة الأساس .

الرقم القياسي لمتوسط الاستثمار الخاص الحقيقي لأربع فترات
 سابقة ($IAY_1(-4)$) : ويشير إلى عادات مستثمري القطاع الخاص
 بالنسبة لميلهم للاستثمار ومدى رغبتهم في المخاطرة ومدى توجههم إلى
 أنماط حديثة في الاستثمار. وتم قياسه على أساس الرقم القياسي لمتوسط
 الاستثمار الخاص الحقيقي لأربع فترات سابقة.

الرقم القياسي لمتوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
 (IAX_1): ويدل على التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، وتم
 حسابه من خلال الحصول على قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار
 الجارية، وقسمته على الرقم القياسي لأسعار الجملة ، توصلنا إلى قيمة الناتج
 المحلي الإجمالي الحقيقي (X_1) ومنه تم حساب متوسط الناتج المحلي
 الإجمالي الحقيقي (AX_1) عن طريق الأوساط المتحركة باستخدام المعادلة
 التالية: $AX_1 = \frac{1}{3} [X_1 + X_1(-1) + X_1(-2)]$ ، وأخيراً حصلنا على الرقم
 القياسي لمتوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باعتبار سنة ١٩٧٤ هي
 سنة الأساس .

الرقم القياسي لمتوسط الاستثمار العام الحقيقي (IA_{X_2}): ويشير إلى التغير في الاستثمار العام الحقيقي المنفذ بواسطة القطاع العام المصري ، وتم حسابه عن طريق الحصول على مقدار الاستثمارات المنفذة من قبل القطاع العام بالأسعار الجارية ، ويقسمتها على الرقم القياسي لأسعار الجملة ، حصلنا على الاستثمار العام الحقيقي (X_2) ومنه تم حساب متوسط الاستثمار العام الحقيقي (AX_2) عن طريق الأوساط المتحركة باستخدام المعادلة التالية : ($AX_2 = 1/3 (X_2 + X_2(-1) + X_2(-2))$ ، وأخيراً حصلنا على الرقم القياسي لمتوسط الاستثمار العام الحقيقي باعتبار سنة ١٩٧٤ تمثل سنة الأساس.

الرقم القياسي لمتوسط القيمة الحقيقية للصادرات السلعية والخدمية (IA_{X_3}) : ويشير عن التغيرات في القيمة الحقيقية للصادرات السلعية والخدمية ، وتم حسابه بالحصول على قيمة الصادرات السلعية والخدمية بالأسعار الجارية ، ويقسمتها على الرقم القياسي لأسعار الجملة حصلنا على القيمة الحقيقية للصادرات السلعية والخدمية (X_3) ومنها تم حساب متوسط القيمة الحقيقية للصادرات السلعية والخدمية (AX_3) عن طريق الأوساط المتحركة باستخدام المعادلة التالية : ($AX_3 = 1/3 [X_3 + X_3(-1) + X_3(-2)]$) ومنها تم الحصول على الرقم القياسي لمتوسط القيمة الحقيقية للصادرات السلعية والخدمية باعتبار سنة ١٩٧٤ تمثل سنة الأساس .

الرقم القياسي لمتوسط سعر صرف الدولار بالجنية (IA_{X_4}): ويدل على التغير في سعر صرف الدولار الأمريكي بالجنية المصري في السوق الموازية أو الحرة وليست السوق الرسمية ، وقد تم حسابه على أساس قيمة الدولار الأمريكي مقومة بالجنية المصري (X_4) ومنه تم حساب متوسط سعر صرف الدولار بالجنية (AX_4) عن طريق الأوساط المتحركة باستخدام المعادلة التالية : ($AX_4 = 1/3 (X_4 + X_4(-1) + X_4(-2))$ ،

وأخيراً حصلنا على الرقم القياسي لمتوسط سعر صرف الدولار بالجنية (IAX₄) باعتبار سنة ١٩٧٤ هي سنة الأساس.

متوسط سعر الفائدة الحقيقي (AX₅): ويعبر عن سعر الفائدة الحقيقي، أو عن التكلفة الحقيقية للاقتراض ، وقد تم حسابه من سعر الفائدة الأسمى (I) ومعدل التضخم (IN) وفقاً لمعادلة فيشر التالية: (سعر الفائدة الحقيقي (X₅) = سعر الفائدة الأسمى (I) - معدل التضخم (IN)) ، ومن سعر الفائدة الحقيقي تم حساب متوسط سعر الفائدة الحقيقي (AX₅) عن طريق الأوساط المتحركة باستخدام المعادلة التالية:

$$AX_5 = \frac{1}{3} (X_5 + X_5 (-1) + X_5 (-2))$$

الرقم القياسي لمتوسط الائتمان المحلي الخاص الحقيقي (IAX₇): ويشير إلى التغير في الائتمان المحلي الخاص الذي حصل عليه القطاع الخاص من الجهاز المصرفي بالأسعار الحقيقية، وقد تم حسابه من خلال الحصول على الائتمان المحلي الذي حصل عليه القطاع الخاص بالأسعار الجارية، ويقسمته على الرقم القياسي لأسعار الجملة، توصلنا إلى الائتمان المحلي الخاص الحقيقي (X₇) ومنه تم حساب متوسط الائتمان المحلي الخاص الحقيقي (AX₇) عن طريق الأوساط المتحركة باستخدام المعادلة التالية: $AX_7 = \frac{1}{3} (X_7 + X_7 (-1) + X_7 (-2))$ ، وأخيراً حصلنا على الرقم القياسي لمتوسط الائتمان المحلي الخاص (IAX₇) الحقيقي باعتبار سنة ١٩٧٤ هي سنة الأساس ،

معدل التضخم (IN) : ويقاس الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وقد تم حسابه من الرقم القياسي لأسعار المستهلك CIP، معدل التضخم (IN) يساوي $100 * [CIP - CIP(-1)] / CIP(-1)$.

سياسة الانفتاح الاقتصادي (DUM₁) : وتعد من قبل المنغبرات النوعية أو الصورية ، وتم معالجتها عن طريق

استخدام Dummy Variable وسيتم إدخالها في النموذج على أساس أن قيمتها خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨١ تساوي الواحد وقيمتها خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٩ تساوي صفر .

سياسة الإصلاح الاقتصادي (DUM_2): وهي الأخرى من قبيل المتغيرات النوعية أو الصورية، ويتم معالجتها عن طريق Dummy Variable ، وسوف يتم إدخالها في النموذج على أساس أن قيمتها خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠ تساوي صفر ، وقيمتها خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٩ تساوي الواحد .

ثانياً: اختيار النموذج الملائم للتقدير :

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ordinary least squares method وهي الطريقة الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، كما تم تجريب أربعة أنواع من الصيغ الرياضية لمعادلة النموذج هي : (الصيغة الخطية - Linear Model) ، (الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة - Double log model) ، (الصيغة اللوغاريتمية - الخطية - Log - Lin Model) ، (الصيغة الخطية - اللوغاريتمية - Lin - Log Model) . وقد اتضح أن الصيغة اللوغاريتمية - الخطية هي أكثر الصيغ ملائمة من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية. كذلك تم تجريب القيم الكلية Aggregate values والقيم المتوسطة Average values في علمية القياس ، واتضح أن المتوسطات المتحركة للقيم الكلية أكثر ملائمة من وجهة نظر المعايير الثلاثة السابقة. وبناء على ذلك تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS ذات المرحلة الواحدة في تقدير نموذج الاستثمار

الخاص المصري نو المعادلة الواحدة اللوغاريتمية - الخطية باستخدام المتوسطات المتحركة للقيم الكلية.*

ثالثاً: نتائج التقدير :

لقد مرت عملية تقدير النموذج بمرحلتين، المرحلة الأولى تم فيها تقدير علاقات النموذج بصورتها الكاملة المحددة سابقاً. وبفحص النتائج تبين أن هناك بعض المتغيرات المستقلة ذات التأثير غير المعنوي على المتغير التابع ، ولذا ، تم استبعاد بعض هذه المتغيرات في المرحلة الثانية لتقدير النموذج.

نتائج تقدير المرحلة الأولى: يعرض الجدول (٢) نتائج تقدير النموذج في هذه المرحلة .

جدول (٢) نتائج تقدير المرحلة الأولى

LS // Dependent Variable is LIAY1				
Date: 7-27-2000 / Time: 19:56				
SMPL range: 1976 - 1999				
Number of observations: 24				
VARIABLE	COEFFICIENT	STD. ERROR	T-STAT.	2-TAIL SIG.
C	4.2126595	0.3303278	12.752967	0.0000
LIAY1(-4)	0.0001344	5.207E-05	2.5806045	0.0228
IAX1	0.0041454	0.0040093	1.0137239	0.3292
IAX2	-9.135E-05	0.0010604	-0.0061400	0.9327
IAX3	0.0060560	0.0009137	6.6289213	0.0000
IAX4	-0.0017690	0.0005532	-3.1992854	0.0070
AX5	-0.1075490	0.0219380	-4.9022223	0.0003
IAX7	0.0011670	0.0006016	1.9410710	0.0742
IN	-0.0046130	0.0074130	-0.6223160	0.5445
DUM1	-0.0177044	0.1192651	-0.1484461	0.8843
DUM2	0.1006736	0.2067579	0.4869152	0.6344
R-squared	0.989930	Mean of dependent var	7.614006	
Adjusted R-squared	0.982184	S.D. of dependent var	0.737417	
S.E. of regression	0.098427	Sum of squared resid	0.125944	
Log likelihood	28.94517	F-statistic	127.7985	
Durbin-Watson stat	2.432811	Prob(F-statistic)	0.000000	

* قد تم تجريب أكثر من ٤٠ نموذجاً تختلف فيما بينها في طريقة التقدير والصيغة المستخدمة ، كما تم إسقاط وإدخال متغيرات كثيرة حتى تم التوصل إلى النموذج المدرج في المرحلة الثانية لعملية التقدير.

وبفحص المعلمات المقدرة في جدول (٢) تبين وجود بعض المعلمات المقدرة غير المعنوية إحصائياً ولا تأخذ إشارتها الصحيحة المتوقعة اقتصادياً في النموذج: وهي معلمة الرقم القياسي لمتوسط الائتمان المحلي الخاص الحقيقي (IAX_7) ، ومعلمة معدل التضخم (IN) ، ومعلمة سياسة الانفتاح الاقتصادي (DUM_1) ومعلمة سياسة الإصلاح الاقتصادي (DUM_2). ولما تم استبعاد هذه المعلمات من النموذج عند إعادة تقديره في المرحلة الثانية حصلنا على نتائج معنوية اقتصادياً وإحصائياً .

نتائج تقدير المرحلة الثانية : عندما تم استبعاد المعلمات غير المعنوية اقتصادياً وإحصائياً وتم إعادة تقدير النموذج فكانت نتائج التقدير على النحو الموضح في جدول (٣).

جدول (٣) نتائج تقدير المرحلة الثانية

LS // Dependent Variable is LMOY1				
Date: 7-29-2000 / Time: 19:59				
SMPL range: 1976 - 1999				
Number of observations: 24				
VARIABLE	COEFFICIENT	STD. ERROR	T-STAT.	2-TAIL SIG.
C	3.9859903	0.1788884	21.834790	0.0000
IAY1(-4)	0.0001127	4.422E-05	2.5485767	0.0288
IAX1	0.0117515	0.0008675	13.545588	0.0000
IAX2	-0.0015056	0.0008232	-1.8288989	0.0850
IAX3	0.0052781	0.0007658	6.8924902	0.0000
IAX4	-0.0021601	0.0003198	-6.7543325	0.0000
AX5	-0.0084477	0.0192183	-4.6022534	0.0003
R-squared	0.986884	Mean of dependent var	7.614006	
Adjusted R-squared	0.981864	S.D. of dependent var	0.737417	
S.E. of regression	0.101474	Sum of squared resid	0.175048	
Log likelihood	24.99447	F-statistic	199.6059	
Durbin-Watson stat	2.001576	Prob(F-statistic)	0.000000	

وبناء على ما سبق يمكن تلخيص نتائج تقدير نموذج الاستثمار الخاص المصري خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٩ في المعادلة التالية :

$$L IAY_1 = 3.9059 + 0.0001 IAY_1(-4) + 0.012 IAX_1 - 0.0015 IAX_2 \\ (0.18) \quad (0.00004) \quad (0.0009) \quad (0.0008) \\ + 0.0053 IAX_3 - 0.002 IAX_4 - 0.088 AX_5 \\ (0.0008) \quad (0.0003) \quad (0.019)$$

$$R^2 = 0.986$$

$$D.W = 2.002$$

ونظراً لعدم معنوية معلمات سياسة الانفتاح الاقتصادي وسياسة الإصلاح الاقتصادي ، فإن هذه السياسات ليس لها تأثير في الاستثمار الخاص المصري خلال فترة الدراسة بأكملها. ولذلك سيتم تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات تعكس بعض الأوضاع المختلفة التي مر بها الاقتصاد المصري ، وهي السبعينات والثمانينات والتسعينات ، وإعادة تقدير النموذج في كل فترة على حدة لتحديد الأهمية النسبية للمتغيرات التي أثرت في سلوك الاستثمار الخاص خلال كل فترة. وتعرض للجدول (٤) ، (٥) ، (٦) نتائج هذا التقدير.

جدول (٤) نتائج تقدير نموذج

الاستثمار الخاص الحقيقي المصري خلال الفترة الأولى

LS // Dependent Variable is LIAV1				
Date: 7-29-2000 / Time: 20:22				
SMPL range: 1974 - 1981				
Number of observations: 8				
VARIABLE	COEFFICIENT	STD. ERROR	T-STAT.	2-TAIL SIG.
C	4.4734166	0.1578514	28.339418	0.0000
IAV2	0.0116936	0.0000010	14.599486	0.0000
IAV4	-0.0094958	0.0024183	-3.9266717	0.0111
R-squared	0.990674	Mean of dependent var	6.120567	
Adjusted R-squared	0.986944	S.D. of dependent var	0.905172	
S.E. of regression	0.183427	Sum of squared resid	0.053485	
Log likelihood	8.679649	F-statistic	265.5805	
Durbin-Watson stat	1.318780	Prob(F-statistic)	0.000000	

جدول (٥) نتائج تقدير نموذج

الاستثمار الخاص الحقيقي المصري خلال الفترة الثانية

LS // Dependent Variable is: LIAY1				
Date: 7-29-2000 / Time: 20:25				
SMPL range: 1982 - 1990				
Number of observations: 9				
VARIABLE	COEFFICIENT	STD. ERROR	T-STAT.	2-TAIL SIG.
C	5.9467692	0.6185887	9.6134467	0.0002
LIAY1(-4)	0.0005015	0.0001160	4.3246273	0.0075
IAX3	0.0048502	0.0017733	2.7350845	0.0410
IAX4	-0.0019721	0.0007472	-2.6394114	0.0460
R-squared	0.947536	Mean of dependent var	7.955823	
Adjusted R-squared	0.916058	S.D. of dependent var	0.177561	
S.E. of regression	0.051444	Sum of squared resid	0.013233	
Log likelihood	16.57990	F-statistic	30.10138	
Durbin-Watson stat	1.775053	Prob(F-statistic)	0.001260	

جدول (٦) نتائج تقدير نموذج

الاستثمار الخاص الحقيقي المصري خلال الفترة الثالثة

LS // Dependent Variable is: LIAY1				
Date: 7-29-2000 / Time: 20:27				
SMPL range: 1991 - 1999				
Number of observations: 9				
VARIABLE	COEFFICIENT	STD. ERROR	T-STAT.	2-TAIL SIG.
C	0.7974948	0.9069966	10.002130	0.0004
LIAY1(-4)	-0.0001732	4.609E-05	-3.750028	0.0198
IAX1	0.0042215	0.0010330	4.0065999	0.0150
IAX2	-0.0054015	0.0018235	-2.9622215	0.0415
IAX4	-0.0009691	0.0002270	-4.2694984	0.0130
R-squared	0.995535	Mean of dependent var	7.997505	
Adjusted R-squared	0.991870	S.D. of dependent var	0.301805	
S.E. of regression	0.036080	Sum of squared resid	0.005207	
Log likelihood	20.77696	F-statistic	222.9681	
Durbin-Watson stat	3.047520	Prob(F-statistic)	0.000060	

وطبقاً لنتائج تقدير النموذج التي تم التوصيل إليها في القسم الحالي من الدراسة ، فإن القسم السابع من هذه الدراسة يختص بتفسير هذه النتائج .

٧- تفسير نتائج النموذج المقدر :

اعتماداً على ما تم التوصل إليه من نتائج لتقدير النموذج في القسم السابق ، سنركز في هذا القسم على أولاً: تفسير المعلمات المقدرة لنموذج الاستثمار الخاص الحقيقي المصري باستخدام كل من المعايير الاقتصادية والإحصائية. ثانياً: تحديد الأهمية النسبية للمتغيرات التي أثرت في سلوك الاستثمار الخاص المصري خلال كل فترة على حدة من فترات الدراسة وذلك باستخدام تحليل ديناميكي .

أولاً: تفسير المعلمات المقدرة لنموذج الاستثمار الخاص المصري: يمكن الحكم على مصداقية المعلمات المقدرة التي حصلنا عليها من تقدير النموذج وتفسيرها اعتماداً على كل من المعايير الاقتصادية والإحصائية، ومن نتائج تقدير النموذج في المرحلة الثانية خلال فترة الدراسة بأكملها وخلال كل فترة على حدة يتضح ما يلي :

١- إن العادات الاستثمارية ((4-IAV)) تؤثر تأثيراً طردياً وجوهرياً في الاستثمار الخاص الحقيقي خلال فترة الدراسة بأكملها وهذا يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية. وطبقاً لمرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للعادات الاستثمارية (جدول (٧)) كلما تغيرت العادات الاستثمارية بنسبة ١٠% يتغير الاستثمار الخاص الحقيقي بنسبة ٢% . ويؤكد هذه النتيجة أن نمط الاستثمار الذي كان سائداً في القطاع الخاص المصري في السبعينات كان نمطاً تقليدياً وجامداً وتم تعديله واتجاهه نحو النمط الأمثل مما انعكس في زيادة حجم الاستثمارات الحقيقية المنفذة من قبل القطاع الخاص .

وخلال فترة السبعينات لم تكن العادات الاستثمارية من المتغيرات المؤثرة في الاستثمار الخاص الحقيقي حيث لم يحدث أي تحدي، في هذه

العادات. أما في فترة الثمانينات حدثت بداية تغير العادات الاستثمارية واتجهت نحو النمط الأمثل للاستثمار الخاص الحقيقي. وفي فترة التسعينات أصبح تأثير العادات الاستثمارية عكسيا بسبب أن هذه الفترة غلب عليها طابع التخصص، وتمثلت الاستثمارات التي تمت في هذه الفترة في نقل ملكية الأصول العامة إلى الملكية الخاصة.

جدول (٧)

متوسط مرونات الاستثمار الخاص الحقيقي خلال فترة الدراسة

متوسط فترة الدراسة	مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي	مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للعلاقات الاستثمارية	مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للتكاليف	مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للعائدات	مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة لسعر الصرف	مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للعائدات الحقيقية
-١٩٧٤ ١٩٩٩	٠,٢٠	٣,١	-٠,٥٦	١,٨٢	-٠,٩٦	-٩,٨٩

٢- يوضح النموذج المقدر - أيضاً - أن للتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (IAX₁) يؤثر تأثيراً طردياً وجوهرياً في الاستثمار الخاص الحقيقي خلال فترة الدراسة بأكملها وهو ما يتماشى مع منطق نظرية معجل الاستثمار. وطبقاً لمرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الموضحة في جدول (٧) يتضح أنه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١٠% يزيد الاستثمار الخاص الحقيقي بنسبة ٣١% مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، وهذا يدل على ارتفاع قيمة المرونة ومن ثم يعد التفسير فسي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الخاص الحقيقي خلال فترة الدراسة بأكملها. وكما يتضح من نتائج التقدير خلال فترتي السبعينات والثمانينات أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لم يكن من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الخاص الحقيقي ، ذلك لأن

معدلات نمو النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي كانت سالبة في أواخر الثمانينات. أما في فترة الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١-١٩٩٩) أصبح تأثير التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاستثمار الخاص الحقيقي تأثيراً طردياً وهذا يتمشى مع منطق النظرية الاقتصادية يعني أن سياسات الإصلاح انعكست في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن ثم الاستثمار الخاص الحقيقي.

٣- ويلاحظ أن متوسط الاستثمار العام الحقيقي (IAX_2) يؤثر تأثيراً عكسياً وجوهرياً^{*} في الاستثمار الخاص الحقيقي خلال فترة الدراسة بأكملها وهذا يتمشى مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة والتي أكدت على أن الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص (Crowding out Effect). وطبقاً لمرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للاستثمار العام الحقيقي (جدول (٧)) يتضح أنه كلما زاد الاستثمار العام الحقيقي بنسبة ١٠% يقل الاستثمار الخاص الحقيقي بنسبة ٥,٦% مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، وهذا الأثر يعني أن الاستثمار العام في الاقتصاد المصري كان الجزء الأكبر منه يوجه إلى المشروعات الإنتاجية وليس لمشروعات البنية الأساسية.

ومن نتائج تقدير دالة الاستثمار الخاص الحقيقي في السبعينات يتضح أن الاستثمار العام الحقيقي كان له تأثيراً تكاملياً في الاستثمار الخاص الحقيقي. وفي الثمانينات لم يكن الاستثمار العام الحقيقي من العوامل المؤثرة في الاستثمار الخاص. وفي فترة التسعينات كان الاستثمار الخاص يزاحم الاستثمار العام بمسبب عملية الخصخصة.

٤- ويشير النموذج المقدر سابقاً خلال فترة الدراسة بأكملها إلى أن التغيرات في القيمة الحقيقية للصادرات السلعية والخدمية (IAX_3) تؤثر تأثيراً طردياً وجوهرياً في الاستثمار الخاص الحقيقي ، وهذا يتمشى مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة. ووفقاً لمرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة

* وذلك عند مستوى مطوية ٨%.

للقائمة الحقيقية للصادرات (جدول (٧)) كلما زادت القيمة الحقيقية للصادرات بنسبة ١٠% زاد الاستثمار الخاص الحقيقي بنسبة ١٨,٢% مع بقاء العوامل الأخرى على حالها. وهذا يعني أن الصادرات المصرية ساهمت في توفير موارد النقد الأجنبي من أجل استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية الخاصة ، ومن ثم زيادة حجم الاستثمار الخاص الحقيقي .

ولكن يتضح من نتائج إعادة تقدير النموذج خلال السبعينات والتسعينات إن الصادرات لم تكن من المتغيرات المؤثرة في الاستثمار الخاص الحقيقي، وخلال فترة الثمانينات كانت الصادرات من المتغيرات التي أثرت في الاستثمار الخاص الحقيقي .

٥- يوضح النموذج المقدر سابقاً خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٩ أن متوسط سعر الصرف (IAX₄) يؤثر تأثيراً عكسياً وجوهرياً في الاستثمار الخاص الحقيقي ، وهذا يتمشى مع التوقعات القبلية. وطبقاً لمرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة لسعر الصرف (جدول (٧)) كلما ارتفع سعر الصرف بنسبة ١٠% ينخفض الاستثمار الخاص الحقيقي بنسبة ٩,٦% مع بقاء العوامل الأخرى على حالها. كما يتضح أنه خلال جميع فترات الدراسة كان تأثير سعر الصرف تأثيراً عكسياً وجوهرياً في الاستثمار الخاص الحقيقي ، ولكن كان التأثير أكثر قوة في فترة الانفتاح الاقتصادي ثم فترة الإصلاح الاقتصادي ثم فترة الثمانينات.

٦- يلاحظ أن متوسط سعر الفائدة الحقيقي (AX₅) يؤثر تأثيراً عكسياً وجوهرياً في الاستثمار الخاص الحقيقي خلال فترة الدراسة بأكملها ، وهذا يتمشى مع منطوق النظرية الكينزية ، وطبقاً لمرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي (جدول (٧)) كلما ارتفع سعر الفائدة الحقيقي بنسبة ١% ينخفض الاستثمار الخاص الحقيقي بنسبة ٩,٨% مع بقاء العوامل

الأخرى، ومن الواضح أن سعر الفائدة الحقيقي كان أقل المتغيرات أهمية في التأثير في الاستثمار الخاص الحقيقي .

ويلاحظ من إعادة تقدير النموذج خلال الفترات الثلاثة أن سعر الفائدة الحقيقي لم يكن من المتغيرات المؤثرة في الاستثمار الخاص الحقيقي.

٧- يشير النموذج المقدر - سابقاً خلال فترة الدراسة بأكملها - أن معامل التحديد للنموذج يساوي ٠,٩٨٦، ويعني أن التغير في الاستثمار الخاص الحقيقي في مصر يمكن تفسير ٩٨,٦% منه بدلالة كل من العادات الاستثمارية والتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، والتغير في الاستثمار العام الحقيقي ، والتغيرات في القيمة الحقيقية للصادرات السلعية والخدمية، والتغير في متوسط سعر الصرف ، ومتوسط سعر الفائدة الحقيقي. أما النسبة الباقية ١,٤% فهي ترجع إلى المتغيرات الأخرى غير المدرجة في النموذج المقدر. وفي فترة السبعينات كان معامل التحديد = ٠,٩٩، وهذا يعني التغير في الاستثمار الخاص الحقيقي خلال فترة السبعينات تم تفسير ٩٩% منه بدلالة كل من التغير في الاستثمار العام الحقيقي، والتغير في متوسط سعر الصرف. في الثمانينات تم تفسير ٩٤,٨% من التغير في الاستثمار الخاص الحقيقي بكل من العادات الاستثمارية والتغيرات في الصادرات السلعية والخدمية والتغير في متوسط سعر الصرف. في التسعينات تم تفسير ٩٩,٥% من الاستثمار الخاص الحقيقي بدلالة كل من العادات الاستثمارية والتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، والتغير في الاستثمار العام الحقيقي ، والتغير في متوسط سعر الصرف.

ثانياً : التحليل الديناميكي للاستثمار الخاص الحقيقي المصري :

يهدف هذا التحليل إلى اختبار مدى فاعلية السياسات المختلفة في تأثيرها في الاستثمار الخاص الحقيقي^{*}. كما يهدف هذا التحليل إلى تحديد

^{*} كما يهدف هذا التحليل إلى الإجابة على سؤال محدد ، وهو هل تتزايد فاعلية السياسات المختلفة في تأثيرها في الاستثمار الخاص الحقيقي . - الزمن ، أم تتناقص ، أم تظل ثابتة ؟ وللإجابة على هذا

الأهمية النسبية للمتغيرات التي أثرت في الاستثمار الخاص الحقيقي. وقد تم حساب مرونات الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة لكل من العادات الاستثمارية (MIX_1)، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (MIX_1)، والاستثمار للعلم الحقيقي (MIX_2)، والقيمة الحقيقية للصادرات (MIX_3)، وسعر الصرف (MIX_4)، وسعر الفائدة الحقيقي (MIX_5) خلال فترة الدراسة بأكملها كما يتضح ذلك من جدول (٨)

جدول (٨) مرونات الاستثمار الخاص الحقيقي

obs	MIX1	MIX1	MIX2	MIX3	MIX4	MIX5
1974	NA	1.175150	-0.150560	-0.527810	-0.216010	-8.844772
1975	NA	1.212056	-0.212191	-0.599141	-0.213975	-26.04497
1976	0.009902	1.324146	-0.263496	-0.671220	-0.203742	-32.55259
1977	0.009733	1.538838	-0.320260	-0.741304	-0.203186	-36.62166
1978	0.011273	1.741612	-0.367718	-0.870592	-0.210754	-33.00007
1979	0.020489	1.966818	-0.447922	-1.164739	-0.229191	-24.72132
1980	0.035910	2.106538	-0.510631	-1.438866	-0.340307	-32.08493
1981	0.052049	2.240646	-0.575353	-1.744255	-0.384956	-21.10053
1982	0.063000	2.430247	-0.612094	-2.086514	-0.363012	-24.25769
1983	0.084777	2.616080	-0.626466	-2.910649	-0.339605	-8.511332
1984	0.124242	2.867962	-0.632639	-3.023541	-0.320765	-22.60235
1985	0.166262	3.009321	-0.668518	-3.671948	-0.328282	-15.07170
1986	0.231155	3.141427	-0.693538	-4.475082	-0.338331	-34.54605
1987	0.270777	3.210399	-0.796767	-5.290022	-0.383272	-31.32214
1988	0.309401	3.493699	-0.759264	-6.271103	-0.400612	-55.40924
1989	0.309625	3.145358	-0.732041	-7.372717	-0.494893	-46.19550
1990	0.313328	3.400007	-0.590930	-8.610874	-0.760832	-37.02516
1991	0.332816	3.169453	-0.543735	-9.932555	-1.325091	-24.14948
1992	0.308633	3.344564	-0.535020	-12.300962	-1.785281	-5.778034
1993	0.403944	3.496610	-0.539849	-12.78017	-2.047743	-23.53292
1994	0.372102	3.740169	-0.565127	-12.719920	-2.074664	-37.26754
1995	0.296785	4.012518	-0.549439	-12.640129	-2.140394	-20.04038
1996	0.245398	4.266423	-0.551181	-12.572106	-2.175525	-23.43448
1997	0.222700	4.550372	-0.510538	-12.639740	-2.120029	-28.56762
1998	0.230032	4.039323	-0.499310	-12.565000	-2.080601	-53.55366
1999	0.273315	5.201010	-0.470575	-12.511277	-2.051769	-61.30658

المسألة يتم قياس مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي عبر سلسلة زمنية. ومرونة المتغير التابع بالنسبة للمتغير المستقل في حالة الصيغة اللوغاريتمية - الخطية يتم حسابها باستخدام الصيغة التالية:

مرونة المتغير التابع بالنسبة للمتغير المستقل = قيمة المطمة المقدرة للمتغير المستقل × قيمة المتغير المستقل. (علية، ١٩٩٠: ١٩٩١)

ويشير جدول (٨) إلى تزايد مرونة الاستثمار الخاص بالنسبة للبعادات الاستثمارية (MIX_1) عبر الزمن ، فقد زادت المرونة كمتوسط من ٠,٢ خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١ إلى ٠,٢١ خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٠ ، ثم زادت ٠,٣١ خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٩ (جدول (٩)) . كما زادت مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي (MIX_1) عبر الزمن من ١,٨٢ إلى ٢,٩٧ إلى ٤,٠٧ كمتوسط خلال نفس الفترات الثلاثة السابقة (جدول ((٩)). وكذلك زادت مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للقيمة الحقيقية للصادرات (MIX_3) عبر الزمن من ١,١١ إلى ١,٥٩ إلى ٢,٥٢ كمتوسط خلال نفس الفترات السابقة (جدول ((٩)) . وزادت مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة لمعدل الصرف (MIX_4) عبر الزمن من -٠,٢٧ إلى -٠,٤١ إلى ١,٩٨ كمتوسط خلال نفس الفترات الثلاثة السابقة . بينما تقلبت مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للاستثمار العام الحقيقي (MIX_2) من -٠,٤٢ إلى -٠,٦٨ إلى -٠,٥٣ كمتوسط خلال نفس الفترات الثلاثة السابقة ، كما تقلبت مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة لمعدل الفائدة الحقيقي (MIX_5) بين القيم الموجبة والسالبة من -٣٠,١٥ إلى -٣١,٧٥ إلى ٢٥,٤٨ خلال نفس الفترات السابقة (جدول ((٩)).

جدول (٩) متوسط مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي خلال

الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٩

متوسط فترة الدراسة	مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للبعادات الاستثمارية MIX_1	مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للاستثمار العام الحقيقي MIX_2	مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للصادرات الحقيقية MIX_3	مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة لمعدل الصرف MIX_4	مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للفائدة الحقيقية MIX_5
١٩٧٤ - ١٩٨١	٠,٢	١,٨٢	-٠,٤٢	١,١١	-٠,٢٧
١٩٨٢ - ١٩٩٠	٠,٢١	٢,٩٧	-٠,٦٨	١,٥٩	-٣١,٧٥
١٩٩١ - ١٩٩٩	٠,٣١	٤,٠٧	-٠,٥٣	٢,٥٢	٢٥,٤٨

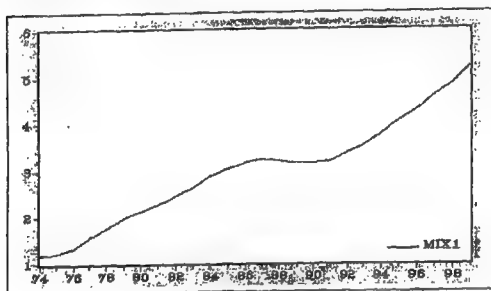
ويشير جدول (١٠) إلى تقدير المسار الزمني لمرونيات الاستثمار الحاصل الحقيقي، ويتضح منه أن معدلات النمو السنوية لمرونيات الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة لكل من العادات الاستثمارية، وسعر الصرف، والصادرات الحقيقية، والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، والاستثمار العام الحقيقي، سعر الفائدة الحقيقي بلغت ١٤,٧% ، ١١,٣% ، ٥,٦% ، ٥,٢% ، ٢,٨% ، ١,٨% علي التوالي خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٩ .

جدول (١٠)

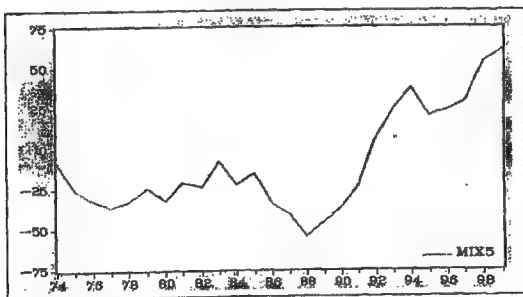
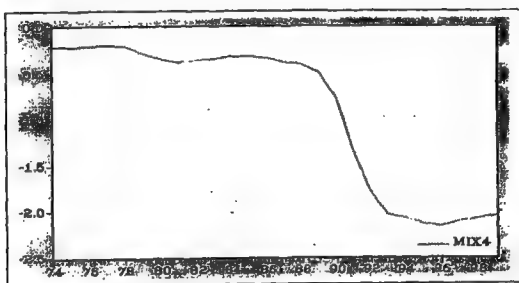
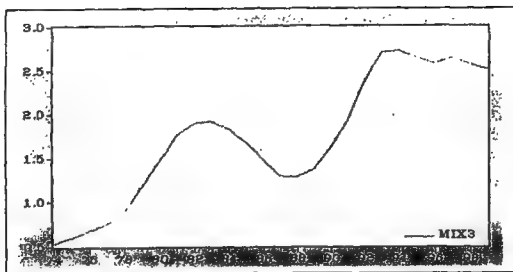
تقدير المسار الزمني لمرونيات الاستثمار الخاص الحقيقي

المتغير التابع	الدالة المقترحة خلال الفترة ١٩٩٩-١٩٧٤	مستوى المنوية	R ²
LM1 Y ₁	LM1Y ₁ = -4.23 + 0.147 T (0.32) (0.02)	0.00	0.71
LMIX ₁	LMIX ₁ = 0.30 + 0.052T (0.05) (0.003)	0.00	0.92
LMIX ₂	LMIX ₂ = -1.07 + 0.028T (0.13) (0.008)	0.00	0.29
LMIX ₃	LMIX ₃ = -0.31 + 0.056 T (0.11) (0.007)	0.00	0.75
LMPX ₄	LMIX ₄ = -2.04 + 0.113T (0.13) (0.01)	0.00	0.88
LMPX ₅	LMIX ₅ = 3.03 + 0.018T (0.22) (0.015)	0.05	0.24

ويشير شكل (١) إلى المسار الزمني لمرونيات الاستثمار الخاص الحقيقي المصري خلال فترة الدراسة.



شكل (١-١) مروّنات الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للمعدات الاستثمارية
وللناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وللإستثمار العام الحقيقي



شكل (أ-ب) مرونات الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للمصادر
الحقيقية وسعر الصرف وسعر الفائدة الحقيقي

ينضج من شكل (١) السابق، أن المسار الزمني لمرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة لكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، والصادرات الحقيقية وسعر الصرف كان متزايداً عبر الزمن، ولكن معدل نمو مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة لسعر الصرف أكبر من معدل نمو مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للصادرات الحقيقية وكلاهما أكبر من معدل نمو مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ومن ثم فإن فاعلية سياسات الصرف الأجنبي أكبر من فاعلية السياسات الاستثمارية التصديرية أكبر من فاعلية السياسات الإنتاجية، بينما كان المسار الزمني لمرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة لكل من العادات الاستثمارية والاستثمار العام الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي كان متقلباً ما يدل على انخفاض فاعلية السياسات الإنفاقية وفاعلية السياسات النقدية في تأثيرها على الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة .

تحديد الأهمية النسبية للمتغيرات المؤثرة في سلوك الاستثمار الخاص الحقيقي خلال فترات الدراسة: لتحديد الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة المؤثرة في سلوك الاستثمار الخاص الحقيقي تم حساب متوسط لمرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة لكل متغير مستقل ، وذلك لكل فترة زمنية على حدة باستخدام النموذج المقدر لكل فترة على حدة فكانت النتائج التي تم التوصل إليها الموضحة بجدول (١٠) .

جدول (١٠) متوسط مروونات
الاستثمار الخاص الحقيقي خلال فترات الدراسة المختلفة

متوسط فترة الدراسة	مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للصادرات الاستثمارية MIX ₁	مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للتأجير المحلي الإجمالي MIX ₁	مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للاستثمار العام MIX ₂	مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة للتأجير المحلي للصادرات MIX ₃	مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة لسعر الصرف MIX ₄	مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة لسعر السلالة الحقيقي MIX ₅
١٩٩٩-١٩٧٤	٠,٢٠	٣,١٠	٠,٥٥-	١,٨٢	٠,٩٦-	٩,٨٩-
١٩٨١-١٩٧٤	—	—	٢,٧٧	—	١,١٣-	—
١٩٩٠-١٩٨٢	٠,٩٣	—	—	١,٤٦	٠,٣٨-	—
١٩٩٩-١٩٩١	٠,٤٧-	١,٤٦	١,٩-	—	٠,٨٩-	—

وبلاحظ من جدول (١٠) أنه خلال فترة ١٩٧٤-١٩٩٩ كان للتفسير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكثر المتغيرات أهمية في التأثير على الاستثمار الخاص الحقيقي ويلي في الأهمية التغيرات في الصادرات الحقيقية. بينما خلال فترة الانفتاح الاقتصادي (١٩٨١-١٩٨٧٤) كان التغير في الاستثمار العام الحقيقي هو أكثر المتغيرات أهمية في التأثير على الاستثمار الخاص الحقيقي يليه في الأهمية التغير في سعر الصرف. وخلال فترة الثمانينات (١٩٨٢-١٩٩٠) كانت التغيرات في الصادرات الحقيقية هو أكثر المتغيرات أهمية في التأثير على الاستثمار الخاص الحقيقي يليه في الأهمية العادات الاستثمارية وفي فترة التسعينيات (١٩٩١-١٩٩٩) فترة الإصلاح الاقتصادي كان التغير في الاستثمار العام الحقيقي هو أكثر المتغيرات أهمية في التأثير على الاستثمار الخاص الحقيقي يليه في الأهمية التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

٨- نتائج البحث

تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة في سلوك الاستثمار الخاص وفقاً للنظرية الاقتصادية ، وللدراسات السابقة لقياس الاستثمار الخاص في الدول النامية وفي مصر ، واعتماداً على ذلك تم صياغة نموذج قياسي للاستثمار الخاص الحقيقي المصري ، وتم تقدير هذا النموذج وتفسير معلماته المقدرة خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٩ ، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة ما يلي :

١- أن أهم المتغيرات التي أثرت في سلوك الاستثمار الخاص الحقيقي المصري هي : العادات الاستثمارية، التغيرات في كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، الاستثمار العام الحقيقي ، القيمة الحقيقية للصادرات السلعية والخدمية ، متوسط سعر صرف الدولار بالجنية، الائتمان المحلي الخاص الحقيقي. بالإضافة إلى متوسط سعر الفائدة الحقيقي، ومعدل التضخم، والسياسات الاقتصادية الكلية مثل سياسة الانفتاح الاقتصادي وسياسة الإصلاح الاقتصادي .

٢- تحدد الاستثمار الخاص الحقيقي المصري خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٩ بستة متغيرات وهي : العادات الاستثمارية، التغيرات في كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، الاستثمار العام الحقيقي ، والقيمة الحقيقية للصادرات السلعية والخدمية ، متوسط سعر صرف الدولار بالجنية. بالإضافة إلى متوسط سعر الفائدة الحقيقي. وقد اتضح أن هذه المتغيرات تقسم ٩٨,٦% من التغير في الاستثمار الخاص الحقيقي ، وكان التغير في الناتج المحلي الإجمالي أكثر المتغيرات أهمية في التأثير في الاستثمار الخاص الحقيقي، ويليه في الأهمية التغيرات في القيمة الحقيقية للصادرات.

٣- في فترة الانفتاح الاقتصادي (١٩٧٤-١٩٨١) تحدد الاستثمار الخاص الحقيقي بمتغيرين فقط وهما التغير في الاستثمار العام الحقيقي ، والتغير في متوسط سعر صرف الدولار بالجنية ، وقد اتضح أن هذين المتغيرين يفسران

٩٩% من التغير في الاستثمار الخاص الحقيقي وكان التغير في الاستثمار العام الحقيقي أكثر المتغيرات أهمية في التأثير في الاستثمار الخاص الحقيقي.

٤- تم تحديد الاستثمار الخاص الحقيقي خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٠ بثلاثة متغيرات ، وهي العادات الاستثمارية ، التغيرات في القيمة الحقيقية للصادرات السلعية والخدمية، والتغير في متوسط سعر صرف الدولار بالجنبة، وقد فسرت هذه المتغيرات ٩٤,٦% من التغير في الاستثمار الخاص الحقيقي وكانت التغيرات في القيمة الحقيقية للصادرات السلعية والخدمة أكثر المتغيرات أهمية في التأثير في الاستثمار الخاص الحقيقي يليها في الأهمية العادات الاستثمارية.

٥- في فترة الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١-١٩٩٩) تحدد الاستثمار الخاص الحقيقي بأربعة متغيرات، هي العادات الاستثمارية والتغيرات في كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، الاستثمار العام الحقيقي ، ومتوسط سعر صرف الدولار بالجنبة. وقد فسرت هذه المتغيرات ٩٩,٥% من التغير في الاستثمار الخاص الحقيقي، وكان التغير في الاستثمار العام الحقيقي أكثر المتغيرات أهمية في التأثير في الاستثمار الخاص الحقيقي يليه في الأهمية التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

٦- في السبعينات ظهرت العلاقة الطردية بين الاستثمار العام الحقيقي والاستثمار الخاص الحقيقي ، حيث كان يمارس الاستثمار العام أثراً تكاملياً على الاستثمار الخاص Crowding in Effect لأن الاقتصاد المصري مازال في طور بناء وتحديث البنية الأساسية ، لذلك فإن معظم الاستثمارات العامة توجد إلى مشروعات البنية الأساسية ، بينما في التسعينات وخلال الفترة كلها كان الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص.

٧- أن تأثير سعر الفائدة الحقيقي في الاستثمار الخاص الحقيقي كان متقلباً بسبب تقلب مرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة لسعر الفائدة بين القيم الموجبة والسالبة ، ولم يكن هناك تأثير واضح له في كل فترة على حدة.

٨- يدل المسار الزمني لمرونة الاستثمار الخاص الحقيقي بالنسبة لكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، والاستثمار العام الحقيقي ، والقيمة الحقيقية للصناديق ، وسعر الفائدة وسعر الصرف ، أن أكثر السياسات الاستثمارية فاعلية وكان لها تأثير واضح في الاستثمار الخاص الحقيقي ، هي سياسات الصرف الأجنبي فالسياسات التصديرية ، فالسياسات الإنتاجية ، بينما كان تأثير السياسات الإنفاقية والسياسات النقدية متقلباً وغير مستقراً.

المراجع

المراجع الأجنبية

- 1- Ackley, G., "Macroeconomic Theory", 4th edition, Macmillan company, New York, 1963.
- 2- Aschaver, D., "Does Public Capital Crowd out private capital?" *Journal of Monetary Economics*, Vol. 24, 1989, PP 171-188.
- 3- Blejer, M.I. & Khan, M.S., "Private Investment in Developing Countries," *Finance & Development*, I.M.F. and W.B. Washington, Vol. 21, June 1984, PP. 26-29.
- 4- Caballero, R.J., "Aggregate Investment," *National Bureau of Economic Research*, INC. Working Paper 6264, November 1997.
- 5-Cardoso, E., " Private Investment in Latin America", *Economic Developing and Cultural Change*, Vol. 41, No.4, 1993, PP. 833-848.
- 6- Fry, M.J., " Saving , Investment, Growth and the Cost Financial Repression," *Working Paper*. Vol. 8, *World Development*, the World Bank, 1980.
- 7- Ghars El-Din, M., " **Government Policy and private Investment Egypt (1952-1990)**, Helwan University, Cairo, 1990.
- 8- Gordon, R.J., " **Macroeconomics**", 6th. edition, Harper. Collins College Publishers, New York, 1993.
- 9- Greene, J. & Villanueva, D., "Private Investment in Developing Countries: An Empirical Analysis", *I.M.F. Staff Paper* 38, 1991, PP. 33-58.
- 10- Hall, R.E. & Jorenson, D.W, "Tax Policy and Investment Behavior, *American Economic Review* 57, No.3 , 1967.
- 11- International Monetary Fund; **International Financial statistics yearbook**, 2000.

- 12- Jorgenson, D.W, "Capital Theory and Investment Behavior, American Economic Review 53, No.2, 1963
- 13- Keynes, J.M., "The General Theory Of Employment Interest and Money", San Diego: Harcourt Brace Jovanovich, 1936.
- 14- Koyck, L.M., " Distributed Lags and Investment Analysis", Amsterdam, North Holland, 1954.
- 15- Musalem, A., "Private investment in Mexico: An Empirical Analysis," The World Bank, Working Paper 183, 1989.
- 16- Occampo, J.A, "Investment Determinants and Financing in Colombia," A paper presented at the world Bank Conference on Latin American, Caracas, 1990.
- 17- Sachs, L., "Macroeconomic in The Global Economy" Mc Grow-Hill, New York, 1993.
- 18- Seneenens, H.R., "Investment and Inflation Unemployment Trade- off in a Macroeconomic Rationing Model with Monopolistic Competition," European Economic Review 31, No.3, 1987.
- 19- Serven, L., "Does Public Capital crowd out private capital: Evidence From India," Working paper No. 1613, The world Bank, May 1996.
- 20- Serven, L. & Solimano, A., "Private Investment and Macroeconomic Adjustment: A Survey, in Striving For Growth After Adjustment: The Role of Capital Formation", Edit by Serven, L & Solimano, World. Bank, 1994.
- 21- Shafik, N., "Modeling Investment Behavior In Developing Countries: An Application to Egypt, World Bank, Working paper, No. 39, June 1992, PP. 263-277.
- 22- Stiglitz, J.E. & Weiss, A., "Credit Rationing in Markets with Imperfect Information", American Economic Review 71, No.3, 1981.

- 23- Sundarajan, V. & Thakur, S., "Public Investment, Crowding out and Growth: A Gdynamic Model Applied to India and Kerea," **LM.F staff papers**, Vol. 27, 1982.
- 24- Tobin, J., "A General Equilibrium Approach to Monetary Theory," **Journal of Money, Credit and Banking**, No.1, 1969.
- 25- World Bank, "Private Sector Development in Egypt: The Status and the Challenges, world Bank Report, Cairo, October 1994.

المراجع العربية

- ١- إبراهيم مختار : بنوك الاستثمار ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ٢- صباح السبدي : الاستثمار الخاص والعوامل المؤثرة فيه في الأردن ، مجلة آفاق اقتصادية ، المجلد ١٩ ، العدد ٧٤ ، ١٩٩٨ .
- ٣- عبد القادر عطية وآخرون: التطور الاقتصادي: الأسس والمراحل ، قسم الاقتصاد، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، ١٩٩١ .
- ٤- عبد القادر عطية: طرق قياس العلاقات الاقتصادية مع تطبيقات الحاسب الإلكتروني، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٩٠ .
- ٥- ليلي الخواجة: المحددات الاقتصادية الكلية للاستثمار الخاص: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري (١٩٧٤ - ١٩٩٢) ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان ٣٤٠/٣٤٩ ، يوليو/أكتوبر ١٩٩٥ .
- ٦- مجدي أبو السعود: تقييم فاعلية برنامج الإصلاح الاقتصادي في تشجيع الاستثمار الخاص في مصر، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ، العدد الأول ، ١٩٩٦ .
- ٧- وزارة التخطيط: وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة ١٩٦٠/٥٩ إلى عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ .

مستقبل منظمة التجارة العالمية

أ.و. مصطفى سلامة

عميد كلية حقوق الاسكندرية

مستقبل منظمة التجارة العالمية

=====

منذ انتهاء دورة أوروغواي للمفاوضات الدولية التجارية متعددة الأطراف ، وما تمخض عنها من إبرام اتفاقات التجارة متعددة القطاعات (السلع - الخدمات - حقوق الملكية الفكرية) ، انهمك الباحثون في دراسة آثار هذه الاتفاقات على كل من مجمل ومفردات التجارة العالمية لكل دولة أو مجموعة من الدول . أن مثل هذا التوجه لا بد منه ليس من أجل تحقيق اغراض اكاديمية فقط ، ولكن ايضا من أجل العمل على مواجهة آثار اتفاقات ١٩٩٤ المختلفة بتعظيم ايجابياتها وتحييم سلبياتها .

وبعد مرور ما يقرب من سبع سنوات على التوقيع على اتفاقية مراكش لانشاء منظمة التجارة العالمية ، فانه لا بد من تجاوز هذا الاتهامك في دراسة آثار اتفاقات التجارة العالمية بمواجهة سرياتها من خلال التصدى لبحث مدى امكانية المنظمة المذكورة في الادارة والاشراف على تنفيذ هذه الاتفاقيات . أن مثل هذا البحث يصبح ضروريا في ضوء تعثر منظمة التجارة العالمية بعد أزمة مفاوضات سيائل في اواخر عام ١٩٩٩ .

إن هذه المنظمة تواجه نوعين من التحديات احدهما ذات طبيعة تنظيمية تتعلق بالمنظمة ذاتها ، والاخرى ذات طبيعة واقعية تتصل بواقع كل من المسائل محل التنظيم والدول ذاتها . وإيا كانت هذه التحديات ، فإنه يظل للمنظمة من عناصر القوة تكفل لها المقدرة في اداء دورها المنتظر في ادارة العلاقات الدولية .

ويحسن قبل التعرض للمسائل السابقة البدء بالقاء نظرة على معالم

المنظمة المذكورة .

اولا - نظرة على منظمة التجارة العالمية

فى الخامس عشر من ابريل (نيسان) عام ١٩٩٤ تم التوقيع على اتفاقية مراكش لانشاء منظمة التجارة العالمية . إن لهذه المنظمة هدفا محددا ترتبط به مجموعة من المبادئ ، تتحقق جميعها من خلال اجهزة متعددة .

١- الهدف - المبادئ :

- أن الهدف الاساسى من انشاء منظمة التجارة العالمية تحقيق حرية التجارة الدولية . ويتم بلوغ ذلك من خلال الالتزام بالمبادئ التالية :
- أ- مبدأ (شرط) الدولة الاكثر رعاية .
 - ب- مبدأ (شرط) المعاملة الوطنية .
 - ج- مبدأ خفض العام والمتوالى للرسوم الجمركية .
 - د - مبدأ الغاء القيود الجمركية .
 - هـ- مبدأ الشفافية .

إن هذا الهدف وتلك المبادئ تفضى وفقا لما ورد فى اتفاقية مراكش إلى تحرير التجارة الدولية من الحواجز ، والعقبات . وبذلك يمكن انتقال السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية عبر الدول استنادا إلى ما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية (تنافسية) فى حلبة التجارة الدولية .

منظورا إلى ذلك ، تم تحديد مهام منظمة التجارة العالمية على

النحو التالى : -

١- تسهيل تنفيذ وإدارة واعمال اتفاقية مراكش والاتفاقات الدولية متعددة الاطراف والعمل على تحقيق اهدافها ، بتوفير اطار مناسب لتنفيذ ادارة اعمال هذه الاتفاقيات .

٢- توفير محفل للتفاوض فيما بين اعضائها بشأن علاقاتها التجارية

متعددة الاطراف فى المسائل التى تتناولها الاتفاقات الواردة فى هذه الاتفاقية .

٣- الاشراف على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والاجراءات التى تنظم تسوية المنازعات .

٤- ادارة آلية مراجعة السياسة التجارية :

٥- التنسيق فى وضع السياسة الاقتصادية العالمية بتعاون منظمة التجارة العالمية على نحو مناسب مع صندوق النقد الدولى والبنك العالمى والوكالات التابعة له .

٢- الأجهزة :

تتوزع اجهزة منظمة التجارة العالمية . فهناك اجهزة ذات اختصاص عام تمارس اختصاصها بالنمبة لمجمل الاتفاقيات (السلع - الخدمات - حقوق الملكية الفكرية) واجهزة اخرى ذات اختصاص محدود تباشر اختصاصاتها لقطاع معين من قطاعات التجارة الدولية .
أ- الاجهزة ذات الاختصاص العام : وتشمل :

١- المؤتمر الوزارى

٢- المجلس العام

٣- الامانة

٤- جهاز تسوية المنازعات

٥- آلية استعراض السياسة التجارية

ب- الأجهزة المتخصصة : وتشمل :

١- المجالس (مجلس تجارة السلع - مجلس تجارة الخدمات - مجلس

تجارة حقوق الملكية الفكرية) .

٢- اللجان (لجنة للتجارة والتنمية - لجنة قيود ميزان المدفوعات - لجنة

الميزانية والمالية) .

ثانيا - التحديات التنظيمية

الفرض الأساسى من انشاء منظمة التجارة العالمية العمل على تأسيس اطار تنظيمى لادارة العلاقات الدولية التجارية . ومع أن واضعى اتفاقية مراكش لعام ١٩٩٤ قد انتهوا إلى مجموعة من القواعد التى تكفل تحقيق هذا الفرض من خلال انشاء اجهزة تم اسناد اختصاصات محددة لها ، فإن المنظمة تبقى مع ذلك معرضة لمواجهة مجموعة من التحديات التى تؤثر على مباشرتها لعملها . وتتمثل هذه التحديات فى كل من أساس ، واطار عملها .

١- أساس العمل :

نظرة فاحصة على منظمة للتجارة العالمية تبين انها لم تنشأ من فراغ ، بل هى امتداد للاطار التنظيمى الذى كان قائما من قبل : جات ١٩٤٧ . إن هذه الحقيقة ليست مجالا لأى تشكيك . وهكذا ، فإن الفقرة الاولى من المادة السادسة عشرة من اتفاقية مراكش قد نصت على أنه "باستثناء ما ورد خلاف ذلك بموجب هذه الاتفاقية أو الاتفاقات التجارية متعددة الاطراف" ، تسترشد المنظمة بالقرارات والاجراءات والممارسات المعتادة التى كانت تتبعها الاطراف المتعاقدة فى اتفاقية جات ١٩٤٧ والاجهزة التى انشئت فى اطار جات ١٩٤٧ "ومع ايراد هذا الحكم العام لمجمل المسائل محل اختصاص المنظمة ، تعددت النصوص التى تؤكد هذا الامتداد . فأمانة اتفاقية جات ١٩٤٧ ، تصبح فى الحدود الممكنة" أمانة للمنظمة ، ويصبح المدير العام للأطراف المتعاقدة فى اتفاقية جات ١٩٤٧ هو المدير العام للمنظمة إلى أن يعين المؤتمر الوزارى مديرا عاما (المادة ٢/١٦ من اتفاقية مراكش) . هذا إلى أنه بالنسبة لألية فض المنازعات تنص المادة ١/١٢ من الملحق رقم (٢) لاتفاقية مراكش بشأن

التفاهم المتعلق بهذه المسألة على تأكيد "الاعضاء تقيدها بمبادئ ادارة
المنازعات المطبقة حتى تاريخه بموجب المادتين الثانية والعشرين والثالثة
والعشرين من اتفاقية جات ١٩٤٧ ، وبالقواعد والاجراءات الموسعة
المعدلة له فيه" .

أن هذا الامتداد ولو أنه يعد ارتباطاً بممارسات هامة لاطار
تنظيمي سابق عبر نصف قرن لا يمكن اسقاطها ، أو اغفالها ، فإنه يمثل
في نفس الوقت تحدياً تنظيمياً لا يمكن اغفاله .

فمن ناحية ، فإن جات ١٩٤٧ كانت تقتصر على مجموعة من
المسائل المحدودة التي كانت تنصب على ما يتعلق بقطاع تجارة السلع
بالنسبة لبعضها وليس كلها . مثل هذا الوضع لابد أن يصبح معرضاً
للتغيير أو اعادة النظر مع امتداد اختصاص منظمة التجارة العالمية ،
وشموله اضافة إلى تجارة معظم السلع ، قطاعات اخرى كالخدمات
 والملكية الفكرية . إن هذه القطاعات لم تكن هناك من ممارسات بشأنها ،
وهي إن كانت قد باتت خاضعة للمبادئ العامة للتجارة الدولية ، فإن
التصدي لادارتها من جانب المنظمة سيكون مصدراً لمشاكل مستجدة لم
تكن موجودة من قبل في ظل جات ١٩٤٧ .

ومن ناحية أخرى ، فإن اتساع نطاق عضوية المنظمة بالنسبة
لكل من الدول . والأقاليم الجمركية لابد أن يثير حتماً هو الآخر مشاكل لم
تكن في يوم من الايام محلاً للتعامل معها في اطار جات ١٩٤٧ .

وترتيباً على ما تقدم ، فإن ممارسات جات ١٩٤٧ تعد غير كافية
مما سيجعل منظمة التجارة العالمية معرضة لمواجهة تعامل مكثف وجديد
في علاقاتها مع اعضائها . يضاف إلى كل ما تقدم أن ممارسات جات
١٩٤٧ كانت بدورها غير ثابتة ، أن عدم الثبات المقترن بهذه الممارسات
وان كان يبرر بضرورة مواجهة الاعتبارات العملية والمستجدة^(١) ،

وهى أمور مرتبطة بالمسائل الاقتصادية لا يمكن التغاضى عنها ، فإنها لا تؤلف فى مجموعها ما من شأنه أن يجعل منظمة التجارة العالمية تعمل عليها تعويلاً أساسياً فى إطار تعاملها مع كل من اعضائها واختصاصاتها. لذلك ، فإن المنظمة ستواجه بشبكة معقدة من العلاقات ، والمسائل تتطلب عملاً مكثفاً لمواجهة مقتضيات أداء دورها المنتظر .

٢- إطار العمل :

لا شك أن منظمة التجارة العالمية بإطارها المعتمد فى اتفاقية مراكش لعام ١٩٩٤ قد وضعت أسس التنظيم الدولى التجارى سواء بالنسبة لمجمل أو مفردات التجارة الدولية . وينهض دليلاً على ذلك مجموعة الاجهزة التى تم النص عليها فى الاتفاقية سواء الاجهزة العامة أو المتخصصة أو الفرعية . ودون استباق لما سيتم فى إطار هذه المنظمة. فإنه لا بد من ابداء الملاحظات التالية المتعلقة بمجموعة من المسائل أهمها :

الملاحظة الأولى : مع تعدد أجهزة المنظمة ، فإنه يصعب الربط فيما بينها . حقيقة لقد تكفلت اتفاقية مراكش وملاحقها ببيان اختصاص كل جهاز ونطاق عمله . غير انه لا يمكن اغفال صعوبة احداث التناغم بين هذه الاجهزة سواء فيما يتعلق بالاتجاه العام الموجه لها ، أو فيما يتصل بأوضاع القطاع أو المسائل محل البحث . أو الدولة موضع التعامل . فمن المتوقع حدوث تضارب أو ازدواج فى اداء عمل الاجهزة . إن مثل هذا الاحتمال لا يمكن استبعاده فى ضوء ظاهرة عدم التنسيق بين الاجهزة التى واجهت منظمة الأمم المتحدة (١) .

الملاحظة الأخرى : لقد كان من المتصور مراعاة لطبيعة المسائل الاقتصادية ، والتجارية منها تجئ فى المقدمة أن يتم الاتجاه نحو التبسيط

بصدد مسألة حل المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية . ولكن من الواضح أن مثل هذا الاتجاه لم يتم اعتماده في اتفاقية مراكش .

فقد تعددت ، وتعاقبت ، وتداخلت الوسائل بحيث سيتمخض الأمر عن حدوث تعقيد لاجراءات فض المنازعات مما لا يتفق مع طبيعة المسائل التجارية التي تتطلب السرعة والمرونة في هذا الشأن . يضاف إلى ذلك أن محاولة الربط بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات القانونية ليس بالأمر السهل أو اليسير .

ولعل الاسترشاد بممارسات جات ١٩٤٧ مفيد في هذا النطاق . إذ قد يسمح بالتخفيف من الوضع السابق ليس فيما يتعلق بالطبيعة المعقدة لاجراءات حل المنازعات ، فمثل ذلك يعد مستبعداً في ضوء ما جاء في تفاهم تايبي آلية فض المنازعات . ولكن من خلال استمرار سريان الطابع العام لحل المنازعات في إطار جات ١٩٤٧ : المرونة وتسهيل الحل للخلافات .

أن أي قراءة لاتفاقية مراكش لا بد ألا تبقى مقيدة في إطار وضع السكون ، وإنما لا بد أن تتعداها إلى ما سيعتريها في إطار وضع الحركة مناط عمل أجهزة المنظمة ، ومعيار الحكم على فاعليتها .

ثالثاً - التحديات الواقعية

تتبع هذه التحديات وتتمحور حول حقيقة واحدة وهي أن اتفاقات التجارة لا تخرج عن كونها لتتلاف مصالح متباينة جاء نتيجة مساومات طويلة ومتعددة حاولت فيها كل دولة بقدر ما تملك من عناصر قوة أن تحصل على وضع يحفظ وينمي من مقدراتها التنافسية في العلاقات الدولية التجارية محل ادارة منظمة التجارة العالمية . ويترتب على وجود هذه الحقيقة أن المنظمة المذكورة ستبقى معرضة زغم كل الترتيبات والاحكام الواردة في ميثاقها والاتفاقات المقترنة به تدور في فلك مدى امكانياتها في

التوائم مع كل من طبيعة المسائل الاقتصادية ، وواقع تطبيق الاتفاقيات والدور المؤثر للدول الاعضاء فى هذا الاطار التنظيمى لذلك سستواجه المنظمة بالتحديات التالية :

١- طبيعة المسائل الاقتصادية :

تعترف مختلف فروع القانون بخصوصية القواعد القانونية المنظمة للعلاقات الاقتصادية . إن هذه القواعد تتأثر بصفة أساسية بالظروف والأحوال الاقتصادية *Conjoncture Economique* .

فهذه القواعد ترتبط فى تكوينها ، ومضمونها ، وتطبيقها بمدى تغير الظروف الاقتصادية . وغنى عن البيان أن المسائل التجارية محل اختصاص منظمة التجارة العالمية تخضع لهذا التأثير . وإذا كان واضعو اتفاقيات التجارة ١٩٩٤ قد تمكنوا بالمقارنة بجأت ١٩٤٧ من القيام بأسباغ الصفة الالزامية الكاملة على تكوين القواعد المتفق عليها ، وأوردوا تحديدات على مضمونها ، فإنهم - وهذا هو التحدى المرتبطة بهذه القواعد - سيواجهون بمسألة صعوبة توقيع الجزاءات على الدول المخالفة لأحكام الاتفاقات .

فالجزاء يجب ألا ينظر إليه كمجرد اجراء منصوص عليه ، لابد من توقيعه لدى عدم احترام من يخاطبه النص . إن الجزاء ما هو إلا اسلوب يستلزم اتخاذ تدابير محددة ، ويتطلب شروطا لقراره ، ووضع موضع التنفيذ . وليس بخاف ما تتعرض له عملية تقرير الجزاءات من صعوبات :

فالالتجاء إلى توقيع الجزاء يتطلب توافر الاوضاع المناسبة لتحقيق فاعليته . وأمام صعوبة الحصول على توافق الارادة السياسية للدول الاعضاء فى المنظمات الدولية ، يصبح فى حكم الاستثناء فرض

الجزاء ومن ثم تطبيقه . لذلك ليس بغريب أن ينتهى البعض لحقيقة عدم الالتجاء إلى توقيع الجزاءات إلا بصفة نادرة ، وانها - فى حد ذاتها - ذات مدى محدود (٣) .

وهكذا ، فإن البنك العالمى لا يلجأ - بوجه عام إلى الجزاءات إلا نادرا . بل إنه فى نطاق جات ١٩٤٧ ، فقد لوحظ انه من بين اربع وعشرين حالة (٤) لم يتم الالتجاء إلى الجزاءات إلا مرة واحدة . كما أنه خلال ثلاثين عاما ، فإن مجموع ما تم اقراره من تدابير ضد الدول المخالفة لقيود التحلل بمقتضى شرط الحماية المقرر فى الجات طبقا للمادة ١٩ اربع حالات فقط من مجموع مائة حالة تم الالتجاء فيها إلى هذا الشرط (٥) .

ويمكن أن نفسر سلوك المنظمات الدولية الاقتصادية فى عدم استخدام الجزاءات باتجاهها نحو تفادى حدوث مواجهة وقطعية مع الدول الاعضاء : فهي تمتنع عن توجيه اللوم للحكومة المعنية رغبة فى عدم اثارة غضبها ، والنيل من كبريائها ، ولكى تعمل فى النهاية - عودة مثل هذه الدولة إلى الامتثال للسلوك الواجب . فكل منظمة تهدف إلى توسيع نطاق نشاطها ، وليس إلى وضع اعضائها فى نطاق من العزلة فهي ترمى إلى حث الدول الاعضاء لتحقيق الاهداف التى من أجلها تم انشاء المنظمة المعنية ، وليس منها العمل على استبعاد الدول الاعضاء من دائرة نشاطها .

إن الاتجاه نحو الاحتفاظ بعلاقات مع الدول المخالفة يعلو ، ويتقدم على الاعتبارات الأخرى على أمل حدوث تغيير للأوضاع المخالفة . هذا بالإضافة إلى روح التسامح Tolerance التى تسود فى نطاق العلاقات الاقتصادية . لذلك يفضل - غالبا - التعبير عن عدم رضاء المنظمة

المعنية عن السلوك المخالف للدولة العضو باتباع اجراءات اخرى للبحث على حدوث احترام لاحق للنصوص .

٢- مقتضيات واقع تطبيق النصوص :

لم يفت واضعو اتفاقيات جات ١٩٩٤ ادراك حقيقة ما يقابله تطبيق نصوص هذه الاتفاقيات من صعوبات تتعلق بمدى قابليتها للسريان فور ابرامها من ناحية ، أو بالنسبة لنشوء ظروف قد تلحق ببعض الدول تمنع من تنفيذ بعضها من ناحية أخرى . لذا ، تم اقرار الاعفاءات أو الاستثناءات التي تهدف إلى احداث نوع من المساواة الفعلية فيما بين الدول اعضاء منظمة التجارة العالمية .

وهكذا ، فلقد تم منح الدول النامية فترة معينة لسريان بعض الاتفاقيات كتلك المتعلقة بالزراعة أو الملكية الفكرية ، كما تم السماح للدول المختلفة بفرض قيود كمية على واردتها لدى نشوب أزمات تلحق بميزان المدفوعات ، أو بفرض الحماية عند حدوث أزمات تلحق بالانتاج الوطني.

إن هذه الاعفاءات الخاصة أو العامة سواء من حيث المدة أو النطاق في مواجهة نصوص اتفاقيات الجات تدور كلها حول فكرة محورية مقتضاها انه يجب مراعاة واقع تطبيق النصوص . ولكن ذلك لا يسقط حقيقة أن الاعفاءات اما انها مؤقتة أو محدودة . هذه هي الفلسفة التي تحكم كل الاعفاءات الواردة في اتفاقيات جات ١٩٩٤ .

غير أن هذا التأقيت في المدة ، وذلك التحديد في النطاق مرشحان للاستمرار والامتداد معاً . فلقد اسفرت ، واثبتت ممارسات المنظمات الدولية الاقتصادية المختلفة أن الاعفاءات أو الاستثناءات قابلة للاستمرار والامتداد مراعاة ونزولا على واقع الدول المختلفة ، بحيث اصبح هناك ما

يسمى بالتحلل المشروع من الالتزامات الدولية . إن هذا التحلل يتوافر لدى وجود معاهدات تتضمن شروطا أو نصوصا تستطيع الدول استنادا إلى بعضها أن تتحلل من بعض أو أغلبية أو كل الالتزامات الواردة في هذه المعاهدات ^(١) . فتنفيذ المعاهدات نتيجة لذلك لا يصبح عاما أو مستمرا ، بل يعتريه الحد تجاه أثرها الإلزامي . وهكذا ، فإنه بمقتضى التحلل المشروع من الالتزامات الدولية تصبح امام وضع يتم بمقتضاه منح الدول امكانية عدم تطبيق النصوص الدولية سواء بالنسبة لبعضها أو معظمها أو حتى في مجملها بصورة دائمة أو لفترة مؤقتة بالنظر لوجود حالات أو مبررات مشروعة تسمح باتيان هذا السلوك . ويرغم النص على مجموعة من الضمانات التي تعد بمثابة قيود على ممارسة الاعفاءات أو التحلل المشروع من الالتزامات ، فإنه يلاحظ صعوبة تقييد الالتزامات إليها لاسباب متعددة أهمها :

غموض مبرر التحلل ، وصعوبة تحديده ، مع ضعف دور اجهزة الرقابة في القيام بمهامها تجاه هذه الاحوال . وهكذا ، فإنه في اطار جات ١٩٤٧ ، فلقد باتت قواعده تكتنر بالاستثناءات (حالات التحلل) بحيث اصبح هناك من يرى أن منظمة الجات لم تعد تستطيع البقاء بدون اقرار هذه الحالات للتحلل المحدود . إن اثر مباشرة هذه الحالات من التحلل جعلت الالتزامات التي تم اقرارها في هذا الاتفاق عام ١٩٤٧ ، والتي كانت مثل أي اتفاق دولي تهدف إلى تحقيق التماثل والعمومية لمبادئه ، يحل محلها نظاما متعددة سواء بالنسبة لتطبيقها أو مستوى الالتزامات التي تتضمنها ^(٢) .

ويؤيد ذلك دراسة سابقة لنا - بصدد تطبيق المادة ٢٤ من الجات ، وهي لازالت باقية في اطار جات ١٩٩٤ ، المتعلقة بالتكامل الاقليمي ، فصور التكامل الاقليمي من مناطق حرة ، واتحادات جمركية تعد استثناء

طبقاً للمادة ٢٤ على المبدأ العام الوارد فى المادة الاولى أى شرط الدولة الأكثر رعاية . وهكذا ، فإنه بصدد صورة التكامل الإقليمى فيما بين دول العالم الثالث " فإنه ينظر إلى التكامل الإقليمى - فى مجمله - بخصوص دول العالم الثالث ، على أنه ليس وسيلة لتحرير التجارة الدولية ، وإنما كوسيلة لدفع عملية التنمية ، حيث يتم - بمقتضاه - توسيع نطاق الاسواق القائمة ، وتنمية مستوى الصناعة . لقد قبلت منظمة الجات بوجود أكثر من تعريف مشترك ، واستمرار بعض أوجه الحماية . والتأخر فى التوصل إلى انجاز برنامج لتحقيق التكامل فى فترة محدودة . وترتيباً على ما تقدم ، فإن المنظمة المذكورة قد أقرت بمشروعية صيغ التكامل بين دول العالم الثالث ، واقتضت توافر الشروط المنصوص عليها فى الاتفاق العام . غير أن الصعوبات التى تواجه الدول المتخلفة أدت إلى التسامح فى تطبيق بعض الشروط ومضمونها ، بل أدى ذلك إلى تطويع النصوص لتصبح متوائمة مع ظروف دول العالم الثالث (٨) .

لقد كان واقع تطبيق النصوص أمراً ماثلاً أمام واضعى نظام صندوق النقد الدولى . فترتيباً على المادة الثامنة من هذا النظام يحظر على الدول الاعضاء اثبات أنماط معينة من السلوك الدولى النقدي كفرض قيود على المدفوعات الجارية أو اللجوء إلى ترتيبات نقدية ذات طبيعة تمييزية أو استخدام أسعار متعددة للصرف ومع ذلك ، فإن المادة الرابعة عشرة من ذات النظام تسمح لدى توافر ظروف معينة - باللجوء إلى التدابير السابقة . وترتيباً على وجود هذا الاستثناء قامت أكثر من مائة وثلاثين دولة باستخدام الاستثناء والاستمرار فيه (٩) .

وهكذا ، فإن الممارسات السابقة تثبت حقيقة صعوبة اغفال واقع تطبيق النصوص . وهذا وحده يشكل أهم التحديات التى ستواجه منظمة التجارة العالمية . إن هناك خطورة تتمثل فى امكانية أن يصبح تنفيذ

الالتزامات المتولدة عن اتفاقية ١٩٩٤ اختياريًا ^(١٠) . هذا إلى جانب أن استمرارية الاعفاءات وقابليتها للامتداد تجعل من النظام العام الواجب المريان على كل الدول وعلى كل الاعضاء ، قابلا لان ينشأ بجواره نظم خاص مواز له ، مما يفرض فى النهاية إلى تعدد النظم القانونية فى اطار منظمة التجارة العالمية . وهذا واقع لابد أن تخضع له المنظمة .

٣- الدور المؤثر للدول الاعضاء :

برغم ابرام اتفاقات جات ١٩٩٤ وتحديد أهداف لها ، ومبادئ يجب على الدول أن تلتزم بها ، وانشاء اجهزة تكفل بالادارة والإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقات ، فان دور الدول الاعضاء المؤثر لا زال قائما . فالمنظمات الدولية بوجه عام لم تحقق إلا - بقدر - ضئيل - فكرة الاستقلالية عن الدول الاعضاء . فالتبعية لهذه الدول لا زالت أمرا واضحا - ويقصد بالتبعية " أن مناط عمل المنظمة الدولية يعتمد اعتمادا كاملا على ما ترتبته الدول الاعضاء ، بحيث أن مجال العمل الذاتى أو الانفرادى لاجهزة المنظمة ذو نطاق ضيق ومحدود . ويرجع ذلك إلى أن النصوص أو الاحكام الواضحة المحددة المعالم ، القابلة للتطبيق الفورى التلقائى دون أية عقبات أو قيود بما تتضمنه من الرجوع إلى الدول الاعضاء غير متواجدة فى النظم القانونية الحالية للمنظمات الدولية " ^(١١) . ويؤيد ذلك نظرة عامة على نظام أو آلية فض المنازعات فى اطار منظمة التجارة العالمية فهذا النظام يعد الطابع الارتضائى امرا ملازما له أى لابد من توافق رضاء الدول من أجل مباشرة هذه الآلية لعملها .

بل أن هناك من الدول ما قد تحاول استنادا إلى وضعها المتميز فى العلاقات الدولية التجارية أن تقحم اعتبارات سياسية من أجل التحايل

على تنفيذ التزاماتها التجارية . ويكفى الإشارة إلى القوانين التى اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية فى مواجهة رعاية الدول اعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن اتخاذ تدابير الحكومة الأمريكية متعددة ذات طبيعة عقابية ضدهم إذا باسروا نشاطات أو اقاموا علاقات مع دول مثل كوبا وليبيا وايران .

إن مثل هذه القوانين هدفها سياسى محض كمقاومة الدول غير الديمقراطية أو التى تساعد على الارهاب . ولكن ليس بخاف أنه لا يوجد فى اتفاقية مراكش أو ملاحقتها ، ما يؤيد الالتجاء إلى مثل هذه التدابير . ومع ذلك ، فإنه لا يمكن اغفال أن اتجاها مثل الذى تتبعه الولايات المتحدة كقيل بالنظر إلى دورها المتميز فى العلاقات الدولية التجارية أن يؤثر على عمل منظمة التجارة العالمية ، وعلى النظام القانونى الذى تتكفل بإدارته .

رابعا - عناصر القوة

برغم تعدد التحديات التى ستواجه منظمة التجارة العالمية ، فإن هناك من عناصر القوة ، ما قد يمكن هذه المنظمة من مواجهة هذه التحديات أو على الأقل التخفيف من حدتها . وتكمن هذه العناصر فى مجموعة من المسائل تتصل بكل من النظام الذى تستند إليه هذه المنظمة ، والوسط الذى تتواجد فيه ، ومجال ووسائل عملها .

١- النظام :

بمقارنة اتفاق ٩٤ باتفاق ١٩٤٧ ، لابد من رصد تقدم واضح متعدد الجوانب ، فإذا كان جات ١٩٤٧ لا يخرج عن كونه مجرد ترتيبات ناجمة عن اعتماد قسم من ميثاق هافانا كان من المتوقع السير فى اعتماده

لولا معارضة الكونجرس الأمريكى وبعض الدول له ، وكانت هذه الترتيبات فى أقصى تقدير مجرد اتفاق دولى فى صورته المبسطة أو اتفاق تنفيذى تم تطبيقه بمقتضى بروتوكول مؤقت بين الدول الموقعة عليه ^(١٢) ، فإن اتفاقية مراكش وملاحقها المبرمة عام ١٩٩٤ معاهدة تتوافر لها بكل وضوح عناصر الإلزامية .

ومع هذه الإلزامية المتوافرة لاتفاق ١٩٩٤ ، فإن نطاقه القانونى قد راعى إلى حد كبير التعايش بين مسألتين : التماثل والتنوع فى التعامل مع الدول اعضاء منظمة التجارة العالمية . فالتماثل يبدو واضحا بسريان شرطى الدولة الاكثر رعاية ، والمعاملة الوطنية لرعاية الدول فى الدول الاخرى مع منح كل الدول ذات الحقوق القانونية فى اطار عضويتها للمنظمة . أما التنوع فيبدو ظاهرا باقرار الاعفاءات من تطبيق احكام الاتفاقيات متعددة الاطراف .

أن التماثل والتنوع صنوان متجاوران غير متعارضين تم بمقتضاهما كفالة أسس النجاح لعمل منظمة التجارة العالمية . إن هذا المنهج الذى يشكل عنصر قوة لاتفاق ١٩٩٤ ينزع عن المنظمة الوقوع فى أحد محظورين : التعلق بأهداف نظام يسعى إلى احداث التماثل فيما بين الدول دون مراعاة اوضاعها الفعلية ، أو قيام نظام متعددة وفقا للاوضاع المختلفة للدول . لذا أحسن واضعو الاتفاقيات صنعا بجعل التماثل فى المعاملة هو القاعدة ، واقرار الاعفاءات فى مجالات محددة مما يضمن وحدة النظام القانونى للعلاقات الدولية التجارية .

٢- الوسط :

يعد الوسط الذى ستمارس فيه منظمة التجارة العالمية مراتبا لنجاحها فى تحقيق اهدافها . فمن ناحية لم تعد هناك مواجهة أيديولوجية

بين دول تنتمى إلى نظام اشتراكى وأخرى تنتمى إلى نظام رأسمالى .
فبعد انهيار النظام الاشتراكى ، بات نظام اقتصاد السوق بما يتضمنه من
تحرر من القيود الداخلية أو الخارجية وانحسار دور الدولة المسيطر فى
العلاقات الدولية التجارية هو السائد فى معظم الدول .

ومن ناحية أخرى ، فإن المواجهة بين العالم المتقدم ، والعالم
المتخلف قد خفت أو تلاشت تقريبا حديثا . فعوامل المواجهة التى برزت
وتصاعدت انشاء نظام اقتصادى عالمى جديد تراعى فيه احتياجات دول
العالم الثالث ، قد خمدت ، وحل محلها الاتجاه نحو الحوار وليس
المواجهة . وإن هذا الحوار ، الذى لم يحقق حتى الآن أية نتائج ملموسة ،
لابد أن يشكل وسطا جديدا ، على الأقل بصدد استمرار الاعفاءات أو من
نطاق سريانها . فدول العالم الثالث بانضوائها تحت راية نظام اقتصاد
السوق ، وانتهاء أزمة الطاقة ، والمستوى المتدنى فى معدلات نموها اثر
فشل أو تعثر كثير من تجاربيها التنموية ، قد باتت تقبل ما انتهى إليه
الامر بإبرام اتفاقية مراكش وملاحظتها . أى ما ارتضته الدول المتقدمة ،
والذى لم تجد الدول المتخلفة أمامها من سبيل إلا الرضوخ . فكما أن
السلام يصنعه الاقوياء عسكريا ، فإن الاقتصاد يفرضه الاقوياء اقتصاديا .
وأياً كان تقدير مثل هذه التطورات ، فإنه مما لا شك فيه أن
الوسط الذى ستمارس فيه منظمة التجارة العالمية يعد مواتيا لاتجاز
اهدافها .

٣- المجال :

يعد مجال منظمة التجارة العالمية عنصر قوة فى أداء مهامها .
فشمولية اختصاصها لكل قطاعات التجارة الدولية ، وعالمية عضويتها
بانضواء معظم الدول إليها ، يمكنها دون شك من ادارتها للتنظيم الدولى

التجارى . فالمنظمة من خلال الاتفاقات التى ستشرف على تنفيذها ،
والاجهزة المتعددة التى ستباشر عملها عن طريقها ستعجل منها المرجعية
الدولية بالنسبة لما قد يثور من مشاكل تتعلق بالتجارة الدولية . وتبدو
أهمية هذه المرجعية . ويعزز من هذا الاساس تناوله لمسائل ترتبط
ارتباطا رئيسيا باحتياجات الدول والافراد من الناحية التجارية . لذا ، فإن
وجود اطار دولى للمعاملات الدولية التجارية لابد أن يجعل الدول تحاول
أن يتطابق سلوكها مع أسس هذا الاطار . فالممارسات خارج نطاق هذا
الاطار الشامل والعالمى ، سيعد خروجاً على ما ارضته الجماعة الدولية
، وهذا ما لن تحاول ألا ترتكبه معظم الدول .

٤- الوسائل :

لم يكتف واضعو اتفاقية مراكش وملاحظها بتحديد الاهداف ،
وبيان السياسات ، ووضع التدابير اللازمة لأداء التنظيم الدولى التجارى
لاهدافه من خلال منظمة التجارة العالمية ، بل أقاموا مجموعة من
الاجهزة التى تملك الاختصاص للنهوض بالمهام الممنوحة لها . فإذا كان
الهيكل التنظيمى للمنظمة متعددة الجوانب ، متشعب النواحي ، مثار جدل
حول فاعليته ، فانه لا يمكن اغفال حقيقة أنه قام كل جهاز بأداء مهامه ،
فإنه فى أعقاب الممارسة ، ستصبح القواعد الدولية التجارية محلاً لتعامل
مستمر ، وتكوين متعاقب ، يمكن فى النهاية من استخلاص الجوانب
الإيجابية والجوانب السلبية لفاعلية هذه القواعد .

أى أن دور الاجهزة لن يقتصر فقط على ممارسة الاختصاص ،
بل سيسهل استنتاج مدى بلوغ التنظيم الدولى التجارى لأهدافه المتوخاة
من انشاء منظمة التجارة العالمية .

يضاف إلى كل ما تقدم ، أن اسلوب التوافق فى اتخاذ العديد من

القرارات يتناسب مع طبيعة المسائل الاقتصادية التي تتطلب الوصول إلى حلول تصالحية للمسائل محل الخلاف .

ولكن تبقى المسألة المتعلقة بالدول النامية ومنها مصر تحتل موقع الاهتمام . إن هذه الدول ليس أمامها من مجال للخروج على قواعد الجات ، حتى لا تقع تحت طائلة المسؤولية الدولية وهكذا ، فيجب على هذه الدول ليس اغفال الواقع وإنما التعامل معه على النحو التالي :

١- محاولة مد نطاق الإعفاءات المقررة لها سواء بالنسبة للمدة ، أو القطاعات محل التنظيم . إن ذلك يفترض حث الدول المتقدمة على ضرورة مراعاة المشاكل المزمنة التي تقابل الدول المتخلفة . ولعل في اقرار مبدأ الإعفاء ، ما يوحي بأن هذا الإدراك كان ماثلاً أمام واضعي اتفاقية مراكش وملاحقها ، وهو ما يؤكد ممارسات جات ١٩٤٧ من التسامح والمرونة في تطبيق قواعدها على الدول النامية . بل إنه ، وكما سبق أن أشرنا ، فإن الاستثناءات المؤقتة في ظل النظام القانوني لصندوق النقد الدولي لا زالت سارية المفعول رغم مرور نصف قرن على اقرارها . وفوق كل ذلك ، فإن نصيب الدول النامية من التجارة الدولية لا يشكل ما من شأنه أن يهدد مصالح الدول المتقدمة التي جاءت اتفاقات جات ١٩٩٤ لصيانتها وتتميتها .

هذا بالإضافة إلى الالتجاء إلى الإعفاء من خلال المادة التاسعة من اتفاقية مراكش ، والذي لا تخرج عن معاملة منفردة مع كل دولة من الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن طلب الإعفاء من تطبيق نصوص الاتفاقية المذكورة .

٢- إن ما تقدم ليس إلا توجهاً دفاعياً ، قد يسنده توجه هجومى متشعب الجوانب . فمن ناحية يجب على الدول النامية إعادة النظر في سياساتها التجارية لمواجهة استحقاقات اتفاقات الجات . فالاستحقاقات

المقدر لها عدة سنوات قد أخذ يقترب ميعاد أداؤها . فهذا واقع لا يمكن التناقص عن الاستعداد له . فسواء كانت اتفاقات الجات مرغوبة أو مفروضة ، فلا بد وبقدر الامكان من الاستعداد لمتطلباتها حتى يمكن مواجهة آثار المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول في هذا الشأن ، ومن ناحية أخرى ، فلا بد أن تتكثل الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة واستنادا لمبدأ حرية التجارة الدولية . فلا يمكن سريان المبدأ على قطاعات دون أخرى . وهكذا فإنه من الضروري مطالبة الدول النامية للدول المتقدمة بسريان مبدأ حرية التجارة الدولية على العمالة . ففي هذا القطاع للدول النامية مقدرة تنافسية واضحة وملموسة . غير ذلك معناه ازدواجية المعاملة في العلاقات الدولية التجارية ، بأن يتم تطبيق سريان مبدأ حرية التجارة الدولية على البعض دون البعض الآخر ، وفي ذلك ظلم بين تأبى مبادئ الحرية والعدالة تواجهه أن المطالبة بالسريان العام لمبدأ الحرية على كل التجارة الدولية ، قد يضطر الدول المتقدمة إلى تقديم تنازلات لصالح الدول النامية فيما يتعلق بمد أجل ونطاق الدول المتقدمة إلى تقديم تنازلات لصالح الدول النامية فيما يتعلق بمد أجل ونطاق الاستثناءات المقررة لها . فإثارة ضرورة سريان مبدأ الحرية التجارية على العمالة ورفض الدول المتقدمة لذلك . سيجعلها تسمح للدول النامية كمقابل Contre Partie بالتساهل تجاهها في تطبيق اتفاقات الجات.

وأخيرا ، فإنه في عصر التكتلات التجارية سيبقى الانضواء تحت نطاق أحد صور التكامل الاقليمي من منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي ، ما يكفل للدول النامية المقدرة على المنافسة مع الدول المتقدمة . والاعفاء من تطبيق نصوص اتفاقات الجات على العلاقات فيما بينها طبقا للمادة ٢٤ من الاتفاقية العامة للتجارة للتعريفات الجمركية .

المراجع

=====

١- انظر :

Flory (Th), L.G.A.T.T. droit international et commerce mondial, L.G.D.I. Paris, 1968, p. 167 et sriu.

٢- انظر الدكتور مصطفى سلامة : الامم المتحدة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٨ .

٣- الدكتور مصطفى سلامة : المنظمات الدولية ، دار المطبوعات الجامعية ، بيروت ١٩٩١ ، ص ٤٥ .

٤- الدكتور مصطفى سلامة ، الحد من تطبيق القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ١٦٥ .

٥- Jouanucau D. le G.A.T.T, P.UF, Paris, 198, p.74

٦- الدكتور مصطفى سلامة ، المرجع السابق ، ص ٤ وما بعدها .

٧- الدكتور مصطفى سلامة ، تطور القانون الدولي العام ، دار النهضة العمومية ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ١٢٦ - ١٢٧ .

٨- انظر رسالتنا لنيل دكتوراه الدولة : الرقابة الدولية على سياسات الدول النامية ، باريس ١٩٨١ ، ص ٢٩٣ وما بعدها .

٩- انظر - لنا - الحد من تطبيق القانون الدولي العام ، المرجع السابق ص ١٨ .

١٠- المرجع السابق ص ١٧٧ وما بعدها .

١١- انظر - لنا - المنظمات الدولية ، المرجع السابق ص ٣٨-٣٩ .

١٢- Carreau, Flory, Juillard, Droit international économique, L.G.D.J, Paris, 1980, p 67-68.

العولمة بين التهويل والتهوين اطلالة قانونية

أ.و. مصطفى سلامة

عميد كلية حقوق الاسكندرية

العولمة بين التمهيل والتمهين :

اطلالة قانونية

=====

اصبح مصطلح العولمة من اكثر المصطلحات استخداما وشيوعا على المستويين الوطنى والدولى ، حيث يتم استخدامه بالتمجيد من اجل التحفيز للانطواء والخضوع لمقتضياته تارة ، وبالتنديد به من اجل التخويف والابتعاد عن نتائج تارة اخرى .

ان العولمة تعنى بايجاز ان كلا من المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية تخضع لقواعد دولية محورها انحسار دور الحكومات فى تنظيمها ، وترك المجال للحرية للعمل فى اطار المجالات السابقة دون فرض قيود تعوق او تحد من ممارسة هذه الحرية .

ففى المجال الاقتصادى فان قطاعات التجارة والمال والنقد اصبحت تخرج من نطاق القواعد والتنظيمات الوطنية ليمسرى عليها ويحكمها قواعد دولية هدفها تيسير انتقال كل ما يرتبط او يتصل بالقطاعات المذكورة من معاملات وتحركات المستندة الى تشجيع المنافسة والتبادل .

وفى المجال السياسى ، فان على الدول منح الاثمان مجموعة من الحقوق سواء كانت سياسية ومدنية اقتصادية او اجتماعية . فلا يتم منع منح الحقوق او ممارستها من خلال تشريعات وتنظيمات وطنية حيث ان مصدرها اتفاقات ومعايير دولية . نفس الحرية تمتد لتشمل اخيرا المجال الثقافى : فالمعلومات والحق فى المعرفة عبر كل وسائل الاتصال من

كوميبيوتر واقمار صناعية وشبكات الانترنت وغيرها من وسائل الاتصال امر ضرورى ، والتقييد لها غير وارد ، بل غير ممكن القيام به . فانسياب المعرفة والمعلومات وانتقال الثقافات والقيم غير خاضع ايضا لقرض القيود . وهكذا ، فانه وفقا للعولمة تدخل الدول منبوذ وغير مطلب ، والانخراط فيها حتمى ، والانكفاء عنها غير واقعى .

ومن خلال متابعة للمتاولين لمصطلح وظاهرة العولمة ، فان ثمة

توجهين رئيسيين :

التوجه الاول : ويرى انه لا مناص امام الدول من القبول ومن ثم الرضوخ لمقتضيات العولمة . فالعولمة اردنا ام لم نرد امر مطلق وحتىى فيه النفع فى نهاية المطاف للبشرية .

اما التوجه الاخر ، فانه مع تعامله مع العولمة يرى انها امرا مفروضا على الدول يجب العمل على التخلص من تداعياتها التسي تؤثر على الخيارات الوطنية ، والهوية الذاتية لكل دولة من الدول . ان التوجهين المتقدم ذكرهما ماثلان ومتداولان ، ولا يمكن اغفالهما . ولكن يلاحظ ان هذين التوجهين فى مجملهما ينظران للعولمة من خلال تحليل جزئى .

فالحقيقة وسط بين وجوب الخضوع للعولمة من ناحية ، وامكانية مواجهتها والحد من آثارها من ناحية اخرى . فالامر لا يخرج عن وجود تهويل لظاهرة العولمة لدى اصحاب التوجه الاول ، وتهوين لآثارها لدى اصحاب التوجه الاخر .

أولا - التحويل

برغم وجود مظاهر متعددة للعولمة ، فإن ثمة تهويلا فى تقويم هذا الامر . صحيح انه لا يمكن لاحد أن ينكر أو يتغافل عن أن التجارة العالمية باتت تخضع لقواعد دولية محورها الحرية بحيث لا تفرض قيود على انسياب السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية عبر الدول ، وان الجميع يتعامل فى علاقاته التجارية بدون تمييز حيث يخضع المواطنون والاجانب لذات القواعد التى تم اقرارها بمقتضى اتفاقات انشاء منظمة التجارة العالمية^(١) . وصحيح أن المعاملات الدولية النقدية باتت تخضع للحرية بمقتضى نظام صندوق النقد الدولى : فلا تقييد لانتقالها عبر الدول ، ولا تمييز بين العملات المختلفة ، ولا تدخل حكومى بصفة حكومية فى اسعار الصرف ... الخ^(٢) . وصحيح أن رؤوس الاموال والاستثمارات تتمتع هى الاخرى بحرية الحركة عبر الدول ، وحيث توجد الظروف مواتية لعملها ، وحيث تتمتع بضمانات متعددة من أجل تحفيزها على اداء دورها المنتظر^(٣) . ان هذه المظاهر المتعددة للعولمة التى تجعل النشاط الدولى محكوما بقواعد دولية ، تقضى الى ان الصفة الوطنية للنشاط مصدرا ومحلا وتنظيما لا تجد الفرصة للسريان . فالعولمة تلحق بالنشاط. وهكذا ، فالاندماج قائم بين الاسواق العالمية وفقا لقواعد ومعايير اقتصاد السوق السائد ، وحيث هناك التحويل لكل من التجارة والمال والنقد.

نفس الحقيقة تنطبق فى المجال السياسى . فحقوق الانسان هى الاخرى عالمية فى مصدرها ومحلا وتنظيمها . فالمعايير الوطنية تتوارى وتتزوى لتتطبق المعايير الدولية المعتمدة^(٤) . نفس الامر بالنسبة للمجال الثقافى حيث اصبحت المعرفة مجالا متاحا للجميع ، فلا تقييد

لانسباب المعلومات ايا كان مصدرها او متلقيها . فالعولمة تشمل كل المجالات المذكورة . ان المتمسكين بالعولمة ذهبوا فى توجههم الى الحد الذى جعلهم يعتبرون العولمة حقيقة مطلقة . ان هذه النتيجة تتطوى على تهويل كبير ومبالغ فيه فى ظل وجود الادلة التالية :

١- ان العولمة من حيث النطاق لا تشمل كل الدول وكل القطاعات :

أ (فالدول الاقل نموا او الاكثر فقرا تم اعفاؤها على سبيل المثال من الخضوع للمبادئ الواردة فى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ^(٥) .

ب) وقطاع العمالة لم يتم منحه حتى الان حرية الانتقال ، وهو قطاع هام من قطاعات التجارة الدولية .

٢- تم اقرار مجموعة من الرخص يسمح للدول بمقتضاها بحماية مصالحها الوطنية حينما تصبح مهددة : اى عدم تحقق العولمة : ولذلك فالبعد الوطنى لم يتم اسقاطه .

أ (فى المجال الاقتصادى : تقرر اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية حق الدول فى تقييد تجارتها الخارجية لدى حدوث حالات الاغراق ^(٦) او وجود ازمات تلحق بميزان مدفوعاتها ^(٧) ، وحماية منتجاتها لدى وجود ضرر خطير يلحق بالصناعة الوطنية ^(٨) الى جانب وجوب الحفاظ على الآداب العامة والنظام العام ^(٩) . هذا الى جانب اعفاءات من حرية التجارة الدولية تم اقرارها لصالح الدول النامية بالنسبة لبعض منتجاتها او لمدة سريان قواعد التجارة الدولية ^(١٠) . وفى صندوق النقد الدولى للدول اتخاذ تدابير تقييدية تستخدمها الدول بصفة شبه دائمة بغرض حماية معاملاتها النقدية الدولية ^(١١) . هذا الى جانب اسقاط بعض ديون الدول الاكثر فقرا .

ب) وفي المجال السياسي : فبرغم عالمية حقوق الانسان والزاميتها ، فانه قد تم الترخيص للدول في حالات الظروف الاستثنائية من حروب دولية ، وفتن داخلية ^(١٢) ومقاومة الارهاب من التحلل المشروع من احترام حقوق الانسان . وبالنظر لديمومة هذه الحالات ، فان سريان حقوق الانسان لا يصبح متحققا . اضافة الى ما تقدم ثمة انتهاج من جانب الدول لسياسة ازدواجية المعايير " الكيل بمكيالين " في التعامل مع حقوق الانسان ، مع عدم توقيع العقوبات على مخالفها ^(١٣) .

٣- ولا تتحقق العولمة دائما في المجال الثقافي . إذ ان وسائل الاتصال المتعددة ليست دائما متاحة ، ولا في مقدور كل فرد حيازتها ولا توجد الرغبة دائما في الحصول عليها . ففي الدول المتخلفة ، فان الحاجة للغذاء تفوق اى اهتمام بمتابعة احوال الآخرين . هذا الى وجود اتجاهات متصاعدة نحو التمسك المفرط بالثقافة والهوية الوطنية والعودة الى التراث.

٤- وتبقى حقيقة الحقائق وهى ان القول بان العولمة امر مطلق يتناقض مع منطق التاريخ . فالتاريخ حلقات متتالية من السياسات والمناهج . لا يمكن لسياسة او منهج معين ان يبقى خالدا . فهناك من العوامل والعناصر المتعددة والمتنوعة المعلومة وغير المعلومة ما من شأنها ان تؤثر على مفهوم معين او نظام محدد . ويكفى الاشارة في هذا الصدد الى انه ما ان مرت الا خمس سنوات فقط على المناداة بان العولمة تقتضى اطلاق الحرية كل الحرية لاقتصاد السوق حتى سرعان ما ظهرت توجهات جديدة بضرورة ضبط او انضباط السوق من خلال تدخل الدولة . الى جانب ظهور ما يطلق عليه الخيار او الطريق الثالث او مراعاة البعد الاجتماعى .

ان ما تقدم من ادلة يؤكد ان ثمة تهويلا في الادعاء بان العولمة اصبحت امرا مطلقا . فهي شأنها وشأن غيرها من المفاهيم قابلة للتقييد نطاقا ومضمونا . غير ذلك معناه الجمود ، وهذا امر منافي للمفاهيم الاجتماعية ولكن هل يعنى ذلك التهوين من شأن مفهوم العولمة ؟

ثانيا - التهوين

يستند التهوين من شأن العولمة الى امكانية الدول في فرض قيود على انسياب وحرية التجارة والمال والنقود والثقافة على المستوى الدولى . فالتوجه نحو فرض سياج من العزلة والانزواء داخل حدود الدولة يعد المحور الذى بمقتضاه يمكن تلافى آثار العولمة . ومع وجود مبررات متعددة لضرورة مواجهة العولمة فى ابعادها ، فان امكانية التهوين من هذه الظاهرة تكمن فيما يتوافر للدول من رخص تسمح لها اما بالتدخل بين القواعد الدولية سواء بعدم الانضمام اليها او التحفظ على بعضها ، وتفسير مضمونها وفق لفكرة المصالح والمناداة بحتمية الاستقلال والاكفاء فى مواجهة الخارج بكل مخاطره . ان التهوين من العولمة لا يمكن القبول به ايضا بالنظر الى وجود الحقائق التالية :

- ١- لا يمكن للدول فى مجموعها انكار وجود ثوابت راسخة فى العلاقات الدولية لا يمكن اسقاطها واغفالها . فالمعنى نحو العزلة الاقتصادية امر لا تستطيع اية دولة فى العالم القيام به ، لسبب بسيط ان العزلة تعنى الانقطاع الذى لا يمكن ان يضمم امام ضرورات الاعتماد المتبادل فيما بين الدول . فهل يمكن على سبيل المثال لدولة رفض الاستيراد من الخارج والمطالبة بالسماح لها بالتصدير ؟ وهل يمكن اغفال الارتباط بين اسواق المال والمصارف عبر العالم ؟ كذلك ، فانه لا توجد دولة تستطيع ان تعلن انها ضد حقوق الانسان .

فالملاحظ انه حتى الدول التى تحاول التملص من احترام هذه الحقوق تبحث عن ذرائع لتبرير هذا السلوك بوجود ظروف استثنائية مع وعددها بالاحترام العام والكامل لهذه الحقوق في فترة لاحقة . نفس الامر يسرى على الحصول على المعلومات والتكنولوجيا التى لا يمكن لدولة ان تتقاعس عن التزود بها على الاقل لحماية امنها ، وتلبية احتياجاتها . فالانكفاء والعزلة والابتعاد عن العولمة غير وارد .

٢- بالنظر الى ارتباط المسائل الاقتصادية بالمسائل السياسية ، يصبح من العسير على الدول تجزئة قبول العولمة: فلقد بات من الملاحظ ان الدول تتعامل وبالذات الغنية منها مع الدول الفقيرة وفقا لسياسة متكاملة قوامها الربط بين المبادلات الاقتصادية ومدى احترام حقوق الانسان^(١٤) . لذا ، فمحاولة بعض الدول القبول بقواعد اقتصاد السوق واغفال حقوق الانسان لا يؤدي الى سهولة تعامل الآخرين معها في المجال الاقتصادي . فالتهوين او اغفال بعض عناصر العولمة امر غير قابل للتحقق .

٣- ان ما سبق بيانه بشأن وجود ادلة لنحوض التهويل من العولمة لا يؤدي الى القول ان الرخص المقررة للدول في المجالين الاقتصادي والسياسة مطلقة وانه استنادا اليها يتم التهوين من العولمة . فللخروج على العولمة يتم وفقا لما تم اقراره بين الدول وبمقتضى قيود وضمانات محددة تخضع للرقابة الدولية^(١٥) .

٤- هناك طبقات وفئات جديدة نشأت وترعرعت مع العولمة يطلق عليها: العولميون وهم وان تمتعوا بجنسية دولة معينة فانه لا هم ولا شاغل لهم الا عالم السندات والبورصات والعملات والكمبيوتر والتوكيلات التجارية . هذه الفئات وتلك الطبقات لا يمكن التهوين من شأنها وتأثيراتها والتي ترفض وتضغط ضد محاولات تقييد وإفراغ العولمة

من مضمونها ونطاقها .

وهكذا ، فان التهويل من شأن العولمة ينصب على القول بأنها مطلقة المضمون ، شاملة النطاق ، اما التهوين فيتركز على امكانية مواجهة العولمة بتقييدها وصولا الى تفرغها من مضمونها ونطاقها . ولكن يتبقى التساؤل عن مصير العولمة : هل هى قابلة للصمود والازدهار والانتشار ؟

برغم تداخل وتشابك عوامل متعددة فى اعداد اجابة عن هذا التساؤل ، فانه يمكن الانتهاء الى تسجيل الحقائق التالية :

- ١- ان بقاء العولمة مرتبط بمراعاة مصالح اطرافها المتعددة . بمعنى ان فرض مظاهر العولمة من جانب فئة من الدول (الدول الغنية) على الدول الاخرى (الدول الفقيرة) دون مراعاة مشاكلها ومصالحها فيه نوع من التهديد لقابلية العولمة للرسوخ ومن ثم الاستمرار . فالتوازن بين المصالح امر ضرورى غير ذلك معناه بعث وتربية اتجاهات لدى الدول الفقيرة غير القادرة على التنافس ومواجهة متطلبات العولمة بان الاخيرة ظالمة لها وتقضى الى تهديد استقرار هذه الدول .
- ٢- ان العولمة لا يجب الا يقتصر اهتمامها على المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية ، بل يجب ان تشمل المجال الاجتماعى . فالبعد الاجتماعى او مراعاة الجوانب الاجتماعية امر ضرورى ، حيث يعد بمثابة صمام الامن لتلافي حدوث مظاهر متعددة لعدم الاستقرار . ان ثبات الاوضاع الاجتماعية فى الدول هو الشرط الاساسى لنمو المبادلات الدولية واستمرارها .

- ٣- ان الحرية كمبدأ يوجه العولمة ، لا يمكن ان يسقط وجوب ضبط مسارها . فالتنظيم لا يتعارض مع الحرية . وعليه ، فترك الباب مفتوحا للحرية دون اية ضوابط من جانب الحكومات يقضى الى

الاهتزاز والفوضى ولعل في تجربة دول جنوب شرق آسيا ما يؤكد ذلك . فدور الحكومات مطلوب .

٤- انه بمقدار ما تقوم به كل دولة بتدعيم مقدراتها التنافسية اقتصاديا ، وتدعيم نظامها سياسيا ، وترسيخ ثقافتها بمقدار ما تستطيع مواجهة آثار العولمة الضارة بها .

٥- واخيرا ، فان على الدول النامية وفي مواجهة العولمة ان تتسق جهودها ليس من اجل رفض العولمة ، ولكن من اجل التعايش معها بالعمل على تعظيم ايجابياتها وتحييم سلبياتها وتحسين فرص وشروط التبادل الدولي . وحتى يمكن ان تصبح الدول النامية في وضع يتيح لها قوة تفاوضية ، فان عليها الانطواء في التكتلات الاقتصادية . فالتكتل الاقتصادي ليس مجرد انتماء جغرافي او قومي (الدول العربية) بل يعد الوسيلة الفعالة لمواجهة عالم اليوم : عالم العولمة ..

...

ويلاحظ أنه منذ بداية التسعينات لم يعد لاي مراقب للعلاقات الدولية ان يغفل او يتغافل عن ظهور وبروز واستقرار مفهوم العولمة كمبرر من ناحية وكثيرة من ناحية أخرى للقبول او الخضوع لمجموعة من القواعد والمعايير الدولية التي تنظم مجالات كانت تدخل في صميم سيادة كل دولة . فمن حقوق الانسان في المجال السياسي وصولا الى اقتصاد السوق في المجال الاقتصادي وما يتضمنه ذلك من رفع للقيود وللحواجز واطلاق حرية الانتقال للأفراد والسلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية بات الجميع يتعامل عن رغبة او رهبة مع العولمة ومقتضياتها .

ولكن يبدو ان الاسابيع الاخيرة من القرن العشرين شهدت احداثا

مؤثرة ان دلت على شئ ، فانما تدخل على ان دعائم العولمة بالفعل وليس بالقول غدت تهتز بشدة مما يجعل المفهوم ذاته في محل التساؤل عن مصيره المرتقب . ويكفى للتدليل على ذلك الاشارة الى ممارستين واضحتين للكافة الاولى تتعلق بالمجال السياسى والاخرى تتعلق بالمجال الاقتصادى . ففي المجال السياسى ، فانه غنى عن البيان ان من دعائم العولمة الاساسية وجوب اقرار ومن ثم احترام حقوق الانسان باعتباره امرا يعلو على اى اعتبار اخر . وهكذا ، وخضوعا لعولمة حقوق الانسان ، فانه من اجل حماية الاكراد من اضطهاد حكومة بغداد تم انشاء منطقة امنة للحماية فى شمال العراق ^(١٦) . وبالمثل فانه فى مواجهة ما ارتكبته قوات الصرب من فظائع فى مواجهة البان كوسوفو تم شن حملة عسكرية كثيفة من حلف الاطلنطى ضد يوغسلافيا ^(١٧) . واخيرا ، فان الحماية الدولية لحقوق الانسان امتدت لتشمل شعب تيمور الشرقية فى مواجهة القوات المؤيدة لاندونيسيا . فى الحالات الثلاث المتقدم ذكرها ظهرت العولمة وتم اعمالها استنادا الى وجوب وضرورة حماية حقوق الانسان باعتبارها الدعامه السياسيه لهذه العولمة . غير ان هذه العولمة سرعان ما بدأت تهتز وتزعزع بل تترنح مؤخرا فى مواجهة الحملة العسكرية الروسية فى الشيشان . فلقد خفت بريق العولمة ، وتلاش ضجيجها ، واقتصرت على مجرد كلمات وتصريحات ودعوات بالاستكار ، حيث لم يتم اتخاذ اى تدبير او عمل فى مواجهة ما يعانى منه شعب الشيشان من جانب القوات الروسية ! فأى وجه يتبقى بعد ذلك للدعاء بانه بمقتضى العولمة لابد من حماية حقوق الانسان !

واخذت العولمة تهتز مرة اخرى فى المجال الاقتصادى : فبعد المناداة بحرية التجارة الدولية كهدف لانشاء منظمة التجارة العالمية باتفاقاتها المتعددة ، وقواعدها المعروفة اذا بالجميع يشاهد كيف انه فى

سياتل^(١٨) تضاربت المصالح بين جميع الاطراف ، وناهت حرية التجارة العالمية امام هذا الوضع: فثمة تناقض بين الدول المتقدمة والدول المختلفة ، وآخر بين الدول المتقدمة . وايضا هناك اختلاف بين الدول المستوردة والدول المصدر للسلع ، وآخر حول مسائل المشتريات الحكومية والاستثمار والسلع الزراعية والخدمات ... الخ . هذه الواجهة المختلفة للتناظر والتي شهدتها جميع شعوب الارض بالصوت والصورة افضت الى طرح تساؤل منطقي عن مدى التوافق على عولمة التجارة الدولية من اساسه .

ما معنى ما تقدم من ممارسات ؟

المعنى واضح لا ريب فيه ثمة تناقض قائم وراسخ في العلاقات الدولية لا يمكن اغفاله او اسقاطه . ويرجع هذا الموقف الى حقيقة ان ما تم من قواعد ومعايير للسلوك الدولي في اطار ما يطلق عليه العولمة ليس الا مجرد فرض نمط معين من السلوك من جانب دول معينة (الدول الغربية) على الدول الاخرى . هذه هي نقطة البداية الحقيقية للتعامل مع مفهوم العولمة . لذا ، فانه في كل مرة يكشف النقاب عن خروج على قواعد ومعايير العولمة ، فان الامر يرجع الى ان هناك خلافا في هذه القواعد وتلك المعايير . مثل هذا الخلل قابل للاحتواء يوم ان تكون هناك مراعاة لمصالح الجميع وليس لمصالح مجموعة من الدول على الدول الاخرى .

ان هناك حاجة ضرورية لان تتصوى الدول في مجموعها تحت مظلة قواعد ومعايير دولية . غير ان مثل هذا الاتصواء يرتبط باعمال وملاحظة مجموعة من الاعتبارات اهمها :

١- ان العولمة ومن خلال تعريفها لا تقتصر فقط على سرياتها على جميع الدول ، بل نفترض مقدما وقبل كل شئ مشاركة جميع الدول في

وضع قواعدها ومعاييرها فلا يمكن ان تقوم بعض الدول دور غيرها بوضع قواعد ومعايير العولمة وتطبيقها دور مشاركة من الدول الاخرى . فالتدخل من اجل حماية حقوق الانسان لا يمكن ان يبقى تحديده في يد الدول الغربية سواء بالنسبة لشروط او مضمونة ، بينما تنف الدول الاخرى في وضع المتفرج لا تملك الا القبول المطلق بذلك . لذا ، فيجب ان تتم مشاركة كل الدول في تحديد معالم حماية حقوق الانسان وضمان احترامها . ايضا ، فان مفاوضات التجارة الدولية لا بد ان تشترك في تحديدها ومحتواها كل الدول . لذا كان محزنا ان تنفرد الدول المتقدمة بمحاولة وضع بيان لمفاوضات سيائل حيث استبعدت الدول النامية من المشاركة في هذا العمل . ان ديمقراطية المفاوضات الدولية اى مشاركة جميع الدول امر لا مناصر منه من اجل كفاءة فاعلية اى مسعى لسريان قواعد معينة على العلاقات فيما بين الدول .

٢- ترتيبا على ما تقدم ، فان اى مسعى لوضع قواعد ومعايير العولمة لابد ان يراعى مصالح وتطلعات كل الاطراف . فلا يمكن ان يتم منح البان كوسوفو الحماية ، بينما يحرم منها شعب الشيشان لا لشيئ الا لاختلاف المصالح الاستراتيجية للدول المتدخلة او القادرة على التدخل (صفقة الشيشان مقابل العراق) وبالمثل ايضا لا يعقل ان يتم مطالبة الدول النامية بفتح اسواقها لكل الواردات من الدول المتقدمة بينما الدول الاخيرة تضع العقبات والعراقيل امام الفرص الضئيلة لصادرات الدول النامية اليها فالعولمة تقتضى مراعاة مصالح جميع الاطراف وتطلعاتهم ، والا استمرت في التزعزع بل التهاوى لتكريسها عدم المساواة من خلال التمييز في المعاملة

٣- بمراعاة الاعتبارين المتقدم ذكرهما ، فانه وبالذات في نطاق مسائل

التجارة الدولية ، فلا بد من العمل على مراعاة التوصل الى قدر كبير من التعايش بين مسألتين : التماثل والتنوع فى التعامل مع الدول اعضاء منظمة التجارة العالمية . فالتماثل يبدو واضحا بالنسبة لسريان المبادئ العامة التى تفضى الى تحقيق هدف حرية التجارة الدولية كمبدأ الدول الاكثر رعاية ، والمعاملة الوطنية لرعايا الدول فى الدول الاخرى . اما التنوع فيتجلى باقرار امتيازات فى تطبيق احكام اتفاقات التجارة العالمية. ان هذا مطلب مشروع وعادل لصالح الدول النامية . فهذه الدول فى حاجة الى منحها - مراعاة لظروفها الصعبة - لمعاملة تفصيلية تشمل :

أ) تنفيذ الدول المتقدمة لتعهداتها بمساعدة الدول النامية وفقا لاتفاقية مراكش لعام ١٩٩٤ .

ب) استمرار سريان الاعفاءات المقررة للدول النامية ، ومدها الى قطاعات اخرى .

ج) التخلي عن ربط التجارة مع الدول النامية بشروط تعسفية بل تعجيزية كذلك المتعلقة بالعمل والبيئة فمثل هذه الشروط معناها بوضوح القضاء على ما تتمتع به الدول النامية من مزايا نسبية او تنافسية .

د) التسهيل فى تحرير تجارة الدول النامية وفقا لسياسة التحرير المتدرج مراعاة لوضعها .

هـ) تشجيع اقامة التكتلات الاقليمية بين الدول دون اقتضاء فرض معايير متشددة كذلك المطبقة على الدول المتقدمة .

وهكذا ، فانه فى ظل الممارسات الحالية من جانب الدول الغربية تصبح العولمة قابلة للزعزعة طالما انطلقت واستندت الى اعتبارات مصلحية فقط ، وتفضى بدون اى شك الى التحلل من الغاية منها . حقيقة لا يمكن اغفال سعى كل طرف الى تحقيق مصالحه . غير ان الحفاظ

على هذه المصالح لا يمكن ان يغفل وجود مصالح للآخرين . ان الامر يقتضى التحلى بالموضوعية وبالمسئولية معا اذا كان هناك من نوايا صادقة لوجود مجتمع دولى الاستقرار منهجه والتعايش والتآلف غايته .
بغير ذلك ، فان مفهوما كالعولمة - اذا استمرت الدول على سلوكها الحالى - مرشح ليس فقط للزعزعة بل التهاوى والاندثار . فثمة خشية حقيقية للتحول من العولمة الى العزلة .

المراجع

=====

- ١- وذلك بمقتضى شرط الدولة الأكثر رعاية ، ومبدأ المعاملة الوطنية للأجانب : انظر المادتان ١ ، ٣ من اتفاق الجات .
- ٢- وهذا ما نصت عليه اجمالا المادة الاولى ، والمادة الرابعة من نظام صندوق النقد الدولي .
- ٣- انظر على سبيل المثال المبادئ العامة التى تم اعتمادها عام ١٩٩٨ بمقتضى مشروع منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية O.C.D.E. وفقا للاتفاق متعدد الاطراف حول الاستثمار A.M.I. حيث لا يستطيع طرف من اطراف هذا الاتفاق المصادرة أو التأميم المباشر أو غير المباشر لاستثمار قائم على ارضه أو يتخذ تدابير مماثلة من نفس الطبيعة إلا بتوافر الشروط التالية : أ) أن يكون ذلك بهدف المنفعة العامة ب) وبدون تمييز ج) وبمقتضى القانون د) وان يكون مقترنا بتعويض مناسب وفعال .
- ٤- بالنسبة لكل حقوق الائتمان السياسية والمدنية بالذات . انظر حول قانون حقوق الانسان : الدكتور الشافعى محمد بشير : فى مكتبة الجلاء الجديدة المنصورة ١٩٩٨ ص ٣ وما بعدها .
- ٥- المادة ١١ ، من الجات (افضليات) : المادة ١٦ من اتفاق الزراعة ، المادة من اتفاق الدعم والتدابير التعويضية من اضافة إلى القرار المعتمد من الدول لدى توقيعها على اتفاق مراكش فى ١٥ ابريل ١٩٩٤ حيث لا تلزم الدول الاقل بمنح مبادلات تجارية إلا وفقا لاحتياجاتها التنموية ، والتمويلية ، ومقدرتها الادارية والتنظيمية .
- ٦- المادة السادسة من الجات .
- ٧- المادة ١١ من الجات .

- ٨- المادة ١٩ من الجات .
- ٩- المادتان ٢٠ ، ٢١ من الجات .
- ١٠- كالمادة ١٥ من اتفاق الزراعة ، والمادة ٢٧ من اتفاق الدعم والتدابير التعويضية .
- ١١- المادة ١٤ من نظام صندوق النقد الدولي .
- ١٢- للماد ة من العهد الدولي لحقوق الانسان السياسية والمدنية والمال من الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات السياسية .
- ١٣- انظر حول ذلك : د.مصطفى سلامة : تطور القانون الدولي العلم - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٩١ ، ص ١٧٢ - ١٧٤ .
- ١٥- انظر د. مصطفى سلامة : الحد من تطبيق القانون الدولي العام : دراسة للتحلل المشروع من الالتزامات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٨١ وما بعدها .
- ١٦- وذلك من خلال التفسير الواسع للقرار ٦٨٨ الصادر عن مجلس الامن ، وحيث تقوم الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بممارسة مجموعة من العمليات العسكرية ضد العراق .
- ١٧- وهذا ما تم في ربيع عام ١٩٩٩ .
- ١٨- في نهاية نوفمبر عام ١٩٩٩ .

مؤتمر تجارب التكامل الاقتصادي في أوروبا والعالم العربي

تنظيمه

كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية
بالاشتراك مع معهد الشؤون الدولية بروما / إيطاليا

الإسكندرية

٢٢-٢٣/١٠/١٩٩٩

دراسة

حول تطور وتقييم مفاوضات المشاركة العربية - المتوسطية / الأوروبية
من منظور المصالح الاستراتيجية والاقتصادية العربية الجماعية

(إعداد)

فابوق حسنين سخلف

وزير مفوض تجارى سابق

الممثل الدائم الأسبق لمصر لدى منظمة (الجات) جنيف

المستشار الاقتصادي للأمن العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

المستشار الاقتصادي للاتحاد البرلماني العربى

المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	مقدمة..... القسم الأول: تحليل وتقييم مجالات التعاون العربى / الأوروبى
٣	الإيجابيات والسلبيات..... القسم الثانى : مسارات وتطور العلاقات الاقتصادية العربية / الأوروبية مع
١٣	مجموع الدول العربية والثنائيات والتجمعات شبه الإقليمية..... القسم الثالث: خطوط رئيسية لاستراتيجية عربية مستقبلية لإدارة التفاوض
٢١	وتشكيل العلاقات الاقتصادية العربية/الأوروبية.....

مقدمة

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي الشريك الأول في العلاقات الاقتصادية لمجموعة الدول العربية، بكافة جوانب هذه العلاقات : تجارة، عمالة، تكنولوجيا الخ. ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها الروابط التاريخية التقليدية والقرب الجغرافي والمصالح المتبادلة. وتتسم هذه العلاقات بلامح واضحة لتأثر الاقتصادات النامية بالتطورات في الاقتصادات الخارجية في الدول الصناعية المتقدمة، بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانيات الاستثثار بالمنافع، في إطار علاقات غير متكافئة تربط مجموعتين ، يفصل بين شاسع بين مستويات النمو فيها، يتم من خلالها تركيز جغرافي للتجارة الخارجية العربية مع دول الاتحاد الأوروبي تصديراً واستيراداً، وتركيز مالى لاستثمار الجزء الأكبر من عوائد الصادرات العربية من النفط والغاز في دول (الاتحاد)، وتركيز بشري لاستقطاب الأدمغة العربية والعمالة الماهرة إلى هذه الدول.

وقد شهدت العلاقات العربية - الأوروبية محاولات لتنظيم جماعى شامل من خلال الحوار العربى/الأوروبى (١٩٧٤ - ١٩٩٢)، إلا أنها تعثرت حتى الآن فى الوصول إلى النتائج المرجوة، وقد استحدثت هياكل تنظيمية أخرى لإدارة العلاقات بين الجانبين، بعضها ثنائى يتمثل فى اتفاقيات التعاون بين (الاتحاد) وبعض الدول العربية الواقعة فى جنوب البحر الأبيض المتوسط، وبعضها متعدد الأطراف ومباشر من خلال الاتفاقية الإطارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية و(الاتحاد)، والتي كان يفترض أن تنبثق عنها اتفاقيات تفصيلية لتنظيم قطاعات التعاون الرئيسية بدءاً بالتجارة (بإقامة منطقة تجارة حرة)، وهو مالم يتحقق حتى الآن، وبعضها متعدد الأطراف وغير مباشر من خلال (اتفاقية لومي) بين الاتحاد و(٨٠) دولة نامية فى أفريقيا والمحيط الهادى ومنطقة الكاريبي(ACP) والتي تضم عدداً من الدول العربية الأقل نمواً.

وبالرغم من أهمية العلاقات بين الطرفين، وحجم المنافع المتبادلة، فإن المصالح

العربية تتعرض لإجراءات يتخذها الجانب الأوروبي فى مجالات مختلفة، مثل فرض رسوم إضافية على بعض وارداته النفطية والبتروكيماوية من دول الخليج، أو تطبيق قيود على العمالة العربية المقيمة فى دول (الاتحاد) أو القادمة إليه، أو استحداث ضوابط تؤثر سلباً على النشاط المصرفى أو الاستثمارى العربىالخ.

وتجدرى الآن خطوات جديدة لإعادة تنظيم العلاقات العربية الأوروبية، وذلك مع الدول العربية المتوسطة فى إطار (إعلان وبرنامج عمل برشلونة)، إلى جانب محاولات تنشيط المفاوضات بين (الاتحاد) ودول مجلس التعاون الخليجى. ومن بين العوامل الرئيسية وراء هذه الخطوات اتفاقية (الجات ١٩٩٤)، والتنافس الأمريكى - الأوروبى فى المنطقة العربية الذى بدأت تظهر بوادره.

ولا شك أن الدول العربية تكون فى أفضل الأوضاع الملائمة لإعادة تشكيل علاقاتها الاقتصادية مع (الاتحاد الأوروبى)، إذا أدارت مفاوضاتها معه من موقع الثقل الجماعى، وهو أن تسارع ببناء مشروعها الاقتصادى القومى، الذى لم يكتمل حتى الآن، والمقصود بذلك أن يكون لديها تكتل اقتصادى عربى تكاملى، هو (السوق العربية المشتركة الموسعة)، التى تضم كافة الدول العربية، وتحتك من خلاله مركزاً تفاوضياً قوياً، ولا يكون فيه الجانب العربى مجرد الدول العربية المتوسطة (مصر، سوريا، لبنان، الأردن، تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا)، بل كافة الدول العربية، مثلما كان عليه الأمر فى آلية الحوار العربى/الأوروبى، الذى لم تكتمل مسيرته، بحيث يعكس موقفها الجماعى وزنها الاقتصادى : الموارد الطبيعية والمالية والبشرية وحجم السوق، ويجسد إمكاناتها كشريك استراتيجى وحضارى واقتصادى للاتحاد الأوروبى، يتعامل معه على أساس من الندية والفرص المتكافئة. إن من شأن هذا أيضاً أن يدعم المشروع الاقتصادى القومى العربى، والنظام الإقليمى العربى برمته.

وتشمل وثائق (إعلان وبرنامج عمل برشلونة) الصادرة فى نوفمبر ١٩٩٥، عدداً كبيراً من المحاور هى: منطقة التجارة الحرة المستهدف إقامتها عام ٢٠١٠، دعم النمو، الاستثمار، التحديث الصناعى، البيئة، الأحياء المائية، المصايد، موارد المياه، الزراعة، التنمية الريفية، البنية التحتية (وخاصة المواصلات والنقل والاتصالات والمعلومات)، الخدمات، العلوم والتكنولوجيا، الإحصاء، الطاقة، التخطيط الإقليمى، السياحة.

(القسم الأول)

تحليل وتقييم مجالات التعاون العربي/الأوروبي (الإيجابيات والسلبيات)

أولاً- العلاقات التجارية :

١- رغم أن علاقات التجارة العربية - الأوروبية تؤتي منافع كثيرة للطرفين، إلا أنه يطغى عليها عدم التكافؤ واختلال التوازن. وتدل على ذلك مؤشرات كثيرة، فالدول العربية تعتمد اعتماداً شديداً بل ومفرطاً على الاتحاد في مبادلاتها التجارية، حيث استأثر الاتحاد خلال الأعوام ١٩٩١-١٩٩٥ بنسبة ٣٢٪ في المتوسط من إجمالي صادراتها، ونسبة ٤١٪ من إجمالي وارداتها، وبذلك فإنه يحتل المركز الأول بين الشركاء التجاريين للدول العربية، تاركاً بعيداً خلفه كلا من اليابان والولايات المتحدة. وفي المقابل لم تزد حصة الدول العربية من إجمالي الصادرات والواردات الأوروبية عام ١٩٩٥ عن نسبة ٣٪. وقد انقلبت التجارة الأوروبية من فائض لصالح الدول العربية، قاربت قيمته ٤١ مليار دولار عام ١٩٨٠، إلى عجز تزايد من حوالي ٥ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى أكثر من ١٥ مليار دولار عام ١٩٩٥. ومن أهم الأسباب وراء عجز الميزان التجاري مع أوروبا، اتخاذ الاتحاد سياسة تعتمد التقليل من استهلاك البترول، الذي هو أهم السلع العربية المصدرة إليه، وكذلك اتخاذ إجراءات لتنويع مصادر الطاقة، والتقليل من الاعتماد على النفط العربي، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الدولار أمام جميع العملات الرئيسية، والتراجع المطرد في أسعار النفط. وتوضح هذه الظاهرة حساسية هيكل الصادرات العربية للسياسات التي يمكن أن يعتمد عليها الشركاء للإضرار به، ففي مقابل تنوع الصادرات الأوروبية إلى العالم العربي، تتركز الصادرات العربية إلى الاتحاد في عدد محدود جداً من السلع، على رأسها النفط والغاز الطبيعي اللذين يمثلان معاً ٨٥٪ من الصادرات العربية إلى دول الاتحاد. ويتفاقم الوضع إذا ما أضفنا إلى الميزان التجاري تجارة الخدمات، حيث تسجل موازين مدفوعات الدول العربية عجزاً

كبيراً ، علماً بأن ما يقرب من نصف عجز الدول العربية في تجارة الخدمات هو مع دول (الاتحاد) . ومع ذلك توجد بعض المؤشرات على أنه ربما يطرأ بعض التحسن في المستقبل القريب ، على الميزان التجاري للدول العربية مع الاتحاد ، نتيجة للإقبال المتزايد على الغاز الطبيعي العربي ، حيث بدأت مفاوضات حول إمكانية تزويد أوروبا بالغاز السائل من قطر ، إضافة إلى الشروع في بناء أنبوب الغاز المغربي الأوروبي .

٢ - ينتهج الاتحاد سياسات تجارية ذات أثر سلبي على الصادرات العربية إليه - ومن بين هذه السياسات :

(أ) تفرض دول (الاتحاد) (ضريبة الكربون) على النفط الخام بصورة تدريجية ، ومتفاوتة اختياريّاً ، (علماً بأنه لا يخضع لرسوم جمركية) ، وذلك بحجة حماية البيئة ، بواقع ٣ دولار على كل برميل نفط في المرحلة الأولى ، تتدرج لتصل إلى ١٠ دولارات بحلول عام ٢٠٠٠ . وترى الدول العربية المصدرة للنفط أن هذه الضريبة هي مجرد أداة للحصول على موارد ضريبية إضافية مفرطة لدول (الاتحاد) ، تلحق الضرر بالمنتجين وتثقل المستهلكين ، تحت ستار مخاوف بيئية لا تستند على يقين علمي . وبجانب ذلك فإن الذريعة الأوروبية حول انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، إذا صح الادعاء بأن له دوراً في ارتفاع حرارة الأرض، هو مشكلة عالمية لا تنهض الضريبة بمفردها كوسيلة ناجحة للحد منها في دول (الاتحاد) . وتلحق هذه الضريبة أضراراً بمكاسب الدول العربية المصدرة للنفط، باعتبار النفط عاملاً أساسياً في ماضي المنطقة العربية وحاضرها ومستقبلها، سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً ، وهو من أبرز مصادر أهمية المنطقة الحقيقية بالنسبة للعالم الخارجي ، لا سيما في ضوء عدة حقائق هامة منها : أن النفط العربي يشكل حالياً نحو ٣٠٪ من الإنتاج العالمي ، وتقتد خارطة الدول العربية فوق ٦٢٪ من احتياطي النفط الخام في العالم ، وتعتمد الإيرادات الحكومية للدول المنتجة للنفط بنحو ٧٤٪ على الإيرادات النفطية.

(ب) سياسة (الاتحاد) في الحد من نفاذ صادرات المنتجات النفطية العربية إلى أسواقه، عن طريق فرض رسوم جمركية وضرائب متزايدة على هذه المنتجات، قد تصل إلى ثلثي سعر المستهلك النهائي . فقد بلغت جملة الضرائب مؤخراً نحو (٥٧) دولاراً للبرميل ، بينما بلغ سعر المستهلك نحو (٩٦) دولاراً ، وبلغ سعر سلة خامات أويك نحو (٢٠) دولاراً للبرميل . وبهذا استمر تفاقم التمييز الضريبي الذي تترجح تحته المنتجات البترولية مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، وبما يفصم العلاقة بين ما يتقاضاه مصدر النفط، وبين ما يدفعه المستهلك النهائي في دول (الاتحاد) . أما بالنسبة للسموم الجمركية على هذه المنتجات ، فإن (الاتحاد) لا يفرض رسوماً على المنتجات المستخدمة كلقيم في صناعة البتروكيماويات . إلا أنه يفرض رسوماً قدرها ٦٪ على المنتجات الخفيفة والمتوسطة و ٣,٥٪ على زيت الغاز الذي يزيد محتواه الكيريتي عن ٢,٥٪ و ٣,٥٪ على زيت الوقود . .

ويستثنى من هذه التعرفة عدة دول منها : دول البحر المتوسط عدا ليبيا وتونس والجزائر ومصر وسوريا ، والدول التي تتمتع بنظام الأفضليات المعمم (GSP) . وقد قرر الاتحاد في ديسمبر ١٩٩٤ تغيير قواعد العمل بنظام الأفضليات المعمم، وذلك بإخضاع الواردات البترولية للاتحاد من السعودية وليبيا لتعرفة جمركية، وذلك بفرض رسوم جمركية بواقع ٥٠٪ من التعرفة اعتباراً من أبريل ١٩٩٥، ١٠٠٪ من التعرفة اعتباراً من يناير ١٩٩٦، وفرض رسوم على المنتجات البترولية الليبية بواقع ٥٠٪ من التعرفة اعتباراً من يناير ١٩٩٦، ١٠٠٪ اعتباراً من يناير ١٩٩٧ . وبعد ذلك ستقوم دول الاتحاد بتخفيض التعرفة الجمركية على وارداتها من المنتجات البترولية بشكل تدريجي، بنسب تتراوح بين ٣٠٪ - ٤٠٪ ، وسوف يتدرج تطبيق الرسوم المخفضة وفق اتفاقية الجات (جولة أوجواي) على المنتجات البترولية، بحيث تصل عام ١٩٩٩ إلى ٤,٧٪ على المنتجات الخفيفة والمتوسطة، وإلى ٣,٥٪ على زيت الغاز وزيت الوقود .

(ج) بالنسبة للمنتجات البتروكيماوية العربية المستوردة إلى (الاتحاد) ، فقد ألغى بالنسبة إليها نظام الأفضليات المعمم، الذي كان يسمح بحصص محددة

مخفضة أو معفاة، على أن تخضع لرسم جمركية تتراوح بين ٨٪، ١٠٪، ١٣٪ اعتباراً من عام ١٩٩٥، ثم تتراوح هذه النسب طبقاً لاتفاقيات الجات (جولة أوريغواي) على مدى ٥-١٠ سنوات، لتصبح ما بين ٥،٥٪، ٦،٥٪، مع إعفاء كل من الإثيلين والبروبيلين والستايرين.

(د) تتعرض منتجات دول المغرب العربي المصدرة إلى (الاتحاد) لإجراءات يفرضها، كالحصص التي تحد من استيراد منتجاتها الزراعية، وبعض مصنوعات كالمنسوجات، إضافة إلى الصعوبات المترتبة على المنافسة الشديدة من المنتجات المفضلة لكل من أسبانيا والبرتغال واليونان، وإعانات المزارعين في دول (الاتحاد) التي تؤدي إلى تخفيض أسعارهم. ويصعب على الدول المغاربية أن تعيد هيكلة اقتصاداتها لتتلاءم مع احتياجات أسواق دول الاتحاد، كأسواق رئيسية لصادراتها (٦٠٪-٧٠٪ من الصادرات). ويضاف إلى ذلك مسألة حقوق الصيد التي تعتبر حيوية، حيث أن الثروة السمكية هي أهم رافد للاقتصاد المغربي (٤٥٪ من حصيلة الصادرات)، وكذلك بالنسبة للاقتصاد الموريتاني. لاسيما بعد تدهور الأسعار العالمية للعديد الخام، مما تشتد معه حاجة البلدين للحفاظ على ثروتهما البحرية.

(هـ) تتعرض صادرات مصر ولبنان والأردن وسوريا إلى (الاتحاد)، لممارسات تقييدية أيضاً، تتمثل في حصص وأسعار المنتجات الزراعية ومعايير المواصفات وقواعد المنشأ، إضافة إلى إلغاء نظام الأفضليات المعمم، ووقف الإفادة من بعض الاتفاقيات التفضيلية، ويؤدي كل ذلك إلى الحد من الصادرات.

ثانياً - العلاقات المالية :

١ - ينطبق على العلاقات المالية العربية - الأوروبية، ما سلفت الإشارة إليه من عدم التكافؤ والاستثمار بالنافع، المترتب على تأثير اقتصادات الدول الأوروبية كدول متقدمة، على اقتصادات الدول العربية كدول نامية.

٢ - يمكن أن يقاس عدم توازن العلاقات في هذا المجال بعدة معايير أو مؤشرات، منها اتجاه الفوائض المالية بسبب مناخ الاستثمار والطاقة الاستيعابية

المحدودة في المنطقة العربية، إلى دول (الاتحاد)، التي تقوم بإعادة تدويرها واجتذابها بشتى الوسائل .

٣ - يلاحظ تركيز الاستثمارات الخارجية العربية في الدول الأوروبية (ودول صناعية أخرى)، مما يجعلها تسهم بصورة كبيرة في تنمية هذه الدول وفي رفاة مجتمعاتها، كما يجعل أنماط توظيفها وحصيلتها عوائدها، مرهونة بظروف أسواق رأس المال في تلك الدول، ويعرض ما استقطبته المصارف الأجنبية بصفة خاصة لمخاطر أخرى، منها التجميد والمصادرة لأسباب سياسية، والتقلبات المفاجئة في أسعار الأوراق المالية وأسعار الفائدة والذهب.

٤ - يمكن إلقاء الضوء على الجوانب الرئيسية للعلاقات المالية العربية - الأوروبية

وأنعكاساتها على المصالح العربية - فيما يلي :

(أ) الاستثمارات العربية في أوروبا :

جلبت الأسواق المالية الأوروبية جانباً كبيراً من الفوائض المالية العربية الباحثة عن الاستثمار، والتي اتخذت عدة صور منها : ودائع لدى البنوك الأوروبية، وشراء أصول مالية، واستثمارات مباشرة. ورغم ندرة المعلومات التي تشير إلى حركة رؤوس الأموال، إلا أن المعلومات المتوافرة تشير إلى أن حجم الاستثمارات العربية في أوروبا بلغ ذروته في نهاية عقد الثمانينات، عند تقديرات تتراوح بين ٦٢٠-٦٧٥ مليار دولار أمريكي. إلا أن الانخفاض المستمر لأسعار النفط منذ عام ١٩٨٦، مع تدنى القيمة التداولية للدولار، وتكلفة حرب الخليج الثانية، وارتفاع الحاجة التمويلية في عدد من الدول العربية المصدرة للنفط، قد قلص حجم الاستثمارات العربية في الخارج عموماً وفي أوروبا خصوصاً، وهي تقدر اليوم في أوروبا بمبلغ ٤٦٥ مليار دولار. وربما تشهد السنوات القادمة مزيداً من انخفاض حجم هذه الاستثمارات، إذا استمرت الدول الأوروبية في إشهار سلاح التجميد لأسباب سياسية كما حدث في الماضي، وكانت ضحيته أموال ملكوة لعدة دول عربية. وبالإضافة إلى الاستثمارات العربية السالف الإشارة إلى أنواعها، هناك استثمارات في صورة مشروعات مشتركة، ولكنها لا تزال محدودة،

ومن أهمها مشروع أنبوب الغاز المغاربي - الأوروبي ، والذي بدأ بأسبانيا عام ١٩٩٦ ، ثم يمتد لاحقاً إلى فرنسا وألمانيا ، ويشار في هذا الصدد أيضاً إلى مشروع الربط بين أوروبا والمغرب العربي عبر مضيق جبل طارق . وتشير الدراسات الأولية إلى أن هذا الربط يمكن أن يتم ببناء جسر طوله ٢٨ كم ويتكلفه ٨ مليار دولار ، وينفذ على عشر سنوات ، كما يمكن أن ينفذ بإقامة نفق سكة حديد ، على غرار مشروع المانش ، بطول ٣٧ كم ، بتكلفة ٥ مليار دولار.

(ب) العلاقات المصرفية :

تمكنت بعض المؤسسات المالية العربية بعد تصحيح أسعار النفط ، من إيجاد موطئ قدم لها في الأسواق المالية الأوروبية ، وساهمت في استثمار جزء غير قليل من رؤوس الأموال العربية في الخارج . إلا أنه ابتداء من أوائل عقد الثمانينات ، فرضت التطورات الأوروبية الاقتصادية والمالية ، بعض الصعوبات على المصارف العاملة في أوروبا ، بما فيها المصارف العربية - وكان من أهمها :

- إزالة القيود على العمليات المصرفية وعمليات الأسواق المالية داخل حدود الاتحاد الأوروبي .

- إزدياد حدة المنافسة بظهور نظام موسع يسمح للمؤسسات المالية غير المصرفية بتقديم جميع الخدمات المالية على مستوى عالمي .

- إصدار قواعد جديدة للاملاء المالية للمصارف من قبل (الجنة بازل) .

وتواجه المصارف العربية الآن داخل الاتحاد الأوروبي صعوبات ، تفرض عليها جهداً لتعزيز قدرتها التنافسية ، والحفاظ على وجودها في السوق في ظل المتغيرات المذكورة . ويشار في هذا الصدد إلى اتباع أساليب متشددة غير معتادة ، وتخطيط متعمد من قبل البنوك المركزية في بعض الدول الأوروبية ، تجاه بنوك عربية ذات طابع دولي ، انتهت أحياناً بتصفيتها .

(ج) التمويلات الإئتمانية والاستثمارية الأوروبية للمنطقة العربية :

تشير التقديرات الأوروبية إلى أن الحجم الإجمالي التراكمي للتمويلات

الإثائية والاستثمارية للمنطقة العربية ، المقدمة جماعياً من (الاتحاد) أوثاناً من دول أوروبية، قد بلغت عام ١٩٩٥ حوالى ٣٥ مليار دولار، وأن هناك برنامج مساعدات للسنوات القادمة فى إطار اتفاقيات التعاون والتجارة مع الدول العربية والمتوسطة الأخرى (وإعلان وبرنامج عمل برشلونة).

ويلاحظ على السياسة الأوروبية للمعون الإثائية والاستثمارات تجاه الدول

العربية ما يلى :

- لا يتجاوز نصيب إجمالى الاستثمار الأوروبى المباشر القائم فى البلاد العربية مبلغ ٣ مليار دولار.

- إن حجم الدعم المالى من الاتحاد الأوروبى، والمقدم فعلياً للدول العربية، فى إطار اتفاقيات للتعاون مع عدد من هذه الدول، يقصر عن القيام بدور فاعل فى تمويل التنمية ، ويعتبر متراضعاً إذا ما قورن بمجموع المعون الأوروبى أو المعون العام الذى تتلقاه الدول العربية ، أو المعون الأوروبى لدول شرق ووسط أوروبا.

- لا يقدم المعون الأوروبى من (الاتحاد) لمجالات حيوية غالباً فى الدول العربية، فى حين أنه يخصص لدول متوسطة أخرى (مثل إسرائيل) للبحث العلمى والتكنولوجيا ، ولتطوير صناعات متقدمة، ويعود ذلك إلى التسييس التنامى للمعونة ، وخضوعها لمدى تقدير البرلمان الأوروبى لظروف لا تقوم على معايير دقيقة ومتفق عليها (كمفهوم الديمقراطية وحقوق الانسان... الخ). وقد حصلت دول عربية غير متوسطة فى إطار اتفاقية (لومى - ٤) للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ على موافقة الاتحاد على معونات ترتبط بأربعة معايير هى : التصحيح الهيكلى ، التعاون المالى ، التعاون التجارى ، حقوق الإنسان . ووافق (الاتحاد) على أن تكون المعونة المالية للتصحيح الهيكلى، إضافة صافية إلى إجمالى المعون الأوروبى إليها.

- تشير المعلومات المتوافرة حول سياسة المعون الأوروبية، المخططة للسنوات القادمة فى إطار الاتفاقيات الجديدة ، أن معدل المساعدات المقترحة للفرد فى أوروبا الشرقية والوسطى (المتحولة) ٦,٨ وحدة نقد أوروبية حسابية، مقابل ٢,٤ وحدة للفرد فى دول البحر المتوسط . كما لوحظ أن نسبة المعون الإثائية

الذى تحصل عليه دول المغرب العربى (تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا) من الاتحاد ، لا تتجاوز ١,٥ ٪ من العون الإنمائي العام الذى يقدمه الاتحاد .

- أشارت بعض الدراسات الأوروبية ، إلى أن عدم توجيه جزء من المنافع المكتسبة من إنحياز السوق الموحدة ، إلى دول جنوب حوض البحر المتوسط ، قد يؤدى إلى تصعيد هجرة العمالة فيها إلى دول (الاتحاد) ، وأن الحفاظ على مستوى مناسب من العلاقات ، بعد إغلاق أبواب الهجرة إلى دول (الاتحاد) أمام هذه العمالة ، يقتضى فى المقابل جهداً أوروبياً أفضل فى نقل التكنولوجيا والاستثمار وتقديم المساعدات المالية ، التى تمكن هذه الدول من استيعاب العمالة الفائضة فى مشروعات مشتركة متقدمة .

- إزاء المؤشرات حول ضعف المساعدات المالية الأوروبية المتوقعة فى إطار السياسة المتوسطة الجديدة (للاتحاد) ، دعت بعض الدول الأوروبية إلى زيادة مخصصات المساعدة من معدلها الحالى البالغ ٥,٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلى ١ ٪ منه ، وتوجيه ربع الزيادة الإضافية إلى دول الساحل الجنوبى للبحر المتوسط . وقرر مؤتمر (الاتحاد) المنعقد فى مدينة كان (فرنسا) آخر يونيو ١٩٩٥ ، زيادة مقدار المساعدات الموجهة للدول المتوسطة ، لتصل إلى ٥,٤ مليار وحدة أوروبية حسابية (إيكو) خلال خمس سنوات ، مقابل ٥,٥ مليار وحدة إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية (المتحولة) . ثم قرر مجلس (الاتحاد) فيما بعد زيادة الرقم الأول إلى ٥ مليار وحدة ، مقابل ٧ مليار وحدة لدول شرق ووسط أوروبا .

- من الواضح الآن أن المبلغ المخصص نهائياً للمساعدات الأوروبية للدول المتوسطة للسنوات الخمس القادمة (وعندها ١٢ دولة - منها ٧ دول عربية) ، والذى يعادل ٦,٢ مليار دولار ، يعتبر متواضعاً للغاية بالقياس للأهداف الطموحة والمجالات المتعددة التى سوف تتناولها الاتفاقيات (تعاون اقتصادى ، تجارى ، تكنولوجياى ، علمى ، ثقافى ... الخ) .

ثالثاً - العمالة :

١ - لم يعتمد (الاتحاد) الأوروبى حتى الآن سياسة اجتماعية موحدة للتنظيم الجماعى لموضوع العمالة والهجرة ، حيث تصدر أكثر القرارات التى تخص

العمالة الأجنبية عن البلدان الأوروبية فرادى ، فى صورة إجراءات وترتيبات إدارية لاتعالج القضية بصورة جذرية . وتأتى فرنسا فى طليعة دول (الاتحاد) فى استخدام العمالة العربية ، حيث يقدر عدد العمال المهاجرين المغاربة فيها بـ ١,٥ مليون عامل .

٢ - تتراوح الاتجاهات المضادة للعمالة العربية فى دول الاتحاد الأوروبى ، بين استخدامها لتفسير الصعوبات الاقتصادية فى أوروبا (بما فى ذلك البطالة) ، أو تغذيتها للصراعات الاجتماعية والصدامات الدينية ، أو الإخلال بالأمن ، وتكون أحيانا مجرد تعبير عن كراهية الأجانب، مع التركيز على العرب والمسلمين . وهى تتجاهل جميعاً الإسهام الكبير الذى اضطلعت به العمالة المهاجرة فى تطور الصناعات فى دول الاتحاد . كما تتجاهل عشرات الآلاف من حملة الشهادات العالية، الذين قتل هجرتهم استنزافاً للأدمغة العربية ، وهدرًا لطاقتهم عريضة ثمينة ، يبعدها عن الإسهام فى تطوير بلادها ومجتمعاتها الأصلية.

٣ - بدأت دول الاتحاد الأوروبى منذ عام ١٩٧٣ فى اتباع سياسة التوقف عن استقبال عمال جدد أو تقييدها ، وأصبحت المشكلة بالنسبة إليها تتلخص فى اندماج العمالة المقيمة فى المجتمعات الأوروبية ، بعد أن تبين أنها هاجرت لتبقى ، وأنه لا توجد فرصة معقولة لحملها على العودة لأوطانها الأصلية . وفى نفس الوقت يحرص (الاتحاد) بنفس الأهمية على محاصرة الهجرة غير النظامية ، التى مازالت تتدفق بفعل وجود عوامل طرد فى الدول المصدرة (ضيق سوق العمل) ، وعوامل جذب فى دول الاتحاد (إقبال مؤسسات القطاع غير المنظم على العمالة المؤقتة الرخيصة التى يمكن الاستغناء عنها بسهولة متى دعت الظروف الاقتصادية إلى ذلك) . ولم تعد الهجرة غير النظامية قاصرة على تخلف القادمين بعد انتهاء فترة زيارتهم المخصصة لأوروبا ، بل أصبحت تأخذ أشكالاً منظمة أشد خطورة .

٤ - بالنسبة لدول المغرب العربي ودول عربية أخرى بدرجة أقل ، لم تعد الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبى ، تمثل إلا تخفيفاً هامشياً لضغوط البطالة المتنامية . ويقدر البنك الدولى نسبة العاطلين عن العمل فى الجزائر وتونس

والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة واليمن حوالى ٢٠٪ وفى مصر والمغرب حوالى ١٥٪.

٥ - أشارت بعض الدراسات إلى أن عدم توجيه جزء من المنافع المكتسبة من إنجاز توحيد سوق (الاتحاد)، إلى دول البحر المتوسط الجنوى ، قد يؤدى إلى تصعيد هجرة العمالة، وأن الحرص على الحفاظ على مستوى مناسب من العلاقات فى وجه إغلاق أبواب الهجرة إلى بلدان (الاتحاد) أمام العمالة العربية، يقتضى فى المقابل جهداً أوروبياً أفضل فى منح المساعدات والتكولوجيا، التى تمكن الدول العربية المتضررة من استيعاب العمالة الفائضة فى مشروعات مشتركة متقدمة، يشجعها التكامل العربى، سواء نتيجة لفتح الأسواق العربية والتوسع فى الإنتاج، أو نتيجة لحركة رؤوس الأموال للاستثمار فى دول العجز، وهى الدول المصدرة للخدمات للعمالة.

٦- أيا كان الأمر فإن هناك افتراضات وتوقعات قوية، بأنه حتى لو غيرت الدول الأوروبية سياساتها، وفتحت باب الهجرة المنظمة للعمالة الأجنبية من جديد، فإن عوامل كثيرة ترشح دول أوروبا الوسطى والشرقية لتكون أول المستفيدين من هذا الإجراء، لا سيما فى نطاق تزامن الاتحاد الأوروبى مع (الديمقراطيات الجديدة) فى البيت الأوروبى المشترك، فى ضوء (القابلية للاستيعاب) لمجموعات سكانية تتشابه فى سماتها العقائدية والثقافية مع بلدان الاتحاد، وتتسم بوفرة اليد العاملة. وتجدر الإشارة إلى أن مجموع سكان أوروبا الوسطى والشرقية (ألبانيا، بلغاريا، بولندا، المجر، التشيك، سلوفاكيا، رومانيا، يوغوسلافيا قبل تفككها)، حوالى ١٢٠ مليون نسمة، من ضمنهم ٨٠ مليوناً بلغوا سن العمل، أى ما يعادل ٦٦،٤٪، بينما يبلغ مجموع سكان الاتحاد ٣٤٥ مليون، من ضمنهم ٢٣٠ مليون فى سن العمل (٦٨،٧٪).

★ ————— ★

القسم الثاني

مسارات وتطور العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية مع مجموع الدول العربية والثلاثيات والتجمعات شبه الإقليمية

أولاً : الحوار العربى / الأوروبى :

١ - انطلق هذا الحوار في منتصف السبعينات ، على أساس رغبة سياسية مشتركة في إقامة علاقة خاصة ومنظمة بين دول المجموعتين ، واعتبر أيضاً آنئذ أنه محور هام من محاور الحوار بين الشمال والجنوب . وتم إقامة عدة أجهزة لتفعيل الحوار، منها اللجنة العامة المشتركة التي تجتمع على مستوى وزراء الخارجية أو السفراء، وسبع لجان عمل متخصصة في ميادين : الصناعة ، الزراعة ، البنية الأساسية ، الأساسية، التجارة، المال ، العلوم والتكنولوجيا ، الثقافة ، بالإضافة إلى مجموعة متخصصة تنبثق عن هذه اللجان، وتولى القيام بالدراسات التفصيلية للمشروعات المشتركة .

٢ - كان من أهم الأهداف الاقتصادية للحوار ، إقامة تعاون قادر على تهيئة الشروط الأساسية من أجل تنمية العالم العربى وتطويره ، وتضييق الفجوة التكنولوجية التي تفصل بين بلدان المجموعتين ، واتخاذ التدابير والخطوات الفعالة في جميع الميادين، من أجل توزيع عادل للعمل بينهما . حيث يملك الجانب الأوروبى إمكانات ضخمة في ميادين التكنولوجيا وإنتاج المعدات والخدمات ، بينما يملك الجانب العربى نصيباً وافراً من المواد الأولية والإمكانات المالية والبشرية .

٣ - وضع الطرفان بعض الضوابط لتحقيق الأهداف المرجوة من الحوار ، كان من أهمها ضرورة التركيز على المشاريع الكبرى التي لا يمكن تحقيقها عبر التعاون الثنائى . وتم تحديد الأولويات وتكوين المجموعات المتخصصة لدراساتها . واتفق الطرفان على بعض المشروعات لزيادة الإنتاج الزراعى ، وأن يتحمل الجانب الأوروبى جزءاً من

تكاليف دراسة الجدوى لكل مشروع ، واعتمدت مخصصات لتمويل دراسات جدوى بعض المشروعات، وتنظيم بعض الندوات .

٤ - قام الجانب الأوروبي بتجميد الحوار عام ١٩٧٩ ، إثر توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد وتعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية . وكانت الجماعة الأوروبية قد أحرزت نجاحاً في التخفيف من الاعتماد على البترول العربي ، في إطار خطتها للحد من استهلاك الطاقة وتحسين نظام التخزين وتنمية مصادر الطاقة البديلة . واستمر هذا التجميد سنوات ، انتهت بانعقاد المؤتمر الوزاري العربي / الأوروبي في باريس عام ١٩٨٩ ، حيث بدأت مرحلته الثانية بإعادة هيكلة أجهزته، واعتماد أهداف أقل طموحاً من أهداف المرحلة الأولى ، فاستحدثت لجنة سياسية على مستوى وزراء الخارجية ، وتم تقليص عدد لجان العمل من سبع إلى ثلاث (الاقتصادية ، التقنية ، الثقافية ، والاجتماعية) . ثم عقدت اجتماعات دبلن (يونيو ١٩٩٠) ولشبونة (أبريل ١٩٩٢) ، وتم تبني عدد من المشروعات . ولكن الحوار دخل مرحلة ثالثة ، عندما طلبت الجماعة الأوروبية عقد اللقاءات على مستوى الأمنتين بدلاً من ممثلي الدول ، مما لا يتسجم مع طبيعة الحوار وأهدافه ، وآليات اتخاذ القرار ، وقد أدى ذلك إلى دخول الحوار في مرحلة ركود ثم توقف .

٥ - ويمكن تركيز النتائج التي توصل إليها الحوار : بأنه توصل إلى بلورة عدد من الأطر الحيوية للتعاون ، كمشروع اتفاقية حماية الاستثمارات وتشجيعها ، ووثيقة الشروط العامة للعقود ، ومشروع غير مكتمل لمركز نقل التكنولوجيا . ومنذ توقف الحوار لم يتوفر بديل له ، لا من خلال قنوات التعامل الثنائي ولا من خلال التجمعات العربية شبه الإقليمية.

ثانياً : التعاون الخليجي / الأوروبي :

١ - بالرغم من أن حجم التبادل التجاري بين الجانبين يصل إلى حوالي ٣٧ مليار دولار ، إلا أن الميزان التجاري يميل لصالح الجانب الأوروبي منذ عشر سنوات . ولم تحقق المفاوضات بينهما نتائج حاسمة عبر ١١ عاماً .

٢ - عقدت اتفاقية مبادئ إطارية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، للتعاون الاقتصادي والتجاري عام ١٩٨٨، تمهيداً لاتفاقيات مفصلة أخرى لاحقة، من أجل تطوير وتنظيم سبل التعاون في قطاعات التجارة والطاقة والصناعة والزراعة، وإقامة (منطقة تجارة حرة) ومشروعات مشتركة في مجالات نقل التكنولوجيا والتدريب. وتنص الاتفاقية الإطارية (أو اتفاقية المرحلة الأولى) أيضاً على التطبيق المتبادل لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية. غير أن هذه الاتفاقيات القطاعية المشار إليها سلفاً، لم يتم التوصل إلى أى منها حتى الآن.

٣ - اتسمت جولات المفاوضات التجارية بين الطرفين (الأوروبي والخليجي) بالعمومية لبعض الوقت، مما دعا دول مجلس التعاون الخليجي إلى تغيير طريقة التفاوض، بالتركيز على المجالات ذات الأولوية كل على حدة، وتخصيص جولة تفاوضية لكل منها، وبالطبع كان قطاع الطاقة في مقدمة اهتمامات مجلس التعاون لاعتباره يمثل نحو ٩٠٪ من صادراته للاتحاد الأوروبي، وعلى أساس أن ينصب البحث على إيجاد حل متوازن لمعادلة: تتمثل فيها مصلحة الجانب الأوروبي في استمرار الإمدادات المنتظمة من خامات الطاقة الخليجية، ومصلحة مجلس التعاون في نفاذ صادرات النفط ومنتجاته والبتروكيماويات الخليجية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي دون قيود. وكانت دول الخليج تسعى بصفة خاصة إلى تضمين اتفاقية مع الاتحاد، التزاماً بعدم خضوع هذه المنتجات لضرائب جمركية أو إجراءات أخرى ذات أثر مماثل، بالإضافة إلى تعريف جمركي دقيق للمنتجات البترولية المكررة، وأحكام تعالج الفترة الانتقالية، للتحويل من ترتيبات نظام الأفضليات المعمم إلى ترتيبات (منطقة التجارة الحرة)، مع التأكيد من أن الامتيازات أو السقوف لن تقل عما هو متاح حالياً للدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، وإيجاد نص يعالج الحواجز التجارية غير الجمركية (ذات الطبيعة الإرادية أو الفنية أو الإدارية)، وكذلك موضوع عدم التمييز، للتأكد من أن تلك الحواجز أو السياسات الأوروبية المماثلة (كسياسة الطاقة أو البيئة) لن تؤثر سلباً في مكاسب دول مجلس التعاون.

٤ - هناك عدة عوامل أعاققت تقدم المفاوضات بين الجانبين حتى الآن. نحو إقامة (منطقة تجارة حرة)؛ ومن أهم هذه العوامل:

(أ) قرار الاتحاد استبعاد المنتجات البتروكيمياوية من تبادل الإعفاءات بين الجانبين، بحجة أنها منتجات حساسة، ووجود اختلافات عديدة بين الجانبين، بشأن تحديد سلع ومستوى وفترات الحماية الجمركية، التي تطبقها كل من الدول الخليجية والأوروبية.

(ب) فرض ضرائب متزايدة على المنتجات البتروولية ، قد تصل إلى ثلثي سعر المستهلك النهائي .

(ج) الاتجاه إلى فرض ضريبة الكربون كنسبة على كل برميل نفط حماية للبيئة، وإن كان لم يتخذ قرار نهائي جماعى ملزم حتى الآن ، وترك الأمر مؤقتاً لكل دولة على حدة فى تطبيق هذه الضريبة .

(د) عدم توصل دول مجلس التعاون الخليجى حتى الآن إلى اتفاق بشأن توحيد التعرفة الجمركية ، أى الانتقال إلى مرحلة الإتحاد الجمركى، مما يعوق التفاوض على خفض الجماعى المتبادل المتدرج للرسوم الجمركية انتبهاً بالغائها كلية.

٥ - عقد اجتماع ثلاثى وزارى بين الجانبين فى غرناطة فى يوليو ١٩٩٥، واجتماع خبراء فى الرياض فى نوفمبر ١٩٩٥، ولم يتم التوصل فيه إلى نتائج هامة ، وعقد اجتماع لوزراء خارجية الجانبين فى أبريل ١٩٩٦ فى لوكسمبورج. وقد جرى تقييم شامل لواقع ومستقبل العلاقات الخليجية / الأوروبية، فى اجتماع مشترك عقد فى نوفمبر، أكتوبر ١٩٩٦ لوزراء الخارجية والمالية والنفط لدول مجلس التعاون الخليجى، تم فيه التركيز على ضرورة إحداث تحول فى العلاقات الخليجية الأوروبية، من خلال الدخول فى شراكة اقتصادية شاملة ، تغطى كافة الجوانب ، من طاقة وتجارة واستثمار وتدريب وتكنولوجيا ... الخ ، فى إطار من التكافؤ والمصالح المتوازنة.

ثالثاً - خصوصية التعاون المغربى / الأوروبى :

١ - ترتبط ثلاث من دول المغرب العربى (تونس ، الجزائر ، المغرب) باتفاقيات ثنائية

للتعاون مع الاتحاد الأوروبي ، منذ منتصف السبعينات ، تحصل بمقتضاها على إعفاءات جمركية وحرية دخول محددة بحصص لبعض منتجاتها الزراعية ومنتجاتها والمصنعة (مثل النسيج والسردين) . وقد تعرضت الدول المغاربية لإجراءات تقييدية ضارة بصادراتها إلى الاتحاد الأوروبي، مع تقدم خطوات توحيد أسواقه، تهدف إلى استثناء أو تحديد حصص لمنتجات زراعية أو صناعية معينة ذات أهمية قصوى لاقتصاداتها التصديرية ، بجانب معاناة هذه الدول من المنافسة فى (الاتحاد) من الأسعار الزراعية المدعومة ومنتجات أسبانيا والبرتغال واليونان الأعضاء فى الاتحاد، إضافة إلى تأثيرها بسياسات العمالة فى دول الاتحاد .

٢ - فى مواجهة هذه التطورات كان أمام دول المغرب العربى أحد خيارين : إما أن تحاول كل دولة على حدة أن تعيد هيكلة اقتصاداتها، لتتوافق مع المتطلبات الجديدة لدول الاتحاد الأوروبي ، أو أن تتعامل معه كطرف مغارىبى واحد مما يعزز مركزها التفاوضى مع الاتحاد . وفى مسعى أوروبى يؤيد الخيار الأول ، تبنى المجلس الأوروبى فى يوليو ١٩٩٢ خطة لتحديث الإنتاج الزراعى وتنويعه فى دول المغرب العربى الثلاث، الأطراف فى اتفاقيات التعاون مع الاتحاد، وأكد المجلس على دعمه للنمو المتناسق والمنظم للمنطقة المغاربية ، مما ييسر عملية اندماجها الاقتصادى ، ويمكنها من إقامة سوق حقيقية للعرض والطلب، ويساعدها على تحديث الأساليب الاقتصادية . ولا يخفى ما يواجهه هذا الحل من صعوبات، تعود لطبيعة الاقتصادات المغاربية ، مما يجعل من المتعذر على كل دولة على حدة أن تعيد هيكلة اقتصادها ليتلاءم مع احتياجات أسواق دول (الاتحاد) ، والتعامل معه بشكل منفرد ، إضافة إلى ضعف كل دولة على حدة للتعامل مع الاتحاد، والحصول على شروط ومعدلات قابلة للإستمرار.

٣ - جاء قيام اتحاد المغرب العربى عام ١٩٩٢ ، الذى يضم دول أفريقيا العربية الخمس (ليبيا، وتونس ، والجزائر، المغرب ، موريتانيا)، محاولة لترجيح الخيار الثانى الجماعى، للتوصل إلى نتائج اقتصادية أفضل فى التعامل مع الاتحاد ، ونقشها مع التطورات الدولية فى الاتجاه نحو إقامة الكتكتلات الاقتصادية الكبيرة، إلا أن دول

المغرب لم تتمكن من تحويل هذا (الاتحاد) إلى حقيقة اقتصادية إقليمية فاعلة، سواء على صعيد التكامل الحقيقي فيما بينها، أو على صعيد التعامل مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى ما طرأ من تعقيدات سياسية أضعفت من إمكانية انطلاقه، وبذلك لم يتمكن من الجلوس على مائدة واحدة - كمجموعة - في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي. وفي النهاية كانت الغلبة للإطار الثنائي، حيث تفاوض الاتحاد الأوروبي مع كل دولة مغربية على حدة، في نطاق سياسته المغاربية والمتوسطة، وتم بالفعل عقد اتفاقيات تعاون وإقامة (منطقة تجارة حرة)، مع كل من تونس والمغرب تحل محل الاتفاقيتين السابقتين، ولا تزال المفاوضات جارية مع الجزائر لعقد اتفاقية مماثلة. ولا تزال الجماهيرية الليبية خارج نطاق هذه المفاوضات.

رابعاً : التعاون الأوروبي مع الدول العربية المتوسطة :

١ - كانت للاتحاد عبر مراحل المختلفة سياسات تجاه دول حوض البحر الأبيض المتوسط، بشماله وجنوبه. ومنذ بداية عقد التسعينات تبلورت هذه السياسات في إطار استراتيجي موسع جديد، يتمثل في إيجاد مجال أوروبي متوسطي للأمن والتعاون والسلام، يرتبط بشكل خاص بأوروبا، يشمل انفتاحاً شاملاً على دول البحر المتوسط باعتبار كل منهما عمقاً استراتيجياً للآخر، ويرتكز على إقامة منطقة تبادل حر معها، وتقديم العون المالي ودعم التنمية، وتوثيق علاقات التعاون الفني والتكنولوجي والثقافي والتدريب المهني.

٢ - لم ينتظر الاتحاد مقررات مؤتمر برشلونة (نوفمبر ١٩٩٥)، وبدأ تحركاً مبكراً عام ١٩٩٤ على المحاور الثنائية، لعقد اتفاقيات مع (١٢) دولة متوسطة لإقامة مناطق للتجارة الحرة قبل عام ٢٠١٠، بجانب المجالات الأخرى للتعاون، وهذه الدول هي : الدول عربية، إضافة إلى تركيا وإسرائيل ومالطة وقبرص. إضافة إلى فلسطين التي يقدم الاتحاد دعماً مالياً لها في إطار البرنامج الدولي للتنمية فيها. وقد تم التوصل بالفعل إلى اتفاقيات تعاون ومشاركة أوروبية/ متوسطة ثنائية، مع كل من تونس والمغرب وإسرائيل. وتجري مشاورات أو جولات تفاوضية حالياً مع الدول الأخرى. ويهدف المشروع الأوروبي المعلن من خلال هذه الاتفاقيات، والذي

تضمنه فيما بعد (إعلان وبرنامج عمل برشلونة) ، إلى مساعدة دول جنوب المتوسط مالياً وتكنولوجياً وفنياً وتجارياً لتأهيل اقتصاداتها ، لخوض غمار المنافسة فى أسواقه وعلى النطاق العالمى ، ولتمكينها من السيطرة على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى يطرحها الاندماج فى المحيط الأوروبى / المتوسطى ، وإقامة منطقة تجارة حرة أوروبية / متوسطة فى نهاية المطاف .

٣ - شهد عام ١٩٩٦، ١٩٩٧ استمرار المفاوضات والمشاورات ، بين الاتحاد الأوروبى والدول العربية المستهدف عقد اتفاقيات معها ، لإقامة (مناطق تجارة حرة) ، على مراحل متدرجة ذات فترات فظية تتراوح بين ١٠-١٢ سنة ، مصحوبة بترتيبات للمعزنى المالى والفنى والإمئائى ، وأجراءء لتنمية الاستثمار ، ولتنظيم حركة القوى العاملة للحد من هجرة العمالة العربية إلى أوروبا وتحقيق حركة عكسية لها ، ترتكز على زيادة فرص العمل ، كنتيجة لتوسيع الاستثمارات وإقامة مشروعات كبرى . ومن المعلوم أن سلسلة هذه الاتفاقيات ، تمثل الركيزة الأساسية للسياسة الاقتصادية المتوسطة للاتحاد الأوروبى .

٤ - يبلغ عدد الدول المتوسطة المستهدفة ضمن هذه السياسة اثنا عشر دولة ، منها (٨) دول عربية هى : تونس ، المغرب ، الجزائر ، سوريا ، مصر ، الأردن ، لبنان ، ليبيا وقد تم بالفعل توقيع اتفاقيات مع كل من تونس والمغرب . وتجري مفاوضات متقدمة أو مشاورات قهيدية مع الدول الستة الأخرى . ويبدو أن هناك تفاهم من حيث المبدأ على بحث إضافة الجماهيرية الليبية إلى ترتيبات التعاون المذكورة ، فى مرحلة لاحقة فى المستقبل ، على أن يبدأ ذلك بمشاركتها فى الاجتماعات القادمة لتنظيمات (برشلونة) للتعاون المتوسطى / الأوروبى .

٥ - من الجدير بالملاحظة أن الاتحاد الأوروبى قد أكد فى أكثر من مناسبة ، على عدم ممانعته بل واهتمامه بقيام تكتل اقتصادى عربى !! وجاء أوضع موقف معلى فى هذا الشأن ، فى الكلمة التى ألقاها السيد/ جاك سانتير رئيس المفوضية الأوروبية ، فى ملتقى عقد فى غرفة التجارة العربية البريطانية فى أكتوبر ١٩٩٥ . وقد تضمنت كلمته ثلاث مبادئ أوروبية هامة حول هذا الموضوع هى كما يلى :

(أ) تأييده (الاتحاد) لتكوين كتكتل اقتصادى عربى جدى، على نمط الاتحاد الأوروبى وآسيان ونافتا، وأنه يجب على العرب الخروج من الحالة الراهنة إلى طريق التكتل .

(ب) أن هذا التكتل هو حاجة أوروبية وليس حاجة عربية فحسب ، ويحقق مصالح الجانبين .

(ج) أن تعامل الاتحاد الأوروبى بصورة ثنائية مع كل دولة عربية على حدة ، ليس هو الأسلوب السليم أو المثالى لتحقيق المصالح الأساسية للجانبين، ولكنه هو المتاح حالياً.

ويمكن القول أن مصلحة الجانب الأوروبى فى اتخاذ مثل هذا الموقف، تتمثل فى عدة عوامل من بينها : توسيع السوق العربية الموحدة أمام المنتجات الأوروبية ، وإقامة استثمارات أوروبية فيها تركز على حجم هذا السوق (المقترح) الكبير المفتوح بلا قيود ، وإيجاد فرص عمل جديدة فى مشروعات عربية أو مشتركة كبرى تقتص العمالة العربية والمغاربية وتشجع على عودتها من دول (الاتحاد) وإيقاف هجرتها ، والتنافس مع المخططات الأمريكية الماثلة فى المنطقة، والتى تتعارض مع التكتل الاقتصادى العربى ولا تشجعه بل وربما أنها أيضاً تقاومه ، وتحاول إبداله بالمشروع الإقليمى الشرق أوسطى .

★ ————— ★

القسم الثالث

خطوط رئيسية لاستراتيجية عربية مستقبلية لإدارة التفاوض وتشكيل العلاقات الاقتصادية العربية / الأوروبية

أولاً - المنطلقات والآليات الملائمة محورياً لإدارة التفاوض مع الاتحاد الأوروبي:

- ١ - من الواضح أنه لا مجال لبحث التطوير المتوازن والمتكافئ بين الجانبين العربى والأوروبى ، مالم يكن هناك أصلاً جانب عربى واحد ، يتخذ صورة تكتل اقتصادى ، متماسك يحدد المصالح العربية ، ويتخذ على أساسها مواقف مشتركة ، ويصمم سياسات جماعية ، يتم التعامل من خلالها مع الطرف الأوروبى أو أى دول أو تجمعات اقتصادية إقليمية أو دولية أخرى .
- ٢ - لاتضمن الدول العربية ، تحت الظروف الراهنة السلبية للعلاقات العربية ، وضعف العمل الاقتصادى العربى المشترك ، أن تحقق فى المفاوضات المنفردة وإبرام الاتفاقيات الثنائية مع الاتحاد الأوروبى ، المحافظة على مصالحها ، وملاحقة التطورات والمتغيرات المتسارعة فى العلاقات معه وفى منطقة البحر المتوسط .
- ٣ - يعتبر الحوار العربى / الأوروبى فى حالة تجمد فعلى ، وإن لم يقرر الطرفان فى أى وقت بصورة رسمية ، تجميده أو إنهائه ، علماً بأنه كان يمثل الإطار التنظيمى الوحيد ، الذى كان يمكن من خلاله بحث وتنسيق سياسات جماعية عربية / أوروبية منسقة لتطوير التعاون ، بدلاً من السياسات القطرية المنفردة ، أو التحرك العربى بردود الأفعال لخطوات الاتحاد .
- ٤ - يظل الطريق الأمثل والفعال للدفاع عن المصالح العربية وتعظيمها على ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية ، وفى المفاوضات والتعاملات مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى ، ومنها الاتحاد الأوروبى هو إقامة التكتل الاقتصادى العربى .

٥ - إلى أن يتحقق قيام كيان اقتصادى عربى جماعى ، فإنه يمكن النظر فى البدائل المرحلية الأخرى والأقل مرتبة - وهى كما يلي:

(أ) إقامة إطار تنسيقى عربى للإعداد لحد أدنى من السياسات الاقتصادية العربية المشتركة تجاه الاتحاد الأوروبى والتكتلات الأخرى ، وكذلك المخططات الإقليمية (الشرق أوسطية) على السواء . ويعتبر ذلك إحياء لآلية التنسيق العربية السابقة فى الحوار العربى / الأوروبى .

(ب) تنشيط الحوار العربى / الأوروبى على مستويات مختلفة ، تبدأ بمستوى الخبراء أو السفراء ، وتنتهى بمستوى وزراء الخارجية ، تعاونهم أمانة فنية مشتركة . وتجدر الإشارة هنا إلى أن مثل هذه الخطوة ، يمكن النظر إليها باعتبارها أحد أعمال التوازن الاستراتيجى مع تيار أو محور التعاون الإقليمى الآخر (الشرق أوسطى) المطروح على الدول العربية ، والذي يعتبر منافساً للاستراتيجية المتوسطة للاتحاد الأوروبى ، وقد يكون متصادماً معها أيضاً فى المستقبل .

(ج) الإسراع بإقامة أجهزة وقنوات عربية / أوروبية للقطاع الخاص ، لدعم التعاون على مستوى السوق، ولكى تكون موازية أو بديلة لأجهزة القطاع الخاص التى أقيمت أو ستقام فى نطاق (مؤتمرات التعاون الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا) ، ولتخفف من أثر ودور هذه التنظيمات الأخيرة .

ثانياً - أهمية بلورة المصالح الاقتصادية العربية فى إطار المشاركة العربية / الأوروبية تطبيقاً لبيان وبرنامج عمل برشلونة : المبادئ والثوابت - والإطار الاستراتيجى :

لاشك أن مفهوم المشاركة العربية / الأوروبية فى إطار تطبيق ترتيبات (برشلونة) ، ينفى أن يعكس ويجسد بصدق، المعانى المتداخلة التى تنطوى عليها كلمة (المشاركة) وهى :

النفع المتبادل ، والتضامن، والتكامل ، والتكافؤ، والاعتماد المتبادل ، والمصير الحضارى المشترك . وهذه المعانى لاختلاف عليها بين الجانبين.

وإذا كان الجانب الأوروبي ، يتوافر لديه تماماً وضوح الرؤية ، حول غاياته وأهدافه ووسائله في نطاق هذا التعاون ، فإن الجانب العربي ، مطالب بأن يتوصل إلى نفس هذا الرضوح ، لكي يمكنه إدارة هذا التعاون من جانبه وزاويته ، والإفادة منه بصورة عادلة وموضوعية.

ويتطلب ذلك أن يتوصل الجانب العربي إلى عدد من المبادئ العامة والثوابت الأساسية العربية ، التي يتعين الالتزام بها أو على الأقل مراعاتها ، في التعامل العربي مع كل أو أهم عناصر البعد الاقتصادي لهذه المشاركة ، مع الأخذ في الحسبان الكامل الأهداف والتغييرات التي ترد عليه ، وذلك من منطلق الرؤية العربية للمصالح القومية والقطرية في المشاركة ، وكيفية الربط بين الأهداف والتغييرات والمصالح ، لتحقيق الاستفادة القصوى منها ، وتطبيقه الحال في إطار النفع المتبادل لكافة الأطراف .

١- استعراض عام لمبادئ وثوابت وأبعاد التعاون من المنظور العربي :

تحدد تلك المبادئ والثوابت في ضوء الروابط والمواثيق العربية ، ومسارات وخلفيات وانجازات العمل العربي بوجه عام ، وعلى الصعيد الاقتصادي بوجه خاص ، ومتطلبات تطوير ودفع هذا التعاون لصالح الطرفين ، إلى جانب وثائق (إعلان وبرنامج عمل برشلونة - نوفمبر ١٩٩٥) ، والنتائج التي أسفر عنها مؤتمر القمة العربي المنعقد بالقاهرة في يونيو ١٩٩٦ .

ويمكن تركيز أهم هذه المبادئ والثوابت والأبعاد فيما يلي :

(أ) ضرورة التعامل مع الجانب الأوروبي / المتوسطي ، من موقف عربي موحد أو منسق ، لاكتساب مزايا الثقل الجماعي للمصالح العربية ، ودعم المركز التفاوضي العربي . ولا بد أن يتطور ذلك مستقبلاً إلى التعامل من موقع تكتل اقتصادي عربي واحد ، تكون نواته مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) ، الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والذي أقرته القمة العربية الأخيرة ، ووجهت إلى الإسراع في إقامته . علماً بأن هناك مؤشرات للترامن التقريبي بين هذا المشروع والمنطقة الأوروبية / المتوسطية الماثلة ، من حيث المدى الزمني (١٠-١٢ سنة) .

(ب) يلاحظ أن وثائق (إعلان وبرنامج عمل برشلونة) ، تؤكد على قبول خصوصيات واستيعاب كيانات التجمعات شبه الإقليمية ، التي تضم دولا تربطها وشائج ومصالح وسمات خاصة ، وذلك فى إطار التعاون الإقليمى الأوروبى / المتوسطى الأشمل. وهذه مسألة إيجابية، أكد عليها أيضاً المفوض الأوروبى العام المسيوجاك سانتير، فى أكثر من مناسبة، من بينها الخطاب الذى ألقاه فى الغرفة التجارية العربية / البريطانية فى خريف عام ١٩٩٥. وهذه الناحية حيوية للغاية ، لأنها تفتح باب الشراكة أمام الطرف العربى ، للدخول إليها كمجموعة ، سواء فى مراحلها الانتقالية ، أو بعد اكتمال مخططاتها النهائية ، وفى مختلف مجالاتها . وهذا يعنى أيضاً الحفاظ على الكيان والهوية والمصالح المتميزة للمجموعة العربية فى إطار الشراكة، وعدم تعويضها للمخاطر أو للتحدى ، مثلما هو وارد على ساحة التعاون الشرق الأوسطى . وهناك إمكانية لتطوير الحوار العربى / الأوروبى فى هذا الاتجاه، واستثمار ما تحقق من نتائج محدودة سابقة . وفى هذا الاتجاه أيضاً يمكن للجانب العربى بحث فكرة أن تضم الشراكة كافة الدول العربية (أى بما فى ذلك الدول غير المتوسطية منها) ، مثلما هى تضم دول الاتحاد الأوروبى غير المتوسطية .

(ج) ينبغى الحذر من احتمالات الهيمنة الاقتصادية للطرف الأقوى فى المشاركة الأوروبية / المتوسطية ، وهو الاتحاد الأوروبى . وقد أشارت (مواثيق برشلونة) إلى دعم التنمية ، والعمل على ردم فجواتها ومراعاة ظروف الشركاء الأقل نمواً . وقد جاء الإعلان عن العرن الموعود به من الاتحاد الأوروبى لهؤلاء الشركاء انعكاساً لذلك . ومن الضرورى أن تنعكس حقيقة فجوات التنمية بين أطراف الشمال والجنوب فى المشاركة ، على كافة ترتيبات التعاون الأخرى، وعلى رأسها منطقة التجارة الحرة الأوروبية / المتوسطية. لكى تحبى تعبيراً صادقاً وعملياً عن واقع التعاون ، وعدم إعاقته أو إبطائه، ولكى تكون المشاركة قوة دافعة ومعالجة للنمو فى الدول الأطراف النامية والأقل نمواً ، إلى جانب تحقيق منافع ملموسة لكافة الأطراف على السواء . علماً بأن هذا المبدأ مقرر ومستقر فى المحافل الدولية، مثل المجات / المنظمة العالمية للتجارة والبنك والصندوق الدوليين ، وهيئة الأمم المتحدة .

(د) ضرورة التنسيق بين الدول العربية والأطراف المتوسطية (غير دول الاتحاد الأوروبي) ، في مجالات مشتركة محددة، تصون مصالحها تجاه الطرف الأوروبي ، مثل قواعد المنشأ والتبادل التجارى والمشروعات الاستثمارية المشتركة ونقل التكنولوجيا ومشروعات البنية الأساسية الإقليمية . . الخ.

(هـ) يشمل البعد الاقتصادى، للتعاون العربى / الأوروبى (فى إطار إعلان برنامج عمل برشلونة) ، عدد كبيراً من المحاور الحيوية، من أهمها منطقة التجارة الحرة (أو التبادل الحر) المستهدف إقامتها عام ٢٠١٠ ، ودعم النمو ، والاستثمار، والتحديث الصناعى ، والسياحة، والأحياء المائية، المصائد، وموارد المياه ، والزراعة ، والتنمية الريفية ، والبنية التحتية (وخاصة المواصلات النقل والاتصالات والمعلومات) والخدمات ، والعلوم التكنولوجية والاحصاء ، والطاقة ، والتخطيط الإقليمى ، والساحية.

٢ - الإطار الاستراتيجى للتعاون الاقتصادى من المنظور العربى :

(أ) في مجال التجارة :

مراعاة عدم التكافؤ بين دول الاتحاد الأوروبى والأطراف العربية المتوسطية، عند تصميم المشروع الموحد المتكامل لمنطقة التجارة الحرة الأوروبية / المتوسطية، وفى وضع الاتفاقيات الثنائية المرحلية المتبقية مع دول عربية متوسطية فى هذا الاتجاه، فيما يتعلق بدعم القدرات التنافسية (الإنتاجية والتسويقية) . ويجب أن ينعكس ذلك على قواعد السياسات التجارية (مراحل تحرير التجارة) . والقواعد الفنية المنظمة للتجارة (المواصفات ، والمنشأ . . الخ) والمعونة الفنية المتعلقة بالتجارة (خاصة فى مجال التسويق وبناء المؤسسات وخدمات المعلومات . . الخ) . ويلاحظ فى هذا الصدد أهمية توحيد قواعد التعامل لمجموعة الدول العربية المتوسطية مع الجانب الأوروبى فى هذه المجالات، وتطوير أساليب الإعداد للتصدير وتنمية التسويق، وتمكين التجارة المتبادلة من القيام بدور (محرك النمو) وحافز الاستثمار، والعمل فى مرحلة لاحقة على دمج الاتفاقيات الثنائية لمناطق التجارة الحرة فى اتفاقية واحدة ، يتلوها التحول إلى اتفاقية جماعية لمنطقة تجارة حرة عربية/ أوروبية، شريطة أن يسبق ذلك إقامة تكتل اقتصادى عربى ، والتفاوض من خلاله مع الجانب الأوروبى كمجموعة واحدة .

(ب) في مجال الصناعة :

رفع كفاءة الصناعة وزيادة قدرتها التنافسية في الدول العربية المتوسطة ، من خلال اتفاقيات محددة لمشروعات التعاون الفني القطاعية ، تشمل الجوانب التقنية والتنظيم والإدارة والتدريب ، بحيث تنعكس مباشرة على تحسين الإنتاجية ، في المجالات ذات الميزة النسبية العربية ، وتحديد مجالات الاستثمار الصناعي والتصنيع ذات الأولوية ، وتعميق مساحات وفرص التكامل ، سواء مع الصناعة الأوروبية ، أو فيما بين الصناعات في الدول المتوسطة (داخلها وفيما بينها) ، لإيجاد تنسيق وترابط عضوي فيها ، ويكون قابلاً للاستمرار والنمو والانعكاس على السوق . مع إيلاء اهتمام خاص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ولاسيما المغذية للصناعات الكبرى .

(ج) في مجال الزراعة :

تحديث الزراعة في كافة تقنياتها ومتطلباتها ومراحلها ، مع التركيز على دعم الأمن الغذائي المحلي والإقليمي ، في إطار من الاعتماد المتبادل ، وتحسين إمكانيات التجهيز والتعبئة والتخزين ، والتسويق ، وتيسير أوضاع وإمكانيات وصول المنتجات الزراعية المتوسطة للأسواق الأوروبية وجذب المستهلك الأوروبي ، ودعم التنمية الريفية .

(د) الخدمات والبنية التحتية :

التركيز على ربط الدول الأطراف بشبكات وخطوط النقل والمواصلات والاتصالات ، ودعم أنظمة الشبكات والخدمات المعلوماتية الجديدة ، وتطوير الخدمات الواردة في إطار اتفاقية (الجات) للخدمات ، مع الإفاد القصوى من المزايا المتوافرة فيها للدول النامية . وتحديث الموانئ والمطارات ، لأغراض الشحن التجاري والنقل السياحي بوجه خاص ، وإقامة مشروعات إقليمية للبنية التحتية .

(هـ) الطاقة :

دعم أنشطة الكشف والاستخراج والتكرير والتوزيع للنفط والغاز ، على كل من المستوى الإقليمي والأقاليمي ، وإنتاج ونقل الكهرباء وربط شبكاتها ، وتعزيز موارد الطاقة الجديدة والمتجددة ، وأنشطة البيئة المتعلقة بالطاقة ، وتنمية برامج مشتركة للبحث .

(و) العلم والتكنولوجيا :

إنشاء أجهزة ومؤسسات وقنوات مشتركة لها صفة الدوام، لدعم التعاون العلمى والتكنولوجى ، كأحد المكونات العضوية الراسخة للمشاركة العربية / الأوروبية، يتم من خلالها تصميم وتنفيذ برامج مستمرة للتبادل والتدفق العلمى والفنى والتكنولوجى، (الأكاديمى والتطبيقاتى) للدول العربية المتوسطة ، الموجه لتطوير مؤسسات البحوث فيها، وتوجيه التعاون نحو نقل وتوطين وملاءمة التكنولوجيات فى كافة المجالات الإنتاجية والخدمية ، وتدريب وتكوين الكوادر البشرية، وعملية بناء المؤسسات المحلية، والربط بين الاستثمار وخدمات العلوم والتكنولوجيا ، بحيث يكون تزويد المشروعات بها من خلال الشركاء التكنولوجيين، مما يساعد على تخفيف التكاليف الباهظة لشراء تراخيص وبراءات المعرفة الفنية والاختراع، وإيجاد ترابط عضوى بنىوى استراتيجى مستمر، بين الإنتاج والاستثمار والتنمية من ناحية ، والتطور العلمى والفنى والتكنولوجى من ناحية أخرى ، وتجنب تكرار نفس المعاملات التكنولوجية للدول العربية المتوسطة مع الجانب الأوروبى.

٣- الجوانب المالية للمشاركة العربية / الأوروبية :

(أ) فى مجال الاستثمار :

تقديم المعونة الفنية فى مجال تطوير مناخ الاستثمار وأسواق المال للدول العربية المتوسطة، ووضع خرائط استثمارية تحدد مجالات وقطاعات ومعاملة الاستثمارات الأوروبية (والخارجية عموماً) فى الدول العربية المتوسطة ، ونشر المعلومات ، عنها والترويج لها فى الاتحاد الأوروبى ، لجذب الاستثمارات الأوروبية إليها ، وإعداد مجموعات جاهزة من دراسات المشروعات ذات الأولوية لترشيحها للمستثمرين ، ومنح معاملة أكثر أفضلية للاستثمارات التى تتخذ صورة شركات مشتركة أوروبية / متوسطة، وعقد اتفاقية أوروبية/ متوسطة جماعية فى مجال ضمان وتشجيع الاستثمار، وتنشيط دور رأس المال الخاص فى الاستثمار بين الجانبين ، وإنشاء مؤسسات وأجهزة مشتركة لخدمة الاستثمار وزيادة تدفقاته .

(ب) في مجال سوق، المال، المصارف :

تطوير أسواق المال في الدول المتوسطة، وتحسين الخدمات المصرفية، وتيسير الوجود والنشاط المصرفي العربي في دول الاتحاد الأوروبي، حيث تستطيع هذه القنوات والمؤسسات أن تقوم بدورها كاملاً وكفاءة، في مجالات حفز وقبول الاستثمار، وتسهيل تدفق رؤوس الأموال، وقبول التجارة، وتعبئة الأموال للمشروعات والأغراض الأخرى، وربط بورصات الأوراق المالية إلكترونياً، لتيسير وزيادة تداول الأوراق المالية فيما بينها، ودفع الاستثمار في الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المطروحة فيها، ومكنة بورصات الأوراق المالية.

(ج) العون المالي:

زيادة العون المالي الأوروبي للدول المتوسطة العربية، ورفع كفاءة استخداماته، في مختلف مشروعات المساعدة الفنية والتطوير، مع تركيزه في مجالات التعاون المختارة ذات الأولوية للدول العربية المتوسطة، وتقييم ومتابعة استخداماته لرفع كفاءة هذا العون بصورة مستمرة، وضمان الاستفادة القصوى منه، وتوفير المكون النقدي والفني المحلي له، وتيسير وصوله للقطاع الخاص.

ثالثاً - محاولات تكوين موقف عربي مشترك تجاه التعاون المتوسطي /

الأوروبي (ندوة : مابعد برشلونة) :

١ - عقدت ندوة غير رسمية، في إطار جامعة الدول العربية في ١٩٩٦/٩/٢-١، بدعوة من الأمين العام لجامعة الدول العربية، تحت عنوان: "مابعد برشلونة"، شارك فيها مجموعة من الخبراء في السياسة والاقتصاد والصناعة وأساتذة الجامعات والسفراء ورجال الأعمال والاعلام والثقافة من الدول العربية. وقد كان الهدف من عقد هذه الندوة، هو بلورة وتحديد أفضل السبل، الكفيلة بتطبيق المبادئ الواردة في (إعلان وبرنامج عمل برشلونة)، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٩٩٦/٣/٣١.

٢ - طرحت في الندوة أفكار مختلفة ، وقدمت أوراق عمل ، تناولت العديد من الطروحات، حول الإطار العام الممكن للرؤية العربية للتعاون العربي/ المتوسطى/ الأوروبى ، في نطاق خدمة المصالح العربية الجماعية والقطرية، وتحقيق النفع المتبادل لمختلف الأقطار، والمبادئ العامة والثوابت العربية الأساسية ، في إدارة التفاوض فى المجالين الاقتصادى والمالى ، من زاوية الأهداف العربية .

٣ - قدم المشاركون فى الندوة تصوراتهم واقتراحاتهم ، حول أفضل السبل ، التى يمكن من خلالها التعامل مع المجالات والمعطيات التى تضمنها (إعلان وبرنامج عمل برشلونة) ، بما يحقق مصالح الأمة العربية ، منطلقين فى ذلك من حقيقة أساسية ، وهي أن قدرة الأمة العربية تكمن فى وحدة وتنسيق المواقف العربية تجاه القضايا الدولية والإقليمية ، بما فى ذلك مشروعات التعاون الإقليمى المطروحة فى المنطقة .

٤ - نتائج الندوة :

(أ) أكد المشاركون فى الندوة على أهمية بلورة رؤية عربية موحدة فى مواجهة ظاهرة انتشار التجمعات والتكتلات الاقتصادية الكبرى ، والتى تستدعى العمل على سرعة إقامة كتل اقتصادى عربى جماعى، يكون نداً قوياً فى التعامل مع كافة التكتلات والتجمعات الدولية والإقليمية ، وفى هذا الإطار تم التركيز على أهمية تفعيل دور مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك.

(ب) حول البعد السياسى للمشاركة الأوروبية المتوسطية، شدد المشاركون على أسس التسوية السلمية فى الشرق الأوسط ،والتي تستند إلى قرارات مجلس الأمن أرقام ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وكذلك مبدأ حق تقرير المصير للشعوب، وعدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة، والعمل بشكل جماعى من أجل انشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط، مع ربط أى تقدم فى موضوع المشاركة، بالتقدم الحاصل فى عملية السلام على مختلف المسارات .

(ج) طالب المشاركون بالسعى لدى الجانب الأوروبى من أجل :

* أن يقوم الاتحاد الأوروبى بدور أكبر فى التسوية السلمية فى الشرق الأوسط،

- وبما يؤدي إلى أمن واستقرار منطقة البحر المتوسط شمالها وجنوبها.
- * إيجابار إسرائيل على التوقف عن بناء المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة، وتفكيك القائم منها.
- * الانسحاب الإسرائيلي الفوري والعاجل من الجولان السورى ، ومن جنوب لبنان، تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن أرقام ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥.
- * ضرورة مشاركة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى أعمال التعاون الأوروبى المتوسطى ، على غرار مشاركة المفوضية الأوروبية ، خاصة وأن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تعد الإطار للمنظم للعمل العربى المشترك.
- * التأكيد على مبدأ المساواة والاحترام المتبادل والعمل على تنمية المشاركة، لتتسع وتشمل كافة الدول العربية المتوسطية وغير المتوسطية ، انطلاقاً من أهمية عدم القبول بتجزئة التعاون العربى الجماعى مع الأطراف والتكتلات الدولية .
- (د) أكد المشاركون على ضرورة دعم برامج الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية الأطراف فى المشاركة ، باعتبارها القاعدة الأساسية لانطلاق عملية التنمية ، وما يمكن أن يؤدى إليه ذلك من المساعدة على تحقيق الاستقرار فى هذه الدول.
- (هـ) أكد المشاركون على ضرورة أن يراعى الجانب الأوروبى المرونة فى تطبيق السياسة الزراعية لدول الاتحاد الأوروبى ، بما لا يضر بالمصالح العربيتقى مجال الزراعة .
- (و) على الصعيد الثقافى أكد المشاركون على أهمية احترام الهوية الحضارية لكل طرف ، وكذلك القيم الثقافية والأخلاقية لدى أطراف المشاركة الأوروبية والمتوسطية .
- (ز) أكد المشاركون على أهمية الاستفادة من (برنامج العمل) الملحق (بإعلان برشلونة) ، فى تعزيز إمكانات وقدرات مؤسسات الإعلام العربى ، وخاصة فى مجال إعداد برامج تفاهم أوسع، بين الثقافات والحضارات الإنسانية، وتشجيع الاحترام المتبادل بينها ، وبما يحقق تقارباً أوثق بين الشعوب .

رابعاً - جهود تنسيق موقف الدول العربية المتوسطة فى المفاوضات حول اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي :

قامت وزارة خارجية جمهورية مصر العربية بمبادرة للتنسيق بين مواقف الدول العربية المتوسطة ، فى المفاوضات مع الاتحاد الأوروبى، حيث وجهت الدعوة لهذا الغرض، إلى كافة الدول العربية المعنية (١٠ دول)، سواء منها المشاركة فى المفاوضات الجارية (مصر، سوريا، الأردن، لبنان، فلسطين، الجزائر)، أو التى أبرمت بالفعل اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبى (يونان، المغرب) أو تلك التى لم تدخل أصلاً دائرة المفاوضات حتى الآن (ليبيا ، جورتانيا) لأسباب مختلفة .

عقد اجتماعان فى هذا الإطار بوزارة الخارجية، فى ١٩-٢٠ يونيو ١٩٩٨ وفى ١٣-١٢ يونيو ١٩٩٨ . وقد شارك فى الاجتماعات رؤساء أجهزة التفاوض فى الدول العربية العشر المذكورة، بالإضافة إلى الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، والممثل الدائم للجامعة العربية لدى المقر الأوروبى للأمم المتحدة فى جنيف، وممثلون عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

نعاليات ونتائج الاجتماع الأول لأكية التنسيق العربى فى ١٩-٢٠ يوليو ١٩٩٨ :

١- تمت مراجعة وتقدير الموقف على ضوء ما انتهت إليه المناقشات فى الجلسة العربية المغلقة، وما تم الاستماع إليه من عرض لخبراء الاتحاد الأوروبى فى الجلسات التى شاركوا فيها . وصار هناك اقتناعاً بأنه يتعين تركيز التنسيق العربى على موضوعين هما :

أ - قواعد المنشأ الموحدة .

ب - الاستفادة من فكرة قيام منطقة تجارة حرة عربية متوسطة، تستفيد من المسار الأوروبى المتوسطى لتنمية التبادل التجارى وتعميق التكامل الصناعى .

٢ - اقترح عدد من الوفود إعداد مشروع نص عربى حول قواعد المنشأ يجرى التفاوض حوله مع الجانب الأوروبى . وأوضح خبراء وحدة المشاركة المصرية أن هناك اتجاه لتوحيد قواعد المنشأ بين دول الاتحاد الأوروبى وكل من دول شرق أوروبا والدول المتوسطية .

وبالتالى فإن المطلوب هو :

(أ) بناء موقف عربى فى شأن الأجزاء المتعلقة بقواعد التراكم الواردة فى بروتوكولات المنشأ ، وتأثير ذلك على التكامل الصناعى بين الدول العربية المتوسطية .

(ب) التشاور حول تعميق المصالح المشتركة التى يمكن أن تنشأ فى إطار العلاقات مع الاتحاد الأوروبى، بقيام منطقة تجارة حرة عربية متوسطة تستفيد من قاعدة التراكم التى توفرها قواعد المنشأ المطروحة للتفاوض .

(ج) دراسة إمكانيات تعميق التكامل الصناعى بين البلدان العربية المتوسطية فى عدد من القطاعات، كقطاعات المنسوجات والملابس والسيارات وغيرها ، فى إطار اتفاقات المشاركة الأوروبية وبرامج تحديث الصناعة . وعرض هذه الدراسات على اجتماعات وزراء الصناعة العرب .

(د) تحديد مايمكن التوصل إليه من قواعد استثنائية، تتناسب مع ظروف الصناعة فى الدول العربية المتوسطية، فيما يتعلق ببروتوكول المنشأ .

٣ - اتفقت الوفود المشاركة على اعتبار اجتماعات رؤساء أجهزة التفاوض العربية المتوسطية، بمثابة آلية التنسيق بين الدول العربية المتوسطية، والتى تجتمع بشكل دورى . كما اتفقت الوفود على أن تقوم الألية بعرض تصور لإنشاء منطقة للتجارة الحرة العربية المتوسطية، تستفيد من الإمكانيات التى توفرها قواعد تراكم المنشأ الأوروبية المتوسطية . بهدف تنمية التبادل التجارى وتعميق التكامل الاقتصادى والصناعى بين الدول العربية .

٤ - فى هذا الإطار جرى استعراض الخدمات التى توفرها وحدة المشاركة المصرية الأوروبية بوزارة الخارجية المصرية، من إمداد المفاوضين بالدراسات الاقتصادية والمعلومات الأساسية من خلال مشروع دعم المفاوض، بالإضافة إلى التنسيق على المستوى الفنى - بين أجهزة التفاوض العربية من خلال مشروع التنسيق العربى الذى يستضيف هذا الاجتماع. وأبدت الوفود الترحيب بقيام الوحدة المصرية بتقديم خدمات الأمانة الفنية لآلية التنسيق المقترحة، وأن تتولى القيام بعمل مركز توزيع المعلومات، وتبادل البيانات، وترتيب الاجتماعات، وإجراء الدراسات المبدئية، حسب التنظيم المقترح.

٥ - اتفقت الوفود على أن تناقش اجتماعات آلية التنسيق الموضوعات التالية :

- (أ) قواعد المنشأ وموضوعات التراكم الإقليمى .
- (ب) قوانين المنافسة - وقضايا الإغراق والعوائق الفنية .
- (ج) دراسة تأثير إقامة منطقة تجارة حرة عربية متوسطة على تنمية التبادل التجارى وإزالة عوائق التجارة بين الدول العربية . واقتراح ما يتطلبه الأمر على الجهات العربية المعنية .
- (د) اجتماعات لرجال الأعمال العرب على غرار Med - Partenariat.
- (هـ) التعاون الصناعى .
- (و) الملكية الفكرية .
- (ز) السلع الزراعية المصنعة .

٦ - كلفت الوفود وحدة المشاركة المصرية بالقيام بالأتى :

- (أ) إجراء دراسة مقارنة حول قواعد المنشأ التى وقعتها كل من تونس والمغرب وتلك التى وقعتها الأردن وفلسطين، والقواعد المقترحة الجارى التفاوض عليها من قبل مصر وسوريا ولبنان .

(ب) اقتراح موقف تتبناه الدول العربية فى مواجهة اللجنة الأوروبية، حول القواعد التى تتبع للاستفادة من التراكم الإقليمى بين البلدان العربية المتوسطة خلال فترة انتقالية، لحين التوصل إلى توحيد قواعد المنشأ الأوروبية المتوسطة بين جميع الأطراف.

(ج) الإعداد لاجتماع يعقد خلال شهر نوفمبر ١٩٩٨ لأكية رؤساء أجهزة التفاوض بالبلدان العربية المتوسطة، تناقش فيه الموضوعات المطروحة وهى :

* الموقف العربى بالنسبة لقواعد التراكم بين الدول العربية فى إطار قواعد منشأ المنطقة الأوروبية المتوسطة.

* الموقف من قيام منطقة تجارة حرة عربية متوسطة تستفيد من قاعدة التراكم.

* مجالات تعميق التكامل الصناعى بين البلدان العربية المتوسطة فى عدد من القطاعات، وعرض هذه الدراسات على اجتماعات وزراء الصناعة العرب.

* التعرف على دوائر المصالح العربية المشتركة فى الاتفاقات الأوروبية المتوسطة وخاصة فيما يتعلق ببروتوكول المنشأ.

فعاليات ونتائج الاجتماع الأول لأكية التنسيق العربى فى ١٢-١٣ يناير ١٩٩٩ :

١ - جدول أعمال الاجتماع :

(أ) التوصل إلى موقف عربى يهدف للاستفادة مما تتيحه قاعدة التراكم الإقليمى فى اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبى ، بما يكفل تنمية التبادل التجارى وتعميق التكامل الصناعى بين الدول العربية المتوسطة، واستفادة صادراتها المشتركة التصنيع من سوق الاتحاد الأوروبى .

(ب) الاتفاق على أسلوب معالجة مجموعات قواعد المنشأ المختلفة التى تنظم علاقات الدول العربية بالاتحاد الأوروبى ، والتوصية بقيام منطقة تجارة حرة عربية متوسطة، لتحقيق الشرطين اللازمين للاستفادة من التراكم الإقليمى العربى .

(ج) تنسيق الموقف العربى من الموضوعات المطروحة على مؤتمر فالينسيا للدول الأوروبية والمتوسطة، فى شأن تقييم العلاقات الأوروبية المتوسطة ومسيرة دول برشلونة ، والموقف العربى من قضايا التعاون الإقليمى وتطورات قيام منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطة .

٢ - توصيات الاجتماع :

(أ) التوصية بالاستفادة من تطبيق قاعدة تراكم المنشأ المتعدد الأطراف والكلية بين الدول العربية المتوسطة، عند التصدير إلى دول الاتحاد الأوروبى، فى إطار منطقة تجارة حرة عربية. مع قيام كل وفد من الوفود المشاركة بالإبلاغ عن مقترحاته حول شكل وأسلوب توفير شرط قيام منطقة التجارة العربية/ المتوسطة ، قبل اجتماع وزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطة فى شتوتجارت فى إبريل ١٩٩٩ إذا أمكن، وذلك فى إطار تفسير الظروف اللازمة للاستفادة من قاعدة التراكم الإقليمى فى اتفاقيات المشاركة .

(ب) الاتفاق بين الدول العربية المتوسطة حول مواقف محددة من البنود المختلفة فى قواعد المنشأ الأوروبية المتوسطة . وخاصة فيما يتعلق بقاعدتى التراكم الإقليمى ورد الرسوم، وتنسيق المواقف حول القطاعات الصناعية المختلفة.

(ج) التقدم إلى الجانب الأوروبى بمشروع للتنسيق فيما بين الدول العربية المتوسطة ، للحصول على التمويل والحجرة والمشورة الفنية، اللازمة للأنشطة والدراسات التنسيقية التى تتبناها منطقة التجارة الحرة العربية/ المتوسطة، بالنسبة لموضوعات فنية مثل قواعد المنشأ وتحرير التجارة وحماية الملكية الفكرية وغيرها.

(د) اقتراح عقد اجتماع للمشاورات الفنية على مستوى الخبراء بين الدول العربية المتوسطة والاتحاد الأوروبي، لمناقشة كيفية الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ الإقليمي لفترة انتقالية، إلى أن يتم توحيد قواعد المنشأ العربية المتوسطة .

(هـ) تنسيق المواقف في التفاوض مع الجانب الأوروبي حول تيسير سهل انتقال الأفراد، بهدف ممارسة الأنشطة المتولدة عن اتفاقات المشاركة الأوروبية المتوسطة، مثل المشاركة في المؤتمرات والندوات وحركة رجال الأعمال والمتدربين والدارسين . مع الإشارة بصفة خاصة إلى حق الفلسطينيين للانتقال من أراضيهم، والحصول على التأشيرات اللازمة، للاشتراك في تلك الأنشطة .

(و) التوصية بإعداد ورقة تلخص الموقف العربي من القضايا ذات الاهتمام العربي المشترك مثل :

- * محافظة التمويل الثانية لبرشلونة MEDAII .
 - * تأثير التطورات الاقتصادية الدولية على الفضاء المتوسطي .
 - * اختلاف قواعد المنشأ .
 - * العوائق الفنية .
 - * التعاون اللامركزي .
 - * مشكلات التجارة (الدعم ، الإغراق ، الحجر الزراعي .. الخ)
- على أن تتعاون في هذا الشأن كل من رئاسة التنسيق ، والترويكما العربية، وآلية التنسيق العربي بوحدة المشاركة المصرية الأوروبية.

خامساً - المقومات التنظيمية للموقف العربى العام فى المفاوضات مع الاتحاد الأوروبى :

١- سبق التعرض بالتحليل فى هذا القسم من الدراسة، لبعض الخطوط الرئيسية لاستراتيجية عربية مستقبلية لإدارة التفاوض وتشكيل العلاقات الاقتصادية العربية/ الأوروبية، من حيث المنطلقات والأليات، وأهمية المصالح الاقتصادية العربية فى المشاركة فى إطار (برشلونة)، والمحاولات والجهود المبذولة لتنسيق الموقف العربى ، سواء من خلال جامعة الدول العربية أو وزارة الخارجية المصرية (وحدة المشاركة المصرية/ الأوروبية).

٢ - هناك بعد آخر للتنسيق وهو الأكثر شمولاً، ولا يقتصر على إطار (برشلونة)، وإن كانت هذه تمثل جزءاً منه بالضرورة، والمقصود بذلك الوطن العربى بكافة دوله الاثنتين والعشرين، وبالتالي فإنه يمس المصالح العربية القومية بفهمها الاستراتيجى والاقتصادى الجماعى . وإذا كان الاتحاد الأوروبى يرحب بالتفاوض وتنظيم العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية كمجموعة واحدة، كما سبق أن ورد صراحة على لسان المفوض الأوروبى العام (جاك سانتير)، إلا أن الاتحاد يدير مصالحه فى واقع الأمر حالياً مع الدول العربية، من خلال أربعة مجموعات أو محاور تنظيمية هى التالية :

(أ) محور الدول المتوسطة / ٨ دول (سوريا ، الأردن ، لبنان ، فلسطين، مصر، تونس، الجزائر، المغرب).

(ب) محور الدول الخليجية/ ٦ دول (السعودية ، الكويت، الإمارات ، عمان، قطر، البحرين).

(جـ) محور دول لوى/ ٥ دول (السودان، الصومال، جيبوتى، جزر القمر، موريتانيا).

(د) محور غير محدد حالياً/ ٣ دول (ليبيا، العراق ، اليمن).

٣ - من المؤكد أن تعددية مسارات التفاوض العربي الحالى مع الاتحاد الأوروبى،
تخدم مصالح الاتحاد الأوروبى من حيث أنها تقسم الدول العربية إلى
مجموعات ، أقل قوة فى الثقل والمساومة، من القوة التى يمكن أن يكتسبها
الوطن العربى، من مركز تفاوض عربى جماعى واحد. ومن الواضح أن هذا
الموقف تصنعه وتفرضه أساسا الأوضاع العربية الحالية - وتفصيل ذلك كما
يلى :

(أ) عدم وجود تكتل اقتصادى عربى واحد يمكنه التفاوض مع العالم
الخارجى بفكر وصوت واحد .

(ب) غياب أى إطار تنسيقى عربى جماعى للتعامل أو التفاوض مع الاتحاد
الأوروبى، حتى لو كان امتداداً لآليات التنسيق العربى السابقة فى
الحوار العربى الأوروبى المجمع حالياً.

(ج) انقسام الدول العربية فعلياً فى إدارة المفاوضات والعلاقات مع الاتحاد
الأوروبى إلى ثلاث مجموعات هى :

* المسار الخليجى: (وتوجه اتفاقية إطارية مع الاتحاد الأوروبى ، لإقامة
منطقة تجارة حرة خليجية / أوروبية - يجرى التفاوض بشأنها) .

* المسار المتوسطى: (والهدف منه إقامة مناطق تجارة حرة مع كل دولة
على حدة، وليس معها كمجموعة) .

* مسار لومبى: (وتنظمه اتفاقية موسعة بين الاتحاد الأوروبى وسبعة
وسبعين دولة نامية - منها خمس دول عربية أقل نمواً) .

٤ - من الضرورى إقامة نط جماعى من التنسيق للجانب العربى، فى إدارة
التفاوض مع الاتحاد الأوروبى ، سواء منه التفاوض مع مختلف المجموعات
العربية كما هو جارى حالياً، أو إيجاد إطار شامل استراتيجى للمصالح العربية
المشتركة - الحالية والمستقبلية - مع الجانب الأوروبى، لكى يسترشد به
المفاوض العربى فى جميع الأحوال. ويمكن أن يكون هذا التنسيق نموذجاً مشابهاً

لاكية التنسيق العربى السابق فى نطاق الحسوار العربى /الأوروبى .

٥ - يمكن أن يحقق هذا التنسيق العربى الجماعى المقترح عدة مصالح عربية حيوية أهمها:

(أ) بلورة القدر الضرورى المشترك من المصالح العربية الحيوية تجاه الجانب الأوروبى والحد من سلبيات تعدد المحاور حالياً .

(ب) تشكيل حد أدنى للموقف الذى يلتزم به الجانب العربى - جماعيا - فى مختلف محاور المفاوضات، والذي يمنع التضارب فى المواقف العربية، الذى يمكن أن يلحق الضرر بمصالح دول عربية أخرى ، ويخدم - فى ذات الوقت - مجمل المصالح العربية المتفق عليها.

(ج) إيجاد ثقل عربى جماعى لدعم المفاوض العربى على أى محور جزئى ، ويتمثل فى القواسم العربية المشتركة.

(د) التمهيد لإيجاد فكر وآلية جماعية دائمة لتنسيق العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجى بوجه عام ، عند قيام تكتل اقتصادى عربى فى المستقبل .

—————



الجامعة العامة

كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

بالاشتراك مع

معهد الشئون الدولية - بروكسل

مؤتمر تجارب التكامل الاقتصادي في أوروبا والعالم العربي

٢٢-٢٣ (فبراير) ١٩٩٩

الإسكندرية

(مراسة)

مراجعة لتجربة التكامل الاقتصادي في العالم العربي

إعداد وتقديم

الدكتور / حسن إبراهيم

الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١	المقدمة :
٣	<u>القسم الأول</u> : استعراض مسارات وآليات التعاون والتكامل الاقتصادى العربى خلال نصف قرن (١٩٤٩ - ١٩٩٩)
٧	<u>القسم الثانى</u> : استعراض وتقييم اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة القائمة فى إطارها
١٨	<u>القسم الثالث</u> : استعراض وتقييم المدخل التجارى للتعاون والتكامل الاقتصادى العربى وانعكاساته على العمل الجماعى لتحرير التجارة العربية البينية
٢٥	<u>القسم الرابع</u> : قوة الدفع الجديدة للتكامل الاقتصادى العربى / البرنامج التنفيذى لتفعيل السوق العربية المشتركة القائمة فى نطاق اتفاقية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٩٩ - ٢٠٠٢)
٢٩	<u>القسم الخامس</u> : الخلاصة والاستنتاجات / نحو منظور استراتيجى قومى مستقبلى للتكامل والتكتل الاقتصادى العربى
	----------*

مقدمة

إن أى بحث فى التجارب الماضية أو الموقف الراهن لمسيرة التكامل والتكتل الاقتصادى العربى ، يعنى بالضرورة بحث اتجاهاته واحتمالاته المستقبلية . ولابد أن تعتبر نقطة الانطلاق فى التفكير ، بل وحجر الزاوية له ، بحث تطوير آفاق العلاقات الاقتصادية العربية / العربية وليس الاكتفاء بتشخيص الأمر الواقع ومشكلاته وعوائقه . ولا تعود بمواطن ذلك فقط الى ضرورة التحدث باللغة التى يتحدثها العالم اليوم ، والأهمية المخورية للجانب الاقتصادى فى العلاقات الدولية المعاصرة ، وانتشار وتعميق التكتلات الاقتصادية بل يرجع أيضا الى أن المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة بين الدول العربية ، تعتبر أمرا أكثر أهمية وضرورة وإلحاحا وملاءمة ، منه بين أي مجموعة إقليمية أخرى من الدول فى العالم ، وذلك لأسباب عديدة ، يأتي على رأسها من النظير الاستراتيجى ، مجموعة مترابطة من العوامل ، تلتخص فى أن تطوير ودفع العلاقات الاقتصادية العربية / العربية نحو التكامل وليس مجرد التعاون ، يجعل منها أداة للتنمية والتقدم والقوة الذاتية والأمن القومى ، وسدا منيعا فى وجه المخاطر الدولية والإقليمية المحدقة بالوطن العربى ، وأساسا للحوار مع التكتلات الاقتصادية المتنامية والنظام التجارى العالمى الجديد . وتتميز أهمية وواقعية هذا الطرح للجانب الاقتصادى من العلاقات العربية ، بتوافر المقومات الضرورية والأساسية له ، ممثلة فى الموارد الضخمة والمتنوعة ، والتطورات والمتغيرات الاقتصادية القطرية ، التى تتطلب إلحاح تجاوز حدود الكيانات الاقتصادية الوطنية الصغيرة ، والأسواق المحلية المحدودة ، إلى كيان اقتصادى إقليمى أكبر وأسواق أوسع ، بما يسمح بالتوسع والنمو الاقتصادى الديناميكى ، وخلق فرص عمل متزايدة لمواجهة البطالة ، واستيعاب القوى العاملة من الأجيال الجديدة ، والإفادة الحقيقية من مزايا اقتصاديات الحجم الكبير ، وتدفق الاستثمارات المترتبة عليها ، ومن ثم تنشيط حركة الموارد الأخرى المرتبطة بها ، والخدمات المساندة اللازمة لها . ومن البديهي أن هذا التطور والتسلسل ، لا يقيمه ولا يجعله ممكنا ، إلا إحياء ونهوض المشروع الاقتصادى القومى التكاملى ، المتمثل فى قيام السوق العربية المشتركة الموسعة الكبرى . ويتميز هذا المشروع عن أى تجربة اقتصادية إقليمية أخرى . سابقة أو لاحقة ، بين أى مجموعة إقليمية من الدول . أنه يركز -

وتشير تجربة التعاون والتكامل الاقتصادى العربى ، عبر نصف القرن الماضى ، إلى اتجاه مبكر لاعطاء أولوية للجانب الاقتصادى من العلاقات العربية والعمل العربى المشترك . إلا أن هذه التجربة كانت - ولا زالت - تتعثر ، وتسفر عن أداء سلبى ونتائج متواضعة ، مما حال قفلاً دون قطف ثمارها ووصول نتائجها إلى الاقتصاد العربى والمواطن العربى ، فضلاً عن القصور العربى المستمر عن ملاحقة المتغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة ، والتى تتمثل أبرز معالمها فى ظهور وانتشار التكتلات الاقتصادية ، وتطور وسطوة النظام الاقتصادى والتجارى العالمى الجديد ، وتعاطف دور الشركات المتعددة الجنسيات والتحالفات الاستراتيجية والاندماجات بين المؤسسات الاقتصادية الكبرى .

يتضح من ذلك كله بجلاء ، أن مستقبل الوطن العربى ، وحجر الزاوية فى عملية إعادة صياغة ودفع العلاقات الاقتصادية العربية / العربية ، ودور منظومة العمل العربى المشترك فى مجملها فى ذلك ، تنطلق جميعاً من ركيزة أساسية هى بلورة وإطلاق المشروع الاقتصادى القومى التكاملى من عقالة ، ومنحه مساندة مطلقة من العزم السياسى والإرادة الجماعية للحكومات والشعوب العربية على السواء . وربما كان من أوضح التوجهات التى عبرت عن ذلك بوضوح خلال الفترة الأخيرة ، النداء بأهمية قيام السوق العربية المشتركة الكبرى ، من قبل العديد من قادة الدول العربية والتى تعتبر النواة والقاعدة لها ، (السوق) التى سبق أن أقرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٤ . وتتضح هذه التوجهات أيضاً فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والقرار الصادر عن مؤتمر القمة العربى بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٦ بهذا الشأن ، ثم قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى تنفيذاً له ، بإقرار (البرنامج التنفيذى) (المنطقة) . ويتضح ذلك أيضاً فى القرارات الاقتصادية الهامة الصادرة عن كل من المؤتمر البرلمانى العربى السابع المنعقد فى مايو ١٩٩٧ بالقاهرة والمؤتمر البرلمانى العربى الثامن المنعقد فى نواكشوط فى يونيو ١٩٩٨ بشأن مشروع السوق العربية المشتركة الكبرى ، ثم قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الصادر عن دورته الثامنة والستين على المستوى الوزارى بالقاهرة فى ديسمبر ١٩٩٨ ، بإقرار (البرنامج التنفيذى) لاستئناف تطبيق السوق العربية المشتركة القائمة فى نطاق اتفاقية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية على ثلاث مراحل ، طبقاً لخطة عمل وجدول زمنى يبدأ فى أول يناير عام ٢٠٠٠ وينتهى فى أول يناير عام ٢٠٠٢ .

(القسم الأول)

استعراض مسارات وآليات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي

خلال نصف قرن (١٩٤٩ - ١٩٩٩)

١ - قنوات العلاقات الاقتصادية العربية :

(أ) القنوات الثنائية الحكومية : بدأت العلاقات الاقتصادية العربية بهذه القنوات فى تجاربها المبكرة ، وأضيفت إليها القنوات الجماعية والمتعددة الأطراف فى مرحلة لاحقة ، والتى اكتسبت أهمية أكبر فى حقبتى الستينات والسبعينات ، ثم انتكست وتراجعت ، لتعود وتفسح مكانها من جديد للصيغ الثنائية فى عقد التسعينات ، على حساب العمل الاقتصادى الجماعى ، وتنظمها اتفاقيات اقتصادية ، ولجان مشتركة تشرف على تنفيذها ، وتجتمع دوريا بمستويات مختلفة .

(ب) القنوات تحت الإقليمية والمتعددة الأطراف الحكومية : شهدت العلاقات الاقتصادية العربية عدة صيغ من التعاون أو التكامل بين تجمعات جزئية من الدول العربية ، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومجلس التعاون العربى ، واتحاد الجمهوريات العربية ، واتحاد المغرب العربى ، ومجموعة إعلان دمشق . وقد اتخذت هذه القنوات أشكالا مختلفة من التعاون أو التكامل الاقتصادى ، يتراوح بين تنظيم العلاقات فى مجالات محددة وباتفاقيات وآليات متنوعة ، أو إقامة مناطق تجارة حرة ، أو التحرك نحو الاندماج الاقتصادى فى صورة اتحاد اقتصادى كامل فى نهاية المطاف ، وقد حققت هذه القنوات درجات متفاوتة من التحرك نحو أهدافها ، تتراوح بين النجاح النسبى والتقلب والتباطؤ والتجميد .

(ج) القنوات الجماعية (المشتركة) الحكومية : تتمثل هذه القنوات ، فى العمل الاقتصادى العربى المشترك ، فى إطار جامعة الدول العربية ومنظومة المؤسسات والاتفاقيات والمواثيق العربية الجماعية . وقد تراوحت فى طبيعتها ومداها بين تنظيم التعاون الاقتصادى الكلى أو التعاون الجزئى فى مجالات متخصصة ومحددة ، وبين الانتقال إلى مرحلة التكامل الاقتصادى الشامل ، من خلال (اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية) ، وتضم هذه القنوات : المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية والمجالس الوزارية النوعية ،

ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ومجموعة المنظمات العربية المتخصصة ، ومجموعة المؤسسات المالية العربية ، وما انبثق عنها من اتفاقيات فى مجالات التجارة والاستثمار والمال والضرائب والعمالة .. الخ ، وقرارات لتنظيم التعاون أو التكامل أو التنسيق .

(د) القنوات غير الحكومية : تتخذ هذه القنوات ، من حيث تكوينها الجغرافى ، نفس المسارات الحكومية ، حيث يوجد منها ما هو ثنائى أو تحت الإقليمى أو الجماعى ، وتضم أجهزة وفعاليات اقتصادية من القطاع العربى الخاص أو المختلط . ومن أهم اشكالها وروابطها العضوية ، الاتحادات العربية النوعية المتخصصة ، واتحادات الغرف التجارية والصناعية والزراعية ، ومجالس رجال الأعمال ، والشركات العربية المشتركة المقامة برؤوس أموال خاصة أو مختلطة .

٢- مداخل التعاون والتكامل الاقتصادى العربى :

(أ) مدخل التبادل التجارى : ظل هذا المدخل يحوز أولوية قصوى وأهمية خاصة ، منذ بدايات العمل الاقتصادى العربى المشترك على مختلف مستوياته وحتى الآن . وقد قشلت انطلاقته الأولى فى (اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت) عام ١٩٥٤ ، ثم فى القرار رقم (١٧) المتشئ للسوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ والقرارات اللاحقة والمكملة له ، فى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حتى صدور القرار رقم (١٠٩٢) فى ١٩٩٨/١٢/٣ لاستئناف وتفعيل السوق العربية المشتركة ، وكذلك (اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية) عام ١٩٨١ ، والتى صدر برنامج تنفيذه لها عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى عام ١٩٩٧ ، يهدف إلى إنشاء (منطقة تجارة حرة عربية كبرى) على مدى عشر سنوات تبدأ فى أول يناير ١٩٩٨ .

(ب) المدخل المالى والاستثمارى : ويتجسد هذا المدخل فى الاتفاقيات المنظمة للاستثمار العربى ، التى صدرت خلال عقدي السبعينات والثمانينات ، عن كل من المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، والتى تمنح ضمانات وتسهيلات مختلفة لحركة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية بين الدول العربية ، وتتشئ آليات ومؤسسات جماعية مختلفة لرعايتها ، ومن أهم أجهزتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، والتى تضم اختصاصاتها أيضا جانباً ينعكس على التجارة العربية . هو برنامج ضمان ائتمان الصادرات .

وصندوق النقد العربى ، الذى انبثقت عنه أيضا ترتيبات تتعلق بالتجارة العربية ، بدأت بتسهيلات ميزان المدفوعات للتسويات المرتبطة بالمبادلات التجارية العربية ، وانتهت ببرنامج تمويل التجارة العربية ، ويندرج تحت هذا المدخل أيضا الشركات العربية المشتركة القابضة أو النوعية ، التى أقامها كل من المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ويبلغ عددها حوالى (١٥) شركة . وقد قامت فى ظل تحسن مناخ الاستثمار العربى الذى حققه هذا المدخل ، مئات الشركات العربية المشتركة برؤوس أموال خاصة أو مختلطة ، فى مجالات الخدمات والصناعة والزراعة . ويندرج فى ذلك أيضا المشروع الذى سبق أن أعده مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لإنشاء (إتحاد عربى للمدفوعات) .

(جـ) المدخل الإنمائى ويتضمن هذا المدخل فى إنشاء الصندوق العربى للإثاء الاقتصادى والاجتماعى ، والذى يختص بتقديم التمويل لمشروعات التنمية ، ثم أضاف إلى نشاطه مؤخرًا برنامجًا لتمويل استثمارات القطاع العربى الخاص ، وصبد له الصندوق مبلغ (٥٠٠) مليون دولار ، ويندرج فى هذا المدخل أيضا جهود ومحاولات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لتوحيد التخطيط الإنمائى بين الدول الأعضاء ، ومحاوله جامعة الدول العربيه وضع خطة خمسية إنمائية عربية موحدة ، ومحاوله إعداد إطار للتضامن الإنمائى العربى يمثل فى (عقد التنمية العربيه) الذى سبق أن أقره مؤتمر القمة العربيه العاشر فى عمان ... بالإضافة الى وثيقة الاستراتيجية الاقتصادية التى أقرتها قمة عمان عام ١٩٨١ ، ووثيقة استراتيجية وبرامج عمل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للسنوات العشر القادمة التى أقرها المجلس عام ١٩٩٧ .

(د) مدخل التنسيق الاقتصادى ويتمثل ذلك فى جهود ومحاولات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، لإيجاد أنماط مختلفة من التنسيق الاقتصادى بين الدول الاعضاء ، سواء على مستوى السياسات الكلية ، بإصدار اتفاقيات أو قرارات فى مجالات الضرائب والسياسات المالية والنقدية ، أو على مستوى القطاعات الإنتاجية ، مثل دراسات وأنماط التنسيق الصناعى فى عدد من القطاعات الحيوية ، وتندرج فى ذلك أيضا إنجازات المجالس الوزاريه النوعية العاملة فى نطاق جامعة الدول العربيه ، وعلى رأسها مشروع الربط الكهربائى بين المشرق والمغرب العربى .

(هـ) مدخل القوى العاملة : ويتمثل فى إنشاء (منظمة العمل العربية) ، وما صدر عنها وعن جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية ، من مشاريع اتفاقيات لتنظيم وتشجيع انتقال العمالة العربية بين الدول العربية و معاملتها فيها ، ومحاولات مجلس الوحدة الاقتصادية لإصدار (بطاقة شخصية موحدة) لتسهيل حركة الأشخاص بين الدول الأعضاء .

(و) مدخل التعاون الفنى القطاعى : وينتجج فى ذلك كافة المنظمات العربية المتخصصة العاملة فى نطاق الجامعة العربية ، ومجموعة الاتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وكذلك الاتحادات والروابط المهنية العربية التى تمارس نشاطاتها فى مجالات نوعية متخصصة ، تشمل طوائف العاملين فيها .

(ز) مدخل النقل والمواصلات والطاقة : ويشمل اتفاقية النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية ، وأعمال مجلس وزراء النقل العرب ، وشبكة الربط الكهربائى بين الدول العربية وأعمال مجلس وزراء الطاقة العرب ، وجهود مجلس وزراء الاتصالات العرب ، والقمر الصناعى العربى ، والشركة العربية للنقل البحرى ، والشركات العربية المشتركة الأخرى للنقل القائمة بين مجموعات من الدول العربية ، مثل شركة الملاحة العربية المتحدة وشركة الاتحاد العربى للنقل البحرى .. الخ .

----------*

(القسم الثاني)

استعراض وتقييم اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة القائمة في إطارها

تعتبر (اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية) ، خطوة رائدة ومتطورة على طريق التكامل الاقتصادي العربي ، واستجابة للمد القومي والمتطلبات الاستراتيجية لإقامة كتكتل اقتصادي عربي . وهى بمثابة إطار مرن لتحقيق التكامل ، على مراحل متدرجة يقررها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وفقا لمسار العمل وتقدمه فى عملية بناء التكامل . ولا زالت هذه الاتفاقية هى الأداة الملائمة ، الألية العربية المشتركة الوحيدة ، المؤهلة لبناء المشروع الاقتصادي العربي القومى .

وقد قرر المجلس فى مستهل أعماله عام ١٩٦٤ ، أن يختار المدخل التجارى (التبادلى) ، المتمثل فى إقامة السوق العربية المشتركة ، كأول خطوة تطبيقية يتخذها على طريق التكامل . وقد كان هذا الاختيار سليما ، باعتباره أن تحرير التجارة يحقق فى المدى القصير مزايا هامة وملوسة لكافة الدول الأطراف ، كقاسم مشترك للمصالح فيما بينها ، أما فى كل من المدى المتوسط والبعيد ، فإن التجارة تلعب أيضا دور (محرك النمو) و (قاطرة الاستثمار) وهو دور يؤدي إلى زيادة الإنتاج السلعى والخدمى ، وجذب وتكثيف الاستثمارات الإنتاجية ، وزيادة فرص العمل ، وامتصاص البطالة ، وحفز التطور التكنولوجى ، وتنمية الصادرات ، وإعادة توزيع الموارد على أسس من المزايا النسبية والتنافسية ، والإفادة من خصائص السوق الواسعة والإنتاج الكبير ، ورفع معدلات النمو الاقتصادى ، وزيادة القيمة المضافة فى الاقتصاد الوطنى .

١ - استعراض تجربة السوق العربية المشتركة :

(أ) أنشئت (السوق العربية المشتركة) بمقتضى القرار رقم (١٧) ، الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ ١٣/٨/١٩٦٤ ، وما صدر من قرارات لاحقة مكمله له ، وبدء تطبيقها أول يناير ١٩٦٥ طبقا لجدول زمنى يشتمل على مراحل متدرجة . وقد صدر فيما بعد قرار المجلس رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٨ ، بتقليص مراحل (السوق) ، التى كانت تحدد خطوات تحرير التجارة بشمانية مراحل (من: ١/١/١٩٦٥) حتى (١/٧/١٩٧١) ، إلى سـ

مراحل انتهت فى (١/١/ ١٩٧٠) وهذا يعنى تحقيق نجاح فى المراحل الأولى ، يبرز اختصار المدة المقررة للمراحل الأخيرة . وبذلك اكتمل التحرير الكامل للتجارة بين دول (السوق) ، من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية . وعلى ذلك فإن (السوق) تعتبر - فى طبيعتها وجوهرها - (منطقة تجارة حرة) ، قامت قانونيا وفعليا فى هذا التاريخ ، بين الدول الأطراف بها ، ولو لم تنص صراحة على هذه التسمية الاصطلاحية .

(ب) من المعلوم أن العضوية الكاملة فى (السوق) ، مفتوحة أمام الدول الأعضاء بالمجلس. وبناء على ذلك انضمت إلى (السوق) فى بدايتها أربع دول عربية ، أعضاء فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية ومجلسها وهى (الأردن ، سوريا ، العراق ، مصر) ، التى صدقت على قرار (السوق) ، ثم اتسعت دائرة العضوية فيما بعد ، لتشمل ثلاث دول أخرى هى (ليبيا ، موريتانيا ، اليمن) ، وتضاف إليها دولة (فلسطين) التى تقوم حاليا باتخاذ اجراءات الانضمام . وتبقى ثلاث دول أخرى أعضاء بالمجلس ، لم تتخذ خطوات الانضمام إلى (السوق) حتى الآن هى : (الإمارات ، السودان ، الصومال) .

(ج) ظلت (السوق) فى حالة تطبيق كامل - نصا وروحا - حتى أواخر حقبة السبعينات ، وبعد ذلك أخذت تنعكس عليها سلبيات الأوضاع والأزمات الطارئة فى المنطقة ، والتقلبات فى العلاقات العربية الثنائية والجماعية .

(د) انعكست الآثار والتطورات الاقتصادية العربية الإيجابية والسلبية فى تطبيق قرار واتفاقية (السوق) على أرقام تجارتها البينية . كان التزام الدول الأطراف بتطبيق (السوق) ، التزاما عاليا فى السنوات الخمس عشرة الأولى لنفاذها ، وقد انعكس ذلك بوضوح على حجم مبادلاتها التجارية ، خلال السنوات المعاصرة ثم اللاحقة لاكمال مراحل تطبيق (السوق) . ويدل على ذلك زيادة تجارتها البينية من ٩٧,٥ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٣٢٥,٦ مليون دولار عام ١٩٨٠ (رغم محدودية هيكلها الإنتاجية آنئذ) . ثم انخفض هذا الرقم تدريجيا حتى وصل إلى ٦٨١,٦ مليون دولار عام ١٩٨٥ ، وكان من أهم أسباب ذلك تجميد عضوية مصر فى (السوق) ، وبالتالى خروج أكبر سوق من حيث الحجم بين الدول الأطراف من نطاق التجارة المحرة . علما بأن هذه الفترة قد شهدت نموا كبيرا فى إجمالى التجارة الخارجية العربية ينحصر بكثير معدل نمو التجارة البينية العربية عموما وبين دول

(السوق) بوجه خاص . وقد عادت معدلات التجارة البينية لدول (السوق) ، إلى النمو من جديد ، لتصل إلى رقم ٧٧٢,٥ مليون دولار عام ١٩٩١ ثم ١١٩٦,٦ مليون دولار عام ١٩٩٤ ، ثم ١٤٤٤,٤ مليون دولار عام ١٩٩٥ . ويلاحظ أن هذا الرقم الأخير يظل يمثل نسبة هامة من التجارة البينية بين دول (السوق) إلى تجارتها البينية العربية تبلغ حوالى ٤٥٪ .

(هـ) يرجع التطور العكسي (الانكماشى) للتجارة السنوية لدول (السوق) خلال حقبة الثمانينات ، إلى تعثر تنفيذ أحكام (السوق) ، وضعف الالتزام بأحكامها ، واضطراب العلاقات العربية ، وتجميد عضوية مصر فى الجامعة العربية ، مما أثر سلبا على مسيرتها وفاعليتها ، رغم تعاضد واتساع فرص التجارة خلال هذه السنوات ، بسبب تنوع ونمو الهياكل الإنتاجية ، والقرب الجغرافى للأسواق . أما العودة إلى نمو معدلات التبادل التجارى بين دول (السوق) منذ بدء حقبة التسعينات ، فإنه يرجع - إضافة الى هذين العاملين - إلى تنامي العلاقات الاقتصادية فيما بينها بوجه عام ، وعودة مصر إلى العمل العربى المشترك ، وتطور قنوات الاتصال التجارية المختلفة ، وانفتاح الأنظمة الاقتصادية العربية بفعل سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادى (ومن ضمنها تحرير السياسات التجارية) . وتدل تلك المؤشرات على الأثر الإيجابى المباشر والبعيد المدى ، للتحرير الكامل للتبادل التجارى ، على نمو معدلاته بين الدول الأطراف ، والعكس بالعكس . ولا شك أن هذا الأثر التحريرى يمكن أن يتضاعف الآن ، بالعودة إلى التحرير الكامل والفعال للتجارة ، مع أهمية استحداث وتطبيق تدابير ونشاطات موازية لتنمية التبادل التجارى بين الدول الأطراف .

(و) طنبعة (السوق) بين صيغة (منطقة التجارة الحرة) وصيغة (الاتحاد الجمركى) :

* وافق القرار رقم ١٧/ بإنشاء (السوق) - (أى منطقة تجارة حرة) ، صدور القرار رقم ١٩/ بتوحيد التعريفات الجمركية (أى إقامة الاتحاد الجمركى) . وفى الوقت الذى حدد فيه القرار الأول قواعد وآليات ومراحل بناء منطقة التجارة الحرة ، لم يشتمل القرار الثانى على مثل هذه القواعد والآليات التفصيلية ، واكتفى بالنص على توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية خلال خمس سنوات ، تبدأ من أول عام ١٩٩٥ ، وتوحيد الرسوم الجمركية وغيرها (تجاه الدول الأخرى) خلال خمس سنوات تبدأ من أول عام ١٩٧٠ ، وفقا للخطوات التى يرسمها المجلس . ولم يتخذ المجلس بعد ذلك أية قرارات تنفيذية فعلية لهذا القرار ، باستثناء إعداد بعض الدراسات التمهيدية لتوحيد التعريفات الجمركية ، ووضع مشروع للتشريع الجمركى الموحد .

* تم تعديل وإدماج القرار رقم ١٩/ مع القرار رقم ١٧ / فيما بعد ، بمقتضى قرار المجلس رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢ . بإضافة فصل جديد إلى القرار الأول بعنوان : (التعرف الجمركية الموحدة) ، يشتمل على نفس نص القرار رقم ١٩/ ، مع إضافة فقرة جديدة تنص على : البدء بتنفيذ توحيد التعرف في ١٩٧٢/١/١ . ولم يتخذ المجلس بعد ذلك أية قرارات تنفيذية للقرار الجديد (باستثناء بعض الدراسات التحضيرية أيضا) .

* يعنى ذلك ويترتب عليه بالضرورة ، عدم تحول الطبيعة الاقتصادية والهيكلية للسوق العربية المشتركة ، حتى الآن ، من صفة (منطقة التجارة الحرة) إلى صفة (الاتحاد الجمركى) ، وإن كانت ملتزمة بإحجاز بهذا التحول قانونيا بمقتضى القرار رقم (٤١١) المشار إليه أعلاه ، فى مرحلة لاحقة فى المستقبل .

(ز) صدر قرار المجلس رقم ١٠٩٢ بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣ عن دورته رقم (٦٨) على المستوى الوزاري بشأن تفعيل السوق العربية المشتركة ، وقد اعتمد القرار (البرنامج التنفيذى) الخاص بتحقيق هذا التفعيل . ويشتمل البرنامج على خطة عمل وجدول زمنى فى هذا الشأن ، يمتد بين يناير ٢٠٠٠ ويناير ٢٠٠٢ ، وأعمال تحضيرية له خلال عام ١٩٩٩ . ويترتب على هذا القرار ، إعادة التحرير الكامل للتجارة فى ظل (السوق) من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية . ويترتب على تنفيذ البرنامج المذكور إنشاء منطقة تجارة حرة كاملة خلال سنتين فقط بين الدول الأطراف ، مع فتح باب الانتساب للدول الأخرى للارتباط بالمنطقة طبقا لبروتوكولات تعقد مع كل منها على حدة .

٣- استعراض أهم إنجازات المجلس فى المجالات الاقتصادية الأخرى :

(أ) تراقق العمل المشترك على صعيد التحرير الكامل للتجارة ، فى إطار (السوق) ، مع خطوات وإنجازات اقتصادية أخرى ، كان يمكن أن يترتب على المضي إلى مدى أبعد فيها ، أن تؤدي إلى فو معدلات التجارة البينية وتحقيق صيغ فعالة للتكامل الاقتصادى بين الدول الأطراف .

(ب) تجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الجهود المشار إليها أعلاه ، قد اتخذت صورة مبادراته أحييت إلى جامعة الدول العربية لتنفيذها على المستوى العربي الجماعي الشامل ، وأقر بناء عليها بالفعل اتفاقيات جماعية شاملة أو مؤسسات للعمل الاقتصادي المشترك تضم كافة الدول العربية ، وأخذ الكثير منها طريقه إلى التنفيذ منذ سنوات ، مثل اتفاقية صندوق النقد العربي ، واتفاقية النقل بالعمور (الترانزيت) ، واستراتيجية العمل العربي المشترك

(ج) أهم إنجازات المجلس في القطاعات الاقتصادية الأخرى الموازية لتحرير التجارة في إطار (السوق) :

* المدخل الصناعي : أعدت دراسات جادة ومقترحات محددة ، ومشروع (بروتوكول) للتنسيق الصناعي القطاعي ، وقواعد وأنماط للتنسيق الإنتاجي في عدد من القطاعات .

* المدخل الاستثماري : تم إصدار اتفاقيتين لتنمية وحماية الاستثمار وتسوية منازعات الاستثمار ، وتأسيس أربع شركات عربية مشتركة قابضة كبرى برؤوس أموال حكومية ، في أربع قطاعات اقتصادية رئيسية هي : التعدين ، الثروة الحيوانية ، الدواء والمستلزمات الطبية ، الاستثمار الصناعي . كما تم إعداد مشروع قانون عربي موحد للشركات المشتركة ، أحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمبحثه في حينه . ويقدم المجلس حالياً بطرح مبادرات ودراسات لتأسيس أربع شركات عربية مشتركة قابضة كبرى برؤوس أموال عربية خاص ، في مجالات : التسويق ، التعبئة والتغليف النقل المتعدد الوسائط ، التأجير التمويلي .

* المدخل الإنمائي : وضعت دراسات ونماذج للتخطيط الإنمائي والربط بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية القطرية في إطار جماعي ، ومشروع مبدئي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، أحييت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وصدرت بها من القمة العربية العاشرة فيما بعد (وثيقة الاستراتيجية) .

* المدخل الفني : تم إنشاء عدد كبير من الاتحادات النوعية (٢٣ اتحادا حتى الآن) ، تقع فى نطاقها عشرات القطاعات ومئات المؤسسات والهيئات الإنتاجية / السلعية والخدمية فى الدول العربية ، وتعمل جميعا حتى الآن تحت مظلة المجلس ، وكذلك جرى إنشاء المكتب المركزى العربى للاحصاء فى نطاق الأمانة العامة ، وتقديم معونات فنية للدول أعضاء المجلس فى هذا المجال .

* المدخل المالى والنقدي : قام المجلس بإعداد مشروعات اتفاقيات / مؤسسات لكل من : صندوق النقد العربى ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار (أقرتها الجامعة العربية فيما بعد) واتفاقيات فى المجال الضريبى ، ومشروع اتحاد عربى للمدفوعات .

* مدخل النقل والمواصلات : تم إعداد مشروع (اتفاقية تنظيم النقل بالعبور / الترانزيت) ، الذى أحيل الى الجامعة العربية وتم إصدارها ، ومشروع شركة عربية مشتركة للنقل البرى لم تدخل مرحلة التأسيس ، وتم تطويرها إلى دراسة تمهيدى الآن لتأسيس (شركة عربية مشتركة للنقل المتعدد الوسائط) .

* مدخل القوى العاملة : تم إقرار اتفاقيتين فى قطاع التأمينات الاجتماعية ، وقواعد ومشروع بطاقة شخصية لانتقال الأشخاص بين الدول الأعضاء .

٣- جهود التقييم والمتابعة والتطوير :

(أ) - عمليات التقييم والمتابعة الدورية : شهد المجلس سلسلة من عمليات التقييم والمتابعة ، التى أجريت بواسطة لجان وزارية محدودة أو (فرق عمل) على مستوى الخبراء ، وعرضت نتائجها بعد ذلك على المجلس ، واتخذ القرارات والتوجيهات اللازمة بشأنها ، لتنفيذ المقترحات والتوصيات المطروحة . وقد أجريت هذه العمليات فى الأعوام ١٩٧٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ (آخرها الاستراتيجية الجديدة لبرامج عمل المجلس) . وقد كان من أهم ثمار هذه الجهود ، إقرار البرنامج المتكامل لتنمية التبادل التجارى بين دول (السوق) ودول المجلس بوجه عام ، ووضع عدة اتفاقيات ، وإعداد دراسات لمشروعات وبرامج ، واستحداث بعض الآليات الجديدة فى العمل .

(ب) وثيقة استراتيجية وبرامج عمل المجلس والعمل الاقتصادي العربي المشترك
للسنوات العشر القادمة : تقدمت الأمانة العامة بمبادرة هامة الى الدورة الـ (٥٨) للمجلس ، تهدف إلى انتهاج أسلوب التخطيط الاستراتيجي لأعمال المجلس . وقد لقيت هذه المبادرة تشجيعا من المجلس ، ووجه إلى عقد اجتماع (فريق عمل) من صفوة الخبراء الاقتصاديين العرب ، للنظر في المشروع المقدم من الأمانة العامة ، مع ملاحظات الدول الاعضاء بشأنه . وقد ضم (الفريق) الذي اجتمع لهذا الغرض ، مجموعة من الاقتصاديين البارزين الأكاديميين والممارسين ورجال الأعمال ، من خيرة الاقتصاديين العرب . وأسفرت أعمال (الفريق) عن إعداد وثيقة (تقرير توصيات) حول (جدول أعمال استراتيجي) للمجلس خلال السنوات العشر القادمة (١٩٩٨ - ٢٠٠٧) . وصدر قرار من المجلس في دورته الخامسة والستين باعتماد الاستراتيجية ، وتكليف الأمانة العامة بإعداد خطوات التنفيذ ، واقتراحها في صورة مشروعات قرارات للعرض على المجلس ، للبدء في تطبيق الاستراتيجية .

(ج) تطوير العمل في (السوق) وفي المجلس في ضوء مشروع الاستراتيجية
والتغيرات الاقتصادية الجارية : كان من أهم الخطوات المتخذة خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ ، على صعيد هذا التطوير ، صدور قرارات هامة من المجلس ، بشأن تفعيل وتعميق (السوق) ، دعا فيها الدول الأطراف إلى تنفيذ التزاماتها في إطار (السوق) ، بتحرير التبادل التجاري فيما بينها بالكامل ، وتكليف الأمانة العامة بإعداد تقرير نصف سنوي عن سير التطبيق وتقييم نتائجه ، ودعوة دول المجلس غير الأطراف في السوق للانضمام إليها في أقرب وقت ممكن ، والموافقة على إنشاء (آلية انتساب) للسوق ، تتيح للدول العربية الأخرى غير الاعضاء بالمجلس ، الدخول في ترتيبات خاصة لتحرير التجارة مع دول (السوق) .

(د) توصيات الندوة العربية حول (السوق العربية المشتركة في ظل المتغيرات
الإقليمية والعالمية) - ٨٧ أبريل / نيسان ١٩٩٦ : أسفرت هذه الندوة التي عقدت تحت رعاية السيد الدكتور رئيس مجلس وزراء مصر ، وعشاركة عدد من السادة الوزراء المصريين والعرب المعنيين ، عن عدد من النتائج والتوصيات الهامة ، التي أكدت على تفعيل (السوق) الحالية ، وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وصولا إلى (السوق العربية المشتركة) الموسعة في المستقبل .

٤- تقييم تجربة السوق العربية المشتركة في إطار المجلس :

١- أهم الإيجابيات :

(أ) أكدت تجربة (السوق) قدرة الدول العربية على خوض غمار التحرير الكامل للتبادل التجاري العربي ، والتعامل مع نتائجه ، وقطف ثماره .

(ب) تمثل (السوق) تمهيدا حقيقيا للإقدام فيما بعد ، على طرح مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) ، الذي أسهمت الأمانة العامة في طرح اقتراحاته في صورتها الأولى ، ثم جرى إقراره على صعيد العمل الاقتصادي العربي المشترك ، بعد أن حاز دعما سياسيا حاسما من مؤتمر القمة العربي الأخير المنعقد بالقاهرة في يونيو / حزيران ١٩٩٦ . إلا أن هذا المشروع في صورته النهائية التي تم إصداره بها ، لا يلبى الضرورات الملحة لإعطاء قوة دفع حقيقية للتجارة العربية البينية ، وتمهيد الأرضية الملائمة للتكامل الاقتصادي .

(ج) أسفرت السنوات الخمس عشرة الأولى من تجربة (السوق) عن حدوث زيادة كبيرة في حجم ومعدلات نمو التجارة البينية لدول (السوق) ، رغم محدودية الهياكل الإنتاجية آنئذ ، واختلاف الأنظمة الاقتصادية والتجارية ، ومحدودية عدد دول السوق ذاتها .

(د) إن (السوق) و (المجلس) يضمنان دولا عربية من مختلف أقاليم الوطن العربي ، في شرقه ووسطه وغربه ، والانضمام إليهما مفتوح لكافة الدول العربية .

٢- أهم السلبيات :-

(أ) التباطؤ في السنوات الأخيرة في تنفيذ التزامات تحرير التجارة في إطار قرار المجلس رقم (١٧) المنشئ (للسوق) ، والقرارات اللاحقة المكملة له ، مما أعاق الانطلاق الحقيقي لمسيرة (السوق) ، كنموذج قابل للتجاح ، يجذب باقي الدول العربية للانضمام للمجلس أو الانتساب إلى (السوق) .

(ب) القصور في اتخاذ الخطوات اللازمة نحو الانتقال (بالسوق) من مرحلة (منطقة التجارة الحرة) ، إلى مرحلة (الاتحاد الجمركي) ، عدم إمكانية تطوير ودفع التجربة نحو ظهور سوق مشتركة حقيقية ، كمرحلة ثالثة محددة (بعد الاتحاد الجمركي) في أي مسيرة للتكامل الاقتصادي .

(ج) عدم التطابق بين عضوية المجلس وعضوية (السوق) ، حيث لم تنضم بعض دول المجلس الى (السوق) حتى الآن ، مما يخلق فجوة في العمل في المجلس ، بين نوعين أو درجتين من الالتزام بأهداف اتفاقية الوحدة ومسيرة المجلس في تطبيقها المتدرج ، مما يؤدي إلى إضعاف فاعلية تحرير التجارة ، حتى لو تحقق التحرير بالكامل لها ، لأن اتساع حجم السوق الموحد والمحرد الكبير أمام صادرات الدول الأطراف فيه ، هو جزء من نجاح أي تجربة إقليمية لتحرير التجارة ، وتنشيط الاستثمارات ودعم النمو فيها اعتمادا على ذلك ، ومن ثم المساعدة في بلورة اتجاهات وأولويات التكامل الاقتصادي .

(د) أدى تراجع مسيرة (السوق) نسبيا ، الى عدم شعور الدول الأطراف بإزايها وآثارها الهامة الكاملة ، المتوقعة و الممكنة .

٣- أهم الصعوبات :

(أ) صعوبات تتعلق بالدول الأطراف في (السوق) :

* ضعف فاعلية القرار السياسي بدءا من عملية اتخاذ القرار ، وحتى توافر روح الالتزام به والالتضامن في تنفيذه ، على طريق تطبيق (السوق) ، رغم ما (للسوق) والمجلس من طابع تعاقدى إلزامي .

* الاتفاقيات السلبية الضارة للتقلبات في العلاقات السياسية بين الدول العربية ، على التبادل التجاري بوجه خاص ، والتعاون الاقتصادي عموما ، وعلى روح وفاعلية واستقرار العمل الاقتصادي العربي المشترك في مجمله ، وقدرته على التطور والنمو .

* عدم توافر التقييم والإدراك الكافي لدى الجهات المختصة في الدول الاعضاء ، للإيجابيات والمزايا الاقتصادية البعيدة المدى ، التي ينطوي عليها تفعيل المدخل التجاري كأداة للتكامل ، انطلاقا من توسيع السوق العربي أمام صادراتها ، وراء أسوار أسواقها القطرية المحدودة .

* تراجع التعاون التجاري العربي سلبيا الى الاتفاقيات الثنائية لتبادل الأفضليات التجارية بين دول (السوق) ، على أساس انتقائي بحدود السلع أو مناطق تجارة حرة ثنائية غير فعالة ، رغم تفوق الأسلوب المتعدد الأطراف في حجم المزايا (إلغاء كلفة الرسوم والقيود) ، وحجم السلع المستفيدة (شمول كافة السلع) ، وطبيعة التحرير

(عدم الحاجة إلى التفاوض الدوري لتعديل الجداول السلعية) ، والتوافق مع قواعد الجات / المنظمة العالمية للتجارة (السماح بمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية بضوابط ومعايير معينة ، وحظر الأفضليات الانتقائية للسلع المتبادلة) .

* غياب التنسيق الاقتصادي ومن ثم عدم الربط بين البعد الإنتاجي والبعد التبادلي للتكامل الاقتصادي ، في نطاق المجلس و(السوق) ، اللذان يمثلان ويعتبران إطاراً صحيحاً ويمكننا للتكامل الشامل .

(ب) صعوبات تتعلق بحمل الاقتصاد العربي والعولمة المشتركة :

* عدم توافر وضوح الرؤية لدى الدول العربية ، حول العلاقة بين مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) ، المستهدفة في نطاق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، و(منطقة التجارة الحرة العربية الصغرى) القائمة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية ، والتي انضم معظم أعضائها إلى الاتفاقية الأولى . علماً بأن (السوق) يمكن أن تقتل - في حالة تفعيلها - مرحلة متقدمة أكثر ، بالتحريك القوي والكامل للتجارة ، الذي تحقق قانوناً وفعلياً ، ثم بالتحول مستقبلاً الى اتحاد جمركي ثم إلى سوق مشتركة كاملة بصورة متدرجة ومنظمة .

* التخوف غير المبرر من نقص حصيلة رسوم الجمارك لدى بعض الدول بسبب الإعفاء من الرسوم الجمركية ، رغم أن فوائد ومكاسب التحرير أعظم أهمية وتنوعاً ، (من مختلف الزوايا والمبررات الاقتصادية ، الواضحة والقطعية) ، وأكثر ربحية بكثير (من الناحية النقدية في عوائد الصادرات) ، من عوائد الرسوم الجمركية .

* استمرار الطابع التقييدي للواردات في عدد من الدول الأطراف ، باستخدام القيود غير الجمركية ، واستمرار الطابع التقييدي للإجراءات التجارية والجمركية ، التي تهدد الكثير من الوقت والجهد والمال ، وترهق المصدرين والمستوردين ، وتضعف تدفقات التجارة .

* نقص إيرادات النقد الأجنبي لدى عدد من الدول العربية (ولاسيما الدول الأقل ثروة) ، لتمويل الواردات من الدول العربية ، وعدم كفاية أو مرونة البرامج المشتركة الحالية لتمويل التجارة البينية .

* عدم الاهتمام بإيجاد مستوى أو غط من التنسيق العربي المرن للقطاعات ذات الأولوية القصوى للاقتصاد العربي ، قطريا وقوميا ، والتي تتمتع فيها بمزايا نسبية يمكن أن تتحول إلى مزايا وقدرات تنافسية ، من خلال خصائص الإنتاج الكبير وإمكانات وآثار التكامل ، ومن ثم يجرى التركيز عليها بإجراءات التنسيق والمشروعات المشتركة وحوافز الاستثمار .. الخ . مما يتيح للهيكل الإنتاجية العربية بالتالى ، تقديم مزيد من السلع التي تدخل الى تدفقات التجارة البينية .

* تشتت جهود التكامل الاقتصادي الدول العربية بين تنظيمات جزئية شبه إقليمية للتكامل الاقتصادي ، ومناطق تجارة حرة بين ثنائيات أو مجموعات مصغرة من دول عربية ، أو بين دول عربية ودول غير عربية . ويمكن أن تكون هذه التطورات على حساب التكامل أو على الأقل تحرير التجارة الجماعي فيما بينها ، وتضعف الآمال في التوصل إلى ترتيبات تكاملية عربية جماعية أو في نجاحها مستقبلا . وعلى العكس ، فإنه يمكن أن تكون هذه التنظيمات الثنائية وشبه الإقليمية ، عامل قوة للتكامل الجماعي ، في حالة ترابطها وعملها معا ، ضمن إطار تنسيقي شامل ، يحقق التوافق فيما بينها ، ويتجه بها جميعا نحو هدف دعم التكامل الجماعي في نهاية المطاف .

* النقص الشديد في الخدمات المساندة للتجارة على المستوى العربي ، مثل النقل والتخزين والاتصالات والمعلومات والتسويق والترويج والتعبئة والتغليف .. الخ .

* التخوف غير المبرر لدى الدول العربية ، من آثار تحرير التجارة العربية البينية على حماية الصناعات الناشئة فيها ، رغم أن المصدر الحقيقي لأخطار المنافسة (المشروعة أوغير المشروعة) يأتي من دول غير عربية ، ويزداد أثرا مع الانلاقات المتوقعة لإقامة مناطق تجارة حرة بين دول عربية ودول أوتكتلات متقدمة صناعيا . علما بأن المنافسة العربية محدودة الأثر أو الضرر أصلا ، بسبب تقارب مستويات الكفاءة الإنتاجية ، والمحدودية النسبية للسلع القابلة للتداول حاليا ، وإن كان المستهدف والممكن هو توسيع وتنوع دائرتها مستقبلا ، بفعل آثار تحرير وتنمية التجارة ، وتطور الإنتاج والهيكل السلعية للمصادر في الدول العربية .

(التسمر الثالث)

استعراض وتقييم المدخل التجارى للتعاون والتكامل الاقتصادى العربى
وانعكاساته على العمل الجماعى لتحرير التجارة العربية البيئية

١ - طبيعة دور المدخل التجارى فى التكامل الاقتصادى العربى :

(أ) من الحقائق الاقتصادية المسلم بها ، أن التجارة هى (محرك النمو) Trade is the engine of growth ، و(قاطرة الاستثمار) The locomotive of investment . ويحدث اتساع وتحرير السوق ومن ثم زيادة الاستثمار والإنتاج من خلال آلية (مضاعف الاستثمار) Investment multiplier ، حيث تؤدي زيادة الطلب إلى زيادة الطاقات الإنتاجية وقيام المشرعات الضخمة التي تفيد من مزايا اقتصاديات الحجم الكبير (Economies of scale) ، وهذا يتطلب توسعات فى التمويل ، تخلق فرص استثمارات جديدة ، وفرص عمل متزايدة ، وتضاعف من حجم الطلب الكلى ، مما يغذى من جديد زيادة الإنتاج .

(ب) تتولد تبعاً آثار الإنتاج الكبير ، وأهمها تحقيق وفورات داخلية وخارجية ، يترتب عليها خفض تكلفة الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين مستوى القدرة التنافسية ، سواء فى السوق المحلية تجاه الواردات المثليلة أو البديلة ، أو فى السوق الخارجية للإنتاج الموجه إلى التصدير . يؤدي كل ذلك إلى آثار انتشارية فى الاقتصاد ككل ، من حيث تنشيط كافة الطاقات الاقتصادية والإنتاجية الأخرى (السلبية والخدمية) ، بدءاً بالقطاعات المرتبطة بالتجارة .

(ج) تنعكس أهم النتائج التراكمية لهذه التطورات من جديد ، على العمالة ، بتوليد وتكثيف فرص عمل جديدة تقص البطالة ، ورفع مستوى كفاءة العمالة ، كما تنعكس على زيادة (القسم المضاف) فى الاقتصاد الوطنى ، ورفع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى ، وخفض مستوى التضخم .

(د) فى حالة اندماج السوق المحلى فى كل دولة عربية مع الأسواق العربية المحلية الأخرى ، فى نطاق سوق واسعة عربية كبرى محرة ، تزداد معدلات نمو التجارة البيئية ، من خلال الأثر التحويلى Trade Diversion effect ، ثم الأثر الإنشائى Trade Creation effect لتحرير التجارة بين الدول الأطراف .

٢- انعكاسات وأسلوب عمل (المهدخل التجارى) للتكامل الاقتصادى العربى على التبادل التجارى والاستثمار والمعالجة فى الوطن العربى :

(أ) الانعكاسات على تطور التبادل التجارى :

* يشمل تفعيل المدخل التجارى فى المقام الأول ، إنجاز التحرير الكامل للتجارة ، بصورة فورية أو خلال فترة قصيرة ، للإفادة من أثر الدفعة القوية Big Push التى يحدثها التحرير فى حد ذاته .

* ينبغى تعزيز أثر التحرير التجارى ، برفع كفاءة التجارة العربىة (الإجراءات ، السياسات ، المواصفات .. الخ) ، والتى تدعمها الهياكل الأساسية ذات العلاقة (أى الخدمات المساندة للتجارة : مثل موانئ ، نقل ، شحن ، تخزين ، تمويل ، وضمانات تصدير ، تعبئة وتغليف ، نظم معلومات ، جهود وترويج ودراسات تسويق ، تنشيط علاقات العمل بين المصدرين والمستوردين .. الخ) .

* يؤدى فتح وتوسيع السوق العربى وتنمية التبادل التجارى ، إلى إعادة هيكلة العرض والطلب العربى - العربى ، وتنمية الصادرات الى الأسواق ذات الطلب الإنتاجى والاستهلاكى على منتجات الدول العربىة الأخرى ، وتزايد الطلب عليها ، فى ظل أوضاع تنافسية متكافئة وعادلة ، بين الإنتاج المحلى والمنتجات العربىة بعضها البعض فى السوق الواحد .

(ب) الانعكاسات على تطور الاستثمار :

* يترتب على اتساع حجم السوق والمشروعات الإنتاجية والهياكل الأساسية المساندة ، وغو الطلب على السلع العربىة وزيادة القوة الشرائية ، وزيادة الطاقة الاستيعابية للسوق وفرص الربح ، ومن ثم حفز الاستثمار المحلى ، وجذب الاستثمار الخارجى العربى والأجنبى المصحوب بالتكنولوجيا المتقدمة ، للترظيف فى قطاعات الإنتاج الموجه للتصدير إلى الوطن العربى ، اعتمادا على سوق عربىة كبرى تضم (٢٥٠) مليون مستهلك .

* يرتبط بنمو الاستثمار والإنتاج الكبير ، التوسع فى التطبيقات التكنولوجية ، وبالتالى تحمل نفقات البحوث والتطوير الموجه لخدمة الإنتاج السلمى والخلقى .

* يؤدي ذلك إلى اتجاه الاستثمارات الإنتاجية ، إلى التخصص القائم على المزايا النسبية والتنافسية ومن ثم التوطن الصناعي والتشابه الإنتاجي ، الذي يقود بدوره إلى المزيد من الاستثمارات ، وينعكس ذلك في مجمله على تعزيز فرص التكامل الاقتصادي بمفهومه الشامل .

* يدعم هذا الاتجاه بقوة ، تحسن مناخ الاستثمار في الدول العربية ، نتيجة سياسات الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي وتطبيق اقتصاديات السوق والخصخصة ، ورفع كفاءة الاقتصادات القطرية في مجملها ، مما يحسن من جاذبيتها للاستثمار ، ويؤدي من ثم إلى زيادة تدفقات رأس المال في المنطقة العربية .

(ج) الانعكاسات على تطور العمالة :

* يترتب على زيادة اندماج الأسواق والاقتصادات العربية ، ضرورة الاتجاه إلى تحرير حركة العمالة ، للوفاء بالاحتياجات الإنتاجية ، ورفع نوعيتها بالتأهيل والتدريب ، بما يستجيب لاحتياجات الطلب على السلع .

■ يؤدي ذلك إلى تحسين غط سوق العمالة العربية ، ورعا زيادة مستوى الاعتماد المتبادل والاكتفاء اللاتي فيها ، وإحداث التوازن والتفاعل المطلوب بين الاقتصادات كثيفة العمالة والاقتصادات نادرة العمالة ، ومرونة وتسهيل حركة العمالة بين الدول العربية .

* يساعد ذلك في النهاية على انخفاض واختفاء البطالة في الاقتصادات العربية ، التي تتميز بأن ٥٠٪ على الأقل من السكان فيها في سن العمل ، كما تؤدي زيادة مستوى التشغيل إلى زيادة القوى الشرائية العربية في مجملها ، ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات ، وبالتالي تغذية أثر مضاعف الاستثمار ... وهكذا .

٣- عرض وتقييم تجارب وإنجازات (المداخل التجارية) على صعيد العمل الجماعي لتحرير وتنمية التبادل التجاري العربي في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية :

(أ) اختار العمل الاقتصادي العربي المشترك ، في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، قطاع التجارة للبدء به علي ساحة التعاون الاقتصادي العربي في حقبة الخمسينات ، ممثلا في اتفاقية

تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت عام ١٩٥٤ ، ثم أعاد اختياره - بجانب قطاع الاستثمار - فى حقبة الثمانينات ، ممثلاً فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية عام ١٩٨١ .

وقد كانت نتائج تطبيق الاتفاقية الأولى (اتفاقية ١٩٥٤) محدودة للغاية ، بحكم محدودية أحكامها وطبيعتها وآلياتها . وقد طرأ تحسن متواضع فى معالجة مدخل التجارة فى ظل اتفاقية ١٩٨١ ، حيث تطورت أحكامها لتغطى مجالات أوسع ، مثل القيود غير الجمركية وأفضلية المنتجات العربية ، والحماية الخارجية الموحدة للسلع العربية .. الخ ، وقد جرى فى ظل هذه الاتفاقية التحرير الكامل - دون مفاوضات تجارية - لتبادل كافة السلع العربية من المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية . إلا أن أداء الاتفاقية ظل متواضعاً للغاية ، بسبب ضعف آلياتها وانعدام روح الالتزام فى تطبيقها وبطء الانضمام إليها ، مما جعل انعكاسها على نمو وتطور التجارة العربية البينية - كمّاً وكيفاً - غير ملموس ، سواء بالمعيار المطلق (قيمة المبادلات البينية) أو النسبى (بالمقارنة بإجمالى التجارة الخارجية العربية) . وبذلك لم تكن لها فاعلية تذكر فى مجال التجارة .

(ب) أعاد العمل الاقتصادي العربى المشترك ، التأكيد بقوة على أهمية المدخل التجارى ، بصدد قرار القمة العربية عام ١٩٩٦ بشأن إقامة مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) ، وتوجيه المجلس الاقتصادى والاجتماعى إلى الإسراع فى اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشائها ، طبقاً لجدول زمنى وخطة عمل .

وقد أصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى قراراً رقم ١٣١٧ فى دورته (٥٩) بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩ ، يشتمل على (البرنامج التنفيذى) لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، تقام بمقتضاه وفى إطاره (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) . ويتركز جوهر البرنامج فى تطبيق بعض جوانب الاتفاقية ، المتعلقة بالتحرير الكامل للتجارة ، من خلال برنامج زمنى وخطة عمل ، يتم تنفيذهما على مدى عشر سنوات ، تبدأ فى أول يناير ١٩٩٨ .

(ج) إذا كان مشروع (المنطقة) قد اختار أسلوب التحرير المتدرج بدلاً من التحرير الفوري - إمكانية الاستثناء المؤقت لبعض السلع وظروف بعض الدول ، إلا أنه يلاحظ أن (البرنامج التنفيذى لهذا المشروع ، لا يرقى الى التوقعات منه ، أو إلى المستوى الملائم الذى يستجيب لمتطلبات التكامل

الاقتصادي العربى ، بعد مضى قرابة نصف قرن من محاولات الاقتراب منه ، وبعد خمسة عشر عاما ضاعت من عمر اتفاقية ١٩٨١ ذاتها دون تطبيق فعال لها . ويرجع قصور البرنامج التنفيذى أو مشروع (المنطقة) إلى أسباب عديدة فنية وموضوعية وزمنية .

(د) يمكن إيجاز مظاهر وعناصر قصور وضعف مشروع منطقة التجارة الحرة العربية فيما يلى :

* طول الفترة المحددة لإنجاز المشروع ، بالمقارنة بنتائجه وأهدافه المتراضعة ، وهى فترة تضاف إلى (١٥) عاما تهددت فى الإخفاق فى تطبيق الاتفاقية ذاتها .

* عدم اشتغال البرنامج على الكثير من أحكام وأهداف الاتفاقية ، مثل الحماية الخارجية بالرسم الجمركية الموحدة / والمعاملة التفضيلية للسلع العربية .

* اختبار أسلوب التحرير المتدرج بدلا من التحرير الفورى ، الذى يحتاج إليه التجارة والاقتصادات العربية ، لتوسيع أسواقها وتنمية صادراتها ، مع إمكانية الاستثناء المؤقت المحدود للسلع الحساسة التى تتطلب حماية مؤقتة .

* التراجع عن التحرير الكامل الذى تحقق من قبل فى ظل الاتفاقية ، لمجموعات واسعة من السلع (الزراعية ، الحيوانية ، المواد الخام) ، وهى تمثل نسبة هامة من الهيكل السلقى للتجارة العربية الخارجية والبيئية ، وإعادة هذه السلع إلى التحرير المتدرج ، دون أى مبرر اقتصادي حقيقى .

* فتح الباب للاستثناءات الجماعية الواسعة من التحرير ، بالسماح لكل دولة بوضع قائمة استثناءات تقررها بمفردها ، لاستثناء السلع الزراعية فى مواسم إنتاجها ، من تحرير استيرادها أو إعفائها من الرسوم الجمركية . وهذا يزيد من إبعاد قطاع حيوى من التجارة العربية من دخول منطقة التجارة الحرة ، فضلا عن إهدار أهميته الحيوية للأمن الغذائى العربى ، وتجاهل قرارات وتوصيات عديدة صدرت على مختلف المستويات العربية الجماعية ، تؤكد على أولوية تحريره .

* خلو مشروع (المنطقة) من أية إشارة إلى المرحلة أو المراحل التالية من مراحل التكامل الاقتصادي ، التى تلى مرحلة (منطقة التجارة الحرة) وهى مراحل : الاتحاد الجمركى ، السوق المشتركة ، الاتحاد الاقتصادى ، الاتحاد النقدى . علما بأن اتفاقية ١٩٨١ تشتمل على أساس

للإتحاد الجمركي (الحماية الجمركية ، الحد الأدنى من توحيد الرسوم الجمركية) . ويعنى ذلك انفصال (المدخل التجارى) عن عملية التكامل الاقتصادى العربى فى مجملها .

* يبدو أن ضعف بنية مشروع (المنطقة) ، كان هو الذى حدا به الي التأكيد على أنه : يجوز لأى بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية ، الاتفاق فيما بينهما على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمنى للبرنامج ، (تأكيداً لما ورد فى المادتين الثالثة والسابعة من الاتفاقية) .

* محدودية عدد الدول المنضمة إلى (المنطقة) والتى لا يتجاوز عددها (١٤) دولة من (٢٢) دولة عربية بعد مرور عام كامل على بدء نفاذها ، علماً بأن فعاليتها تتوقف إلى حد كبير على شمولها لكل أو غالبية الدول العربية .

٢- عرض وتقسيم تجربة وإنجاز (المدخل التجارى) على صعيد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية - السوق العربية المشتركة :

(أ) اختار المجلس أولوية المدخل التجارى للتكامل الاقتصادى ، حيث كان فى مقدمة القرارات الصادرة عن المجلس فى مستهل أعماله عام ١٩٦٤ ، القرار رقم (١٧) بإقامة (السوق العربية المشتركة) ، وما صدر بعد ذلك من قرارات لاحقة مكملت له . وقد صدر قرار آخر فى نفس التاريخ وموازى لهذا القرار الأساسى ، هو القرار رقم (١٩) بشأن خطوات إقامة اتحاد جمركى فى مرحلة لاحقة . وتتل (السوق) فى طبيعتها وفى نطاق القرار رقم (١٧) والقرارات الأخرى المرتبطة به فيما بعد ، إقامة (منطقة تجارة حرة) بين الدول الأعضاء فى (السوق) . وقد تم الانتهاء من إنجاز هذه المرحلة طبقاً للبرنامج والجدول الزمنى المحددين فى القرار الأصلى ، وقرار التعميل بإنشائها واختصار فترة الانتقال ، بحيث استغرقت ست سنوات (١٩٦٥ - ١٩٧٠) . وقد انضمت الي (السوق) سبعة دول فقط من الدول الأعضاء فى المجلس هى (مصر ، سوريا ، الأردن ، العراق ، الجماهيرية الليبية ، موريتانيا ، اليمن) . والدول الثلاث غير المنضمة هى (دولة الامارات العربية المتحدة ، الصومال ، السودان) والدولة الرابعة وهى (فلسطين) تتخذ إجراءات الإنضمام .

(ب) يمكن تقسيم تجربة تطبيق (السوق) فى إطار المجلس بإيجاز فيما يلى :

* حققت (السوق) نتائج إيجابية واضحة فى رفع معدلات نمو التبادل التجارى بين الدول الأطراف ، بلغت ذروتها خلال العقد الأول من اكتمال مراحل (السوق) ، أتى الفترة

(١٩٧٠ - ١٩٨٠) - تتضح في زيادة التجارة البينية لعضائها بنسبة ١٣٥٩٪ ، حيث ارتفعت من ٩٧.٥ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٣٢٥.٦ مليون دولار عام ١٩٨٠

* تراجعت التجارة البينية في حقبة الثمانينات ، بتأثير عوامل خارجية تتصل بالعلاقات العربية في مجملها ، انعكست على الركود في تطبيق (السوق) . ثم عادت التجارة البينية الى تحقيق بعض النمو (مطلقا ونسبيا) ، حيث بلغت قيمتها الإجمالية ٧٧٢.٥ مليون دولار عام ١٩٩١ ، ثم ١١٩٦.٦ مليون عام ١٩٩٤ ، ثم ١٤٤٤.٤ مليون عام ١٩٩٥ . ويمثل الرقمان الأخيران نسبة هامة من التجارة البينية للدول الأطراف تتم فيما بينها ، بالمقارنة بتجارتها العربية البينية (٥٣.٨٪ عام ١٩٩٤ - ٤٥٪ عام ١٩٩٥) .

* يرجع التطور العكسي (الانكماش) للتجارة البينية لدول السوق ، خلال حقبة الثمانينات ، إلى تعثر تنفيذ أحكام (السوق) ، وضعف الالتزام بأحكامها ، الأمر الذي أثر سلبا على مسيرتها وفعاليتها ، رغم اتساع فرص التجارة خلال هذه السنوات ، وتعاضدها أكثر خلال التسعينات ، وما وراءها ، بسبب تنوع وغو الهياكل الإنتاجية وفرص تمويل التجارة ، وتحفيز التجارة الخارجية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي ، وتوافر مصادر أكبر لتمويل التجارة وضمان أثمان الصادرات على المستوى العربي ، وتحسن قنوات الاتصال التجاري ، من خلال المعلومات والمعارض والمشتريات الترويجية المختلفة ، إضافة إلى القرب الجغرافي للأسواق .

* اتخذ المجلس مؤخرا قرارات هامة بتنفيذ (السوق) هو القرار رقم (١٠٩٢) الصادر عن الدورة (٦٨) الوزارية للمجلس ، والذي لفت الاشارة إليه ، ووارد تفصيلا في (القسم الرابع) من هذا التقرير . ويشتمل على الالتزام بالتحرير الكامل للتجارة في ظلها ، وإيجاد آلية للمتابعة والتقسيم لمسارات وأداء التطبيق ، و ينتظر أن تكون للقرار نتائج إيجابية في المستقبل القريب .

* يدل على أهمية تجربة هذه (السوق) المصغرة في إطار المجلس ، ودورها المستقبلي الممكن في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، أن القرار الاقتصادي الصادر عن المؤتمر البرلماني العربي السابع ، قد أكد على ضرورة تعزيز هذه التجربة ، واتخاذ هذه (السوق) نواة وقاعدة ونقطة انطلاق لإقامة السوق العربية المشتركة الموسعة مستقبلا ، التي تشمل كافة الدول العربية .

(القسم الرابع)

قوة الدفع الجديدة للتكامل الاقتصادي العربي

البرنامج التنفيذي لتنفيذ السوق العربية المشتركة

القائمة فى نطاق اتفاقية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية

(عام ١٩٩٩ - عام ٢٠٠٢)

يعتبر صدور القرار رقم ١٠٩٢ بتاريخ ١٢/٣/١٩٩٨ عن الدورة (٦٨) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بمثابة منطقة تحول وقوة دفع جديدة لانطلاق السوق العربية المشتركة ، القائمة منذ يناير ١٩٦٥ فى نطاق اتفاقية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، والتي كانت قد اكتملت مراحلها (بعد تعجيل خطوات التطبيق) فى يناير ١٩٧٠ ، ثم شهدت التطبيق الكامل لأحكامها بين الدول الأطراف فيها (سبع دول : مصر ، الاردن ، العراق ، سوريا ، ليبيا ، اليمن ، موريتانيا) ، ثم تعرض التطبيق للركود من وقت لآخر لظروف تعود الى أوضاع العمل العربى المشترك وتقلبات العلاقات العربية ، وليس الى طبيعة الاتفاقية ومشروع (السوق) ذاتهما ،

ويدل صدور هذا القرار ، على تبلور وتجسيد رؤية عربية جماعية بين الدول الأطراف ، لدفع مسيرة تحرير التجارة العربية البينية واتخاذها أساساً لإتلاق جديدة للتكامل الاقتصادى العربى . وإذا قدر لهذا القرار أن يحظى بالتطبيق الكامل والجاد ، فإنه سوف يعنى استئناف تجربة التكامل الاقتصادى فى زمن قصير ، وبناء جسر وتواة يعبر عليها التكتل الاقتصادى العربى الحقيقى نحو المستقبل .

وستكون أهم النتائج المبكرة لتطبيق القرار ، السماح للمدخل التجارى للتكامل ، الذى يمثل أهم القواسم المشتركة للمصالح الاقتصادية العربية ، أن يحدث أثره فى فتح الباب أمام مقومات وعناصر التكامل الأخرى لتكوين قواسم مشتركة جديدة تتجسد مستقبلاً فى تدابير والمجازات جديدة ، على أصعدة الاستثمار وحركة رؤوس الأموال وتحرير أو تيسير حركة العمالة ، وترسيخ المواطنة الاقتصادية ، والتنسيق التنموى والإنتاجى .

أولاً : عناصر القرار رقم (١٠٩٢) الصادر بتفعيل السوق العربية المشتركة من خلال برنامجها التتبعي :-

أن تبدأ الاجراءات التمهيدية اللازمة من أول يناير (كانون ثان) ١٩٩٩ لتطبيق البرنامج بصورة متزامنة في كافة الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة القائمة في نطاق المجلس ، وذلك بهدف استئناف مسيرة التحرير الكامل للتبادل التجاري فيما بينها على مدى زمني مناسب يتم خلاله إلغاء كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود غير الجمركية ، بحيث يطبق التحرير التدريجي على ثلاث مراحل كحد أدنى لشرع التحرير ، وحد أقصى للمدى الزمني ، مما يمكن أي دولة طرف منفردة أو دولتين أو أكثر اختصار مراحلها دون تجاوزها بإطالتها - ويتم ذلك على الوجه التالي :

١- الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل :

(أ) تخفيض نسبة ٤٠٪ (أربعون في المائة) أول يناير " كانون ثان " عام ٢٠٠٠ ، وذلك من الرسوم المطبقة في ١٩٩٩/١/١ .

(ب) تخفيض نسبة ٣٠٪ (ثلاثون في المائة) أخرى أول يناير " كانون ثان " عام ٢٠٠١ ، بحيث يصبح إجمالي نسبة التخفيض ٧٠٪ .

(ج) تخفيض نسبة ٣٠٪ (ثلاثون في المائة) الباقية أول يناير " كانون ثان " عام ٢٠٠٢ ، بحيث يتحقق الاعفاء بالكامل .

(د) العمل بشهادة المنشأ المقررة بجامعة الدول العربية المعتمدة في البرنامج التنفيذي تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، ويكون ذلك مرتبطاً بتطبيق البرنامج التنفيذي للسوق العربية المشتركة ، مع تشكيل لجنة من مندوبي الدول الأعضاء في السوق لوضع الصيغة المناسبة لأية بيانات اضافية لهذه الشهادة ، وذلك خلال ستة اشهر لعرضها على الدورة القادمة للمجلس مع وضع القواعد الرقابية التي تضمن سلامة التنفيذ وفقاً لضوابط البرنامج التنفيذي للسوق .

(هـ) إيداع جداول التعريفات الجمركية المطبقة في الدول الأعضاء في السوق في ١٩٩٩/١/١ والقوانين والقرارات والضرائب والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل لدى الأمانة العامة للمجلس .

(و) تستثني الدول الأطراف الأقل نمواً المنصوص عليها في البند السادس من البرنامج من البدء في التطبيق في الموعد المحدد لحين اقرار المعاملة الخاصة التي ستتمتع بها كل دولة من هذه الدول على حدة طبقاً لظروفها واحتياجاتها وفقاً لقرار يصدره الاجتماع الوزاري لدول السوق

٢- القيود غير الجمركية :

تلغى بالكامل في موعد أقصاه أول يناير (كانون ثان) عام ٢٠٠٠ .

٣- تكليف الأمانة العامة بمتابعة سير التطبيق وفقاً للمعلومات والبيانات الدورية التي تتلقاها بناء على طلبها من الدول الأطراف . وتعد الأمانة العامة استبيانات محددة لهذا الغرض .

٤- تكليف الأمانة العامة بأن تطلب من المنظمات الاقتصادية العربية المشتركة ذات العلاقة والمنظمات القطرية المثيلة ومن خلال السادة مندوبى الدول الأطراف فى (السوق) موافاتها بمعلومات وبيانات منتظمة تحصل عليها من المصدرين والمستوردين ، والشركات الانتاجية التي تمارس هذا النشاط أيضاً ، فيما يتعلق بتأثر نشاطاتها بتطبيق أحكام السوق العربية المشتركة وأسلوب ومسار التطبيق فى كل دولة .

٥- تكليف الأمانة العامة بتقديم تقرير سنوى مستقل الى اللجنة الجمركية وشئون تخطيط وتنسيق التجارة ومن ثم يعرض على المجلس الوزاري لدول السوق ، يشتمل على معلومات كاملة وتقييم شامل لسير تطبيق أحكام السوق .

٦- إنشاء (لجنة تنسيق) بين السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، تكون ضمن اللجان النوعية المنوط بها معاونة الاجتماع الوزاري الذي يختص بالاشراف على تنفيذ البرنامج .

٧- تكليف الأمانة العامة بإجراء الاتصالات اللازمة مع الدول الأعضاء لبحث إمكانية إنشاء مؤسسات مالية ومصرفية وتجارية من شأنها تدعيم وتطوير التبادل التجارى بين الدول الأعضاء بما فى ذلك إنشاء مصرف للتجارة والتنمية وغرفة تجارية مشتركة على مستوى دول (السوق) .

ثانياً :- عناصر (البرنامج التنفيذي) المستأف تطبيق (السوق) والمعتمد بالقوار
يقم (١٠٩٢) :

- ١ - الاسس النظامية والقانونية للبرنامج التنفيذي .
 - ٢- أهداف وطبيعة البرنامج التنفيذي .
 - ٣- قواعده عمل، وآليات البرنامج :
- (أ) نفاذ البرنامج وآليات التنفيذ .
 - (ب) تطبيق المعاملة الوطنية .
 - (ج) قواعده المنشأ .
 - (د) الاستثناءات من تطبيق البرنامج .
 - (هـ) السلع المحظور استيرادها .
 - (و) المعاملة الخاصة للدول الأطراف الأقل نمواً .
 - (ز) آلية الانتساب .
 - (ح) المنافسة العادلة واجراءات الوقاية .
 - (ط) الجوانب الجمركية .
 - (ى) العلاقة مع المنظمة العالمية للتجارة /الجات .
 - (ك) المؤسسات الداعمة للتبادل التجارى فى نطاق السوق .

(القسم الخامس)

الخلاصة والاستنتاجات

نحو منظور استراتيجي قومي مستقبلي للتكامل والنكتل الاقتصادي العربي

إثباتي : يبدو واضحاً أن تشكيل الصورة المستقبلية لتطور الاقتصاد العربي ، في اتجاه التكامل الجاد والفعال ، ودفع وتنمية العلاقات الاقتصادية العربية ، تتطلب جميعاً في هذه المرحلة الدقيقة من ميسرة النظام الإقليمي العربي ، أن يمتلك الوطن العربي مشروعاً اقتصادياً قومياً حقيقياً ، يكون قادراً على البقاء والنمو والتطور ، وتقديم الإجابة الصحيحة على الأسئلة التي يطرحها القرن الحادي والعشرين وما وراءه ، والاستجابة للمتغيرات والتطورات الاقتصادية الهائلة ، القطرية والدولية ، التي تفرض على الأمة العربية تحديات كبرى يمتحن مواجهتها والتعامل معها ، من موقع الثقل الاقتصادي الجماعي .

ثانياً : ولاشك أن غياب مثل هذا المشروع الاقتصادي القومي ، سوف يهدد وقتاًئذنا من الوطن العربي ، يضاف إلى ما تهدد من قبل ، ويضيف فرصاً جديدة ضائعة ، تنضم إلى ماضع من فرص من قبل ، فضلاً عن المكاسب الحقيقية التي تفوتها ، والخسائر التي تتكبدها ، والمخاطر التي تتعرض لها .

ثالثاً : ومن المؤكد أن الأداة الحقيقية والمثلى لمراجعة هذه الأوضاع والاحتمالات ، هي أن يكون في حوزة الأمة العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك ، الحكرى وغير الحكرى ، استراتيجية عليها واضحة الأهداف والمعالم . ومن المؤكد أن مثل هذه الاستراتيجية ينبغي أن تجسد في مشروع اقتصادي قومي للتكامل الاقتصادي ، ينطلق على درب التكلل الاقتصادي ، في طريق ذي اتجاه واحد لا رجعة فيه ولا تكوص عنه .

رابعاً : إذا كان هذا الطرح مطلوباً ، بل ومحتمة حقائق الأمور على أرض الواقع ، ودواعي المصلحة للخطوط العربية العليا ، ومتطلبات العصر الذي نميشه ، والمستقبل الذي ينتظر الأجيال العربية القادمة ، فإنه يمكن من الضروري رسم تصور إطارى للخطوط الرئيسية لمثل هذا المشروع الاقتصادي القومي التكامل ، الذي يمكن أن يتحرك الوطن العربي من خلاله نحو آفاق المستقبل ، على أساس

واقعى وعملى ، يستفيد من تجارب الماضى ، ويحقق أفضل المصالح القطرية والقومية فى المستقبل ويوفر للمشروع الارادة السياسية والركائز الاقتصادية الاساسية .

خاصة : خطوط رئيسية للمنظور الاستراتيجى :

١- يمكن أن ينطلق المشروع الاقتصادى القومى ، من وثيقة استراتيجية جديدة ملزمة ، تشمل على (اعلان مبادئ ودليل عمل) ، يطرح للمناقشة على المستويات العربية المختلفة ، الحكومية وغير الحكومية وعلى المفكرين والخبراء الاقتصاديين ورجال الأعمال والتنفيذيين ، والرأى العام العربى فى مجمله ، ثم يعرض على (مؤتمر قمة عربية قادمة) ، أو مؤتمر لرؤساء الحكومات العربية ، ليبحثه وإصداره . وتلتزم به وتنشئ عنه لاحقاً ، مختلف خطوات التطبيق لتحويله الى خطوات واجراءات وتدابير تخرج الى حيز التنفيذ ، وتتحول الى حقائق على أرض الواقع بصورة مندرجة وواقعة ، وعلى اساد زمنية معقولة ، وفقاً لمبادئ استرشادية واضحة ، وخطط وبرامج عمل محددة ، وآليات نشطة وفعالة وجداول زمنية دقيقة وملزمة .

٢- من المعلوم أن مراحل التكامل الاقتصادى التى ينبغى أن يتحرك عليها هذا المشروع ، يجب أن تتدرج وفقاً للأسس الاقتصادية السليمة - على خمس مراحل - كما يلى : منطقة تجارة حرة ، اتحاد جمركى ، سوق مشتركة ، اتحاد اقتصادى ، اتحاد نقدى . ولا يوجد ما يمنع اقتصادياً ومنهجياً وعملياً فى التجارب القائمة على أرض الواقع ، ما يمنع من تداخل انتقائى بين مرحلة من هذه المراحل الخمس يكون قد تم إنجازها بالفعل ، مرحلة أو أكثر من المراحل المستقبلية التى تطبق أجزاء منها كتمهيد لها ، وعلى مثل هذه الاستراتيجية أن توضع المسارات المختارة وأسلوب متطلبات انطلاقها وتطورها التصاعدي مستقبلاً .

٣- تحويل المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات النوعية / العربية المتخصصة ، إلى بيوت خبرة عربية حقيقية ، يشارك فى تمويلها وفى إدارتها وفى الاستفادة من خدماتها ، كل من الحكومات والقطاع العربى الخاص .

٤- ضرورة دعم جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمنظمات العربية المتخصصة بما يلزم من موارد وإمكانات لتمكينها من أداء رسالتها فى خدمة العمل العربى المشترك يختلف مجالاته وقطاعاته .

٥- أهمية إطلاق قدرات القطاع الخاص العربية ، واستقطاب إمكاناته المادية والفنية للاسهام الكامل فى المشروع القومى للتكامل الاقتصادى ، لاسيما تحت الأوضاع الجديدة للتجانس الاقتصادى العربى فى ظل اقتصاد السوق ، وتقلص ثم زوال عقبة اختلاف الانظمة الاقتصادية والاجتماعية العربية .

سادساً : مشروع السوق العربية المشتركة الكبرى :

إن أى منظور استراتيجى لمستقبل التكامل الاقتصادى العربى يجب ان يركز على صيغة (السوق المشتركة) كحد أدنى له ، ولا يتوقف عند المراحل السابقة عليه والأدنى منه - ويتطلب ذلك ما يلى:

١- اعتماد صيغة (السوق العربية المشتركة) كهدف قادم يقع فى نقطة متوسطة على سلم مراحل التكامل الاقتصادى ، يلى مرحلتى منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركى ، ويسبق مرحلتى الاتحاد الاقتصادى والاتحاد النقدى .

٢- تبنى ما ورد فى القرار الاقتصادى الصادر عن المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربى ، والذى نص على اعتبار السوق العربية المشتركة القائمة حالياً فى نطاق اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، نواة وقاعدة للسوق العربية المشتركة الموسعة فى المستقبل ، والتأكيد على توفير الدعم السياسى والمادى والفنى الكامل لها . لدفع مسيرة تطبيق اتفاقية الوحدة وقرار (السوق) والقرار رقم (١٠٩٢) .

٣- اعتماد (المدخل التجارى) كنقطة انطلاق وقاعدة ارتكاز لعملية التكامل الاقتصادى العربى ، لما يمثل هذا المدخل من قاسم مشترك للمصالح الاقتصادية العربية القطرية والجماعية ، وكمحرك للنمو وقاطرة للاستثمار ، وقوة جذب حافزة لتوظيف وتنمية حركة رؤوس الأموال العربية فى الوطن العربى ، وخلق فرص عمل جديدة ، ونشر وتوطيد لتكنولوجيات الإنتاج المتقدمة .. إلخ .

٤- ضرورة تطوير وتعزيز مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) القائم فى نطاق جامعة الدول العربية ، بما ينسجم مع الغايات المستهدفة من القرار الصادر عن القمة العربية المنعقدة فى القاهرة فى يونيو / حزيران ١٩٩٦ ، بتعجيل الجدول الزمنى للمشروع ، واتخذ من

الاستثناءات من تحرير التجارة لكي لا تعوق المشروع برمته وتوسيع نطاق عضويته ليشمل كل الدول العربية ، والنص على اعتباره حلقة في مشروع متتابع ومتكامل للتكامل الاقتصادي العربي ، يتصاعد نحو الاتحاد الجمركي والسوق العربية المشتركة مستقبلاً .

٥- ضرورة استيعاب مشروع (السوق) الكبرى تدريجياً ، لمشروعات التكامل الاقتصادي الجزئية بين مجموعات من الدول العربية ، والاتفاقيات الثنائية للتعاون وتحرير التجارة ... الخ .



REVUE AL HOQUOQ

POUR LES ETUDES JURIDIQUES ET
ECONOMIQUES

PUBLIEE PAR

LA FACULTE DE DROIT

UNIVERSITE D'ALEXANDRIE